

مُحَلَّنُ عِلْمَيْ تَنْ ضِفَ سَنِونَيْ مُحَكِّمَ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْمِنْ فِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمِنْ فِي اللَّهُ اللْ



## وَمَا ءَاتَكُ وُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُ مِ عَنْهُ فَا نَتَهُواْ





المجلة مُحَكَّمة تصدر حاليًا نسخة إلكترونية ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة



# مَعِينَ الْمُرَادِينَ الْمُرادِينَ الْ

### عَكَنَّهُ لِمَيَّتُهُ ضِفَ سَنِوتَيْنَ، ثَعْنَ عَخْطُوكَ اللِيُّنَالِلْبُوتَيْنَ وَعُلُوم الْوَالْيَصِدل مَامِنْ دِيرَاسات

#### هيئة التحرير

- أ. د. عبد الله بن محمد بن منصور
- د. عبد السَّلام بن أحمد أبو سمحة
  - د. عبده بن كدَّاف الكد
  - د. إبراهيم بن محمد الغامدي
    - د. نور الدِّين الحميدي
  - د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي
- د. وضحة بنت عبد الهادي المري
  - د. نبيل بن أحمد بلهي
  - د. سارة بنت مطر العتيبي

#### رئيس التحرير

- أ.د. محمد بن علي الغامدي مدير التحرير
- د. حماد بن مهدي السلمي
  - مساعد مدير التحرير
  - د. محمد بن حسن داود

#### الهيئة الاستشارية للمجلة

- أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)
- أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)
- أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)
- أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)
  - أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)
- أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)
  - أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

<u>ٷٛۊۺ۬ٵڛؖؠڹۜڗڰٲڶۺ۠ٳڎڷؚٳۺٙٷۣ</u>

#### قواعد النشر العامَّة في المجلة

- ١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.
  - ٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.
- ٣. مادة النص: تُقسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدقَق المقال لغويا بشكل جيد.
- الهوامش: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش
  كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.
- . أَبَتُ المصادر والمراجع: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.
- 7. حجم المقال: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.
- ٧. مقاس الصفحة: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة
  هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.
- ٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم
  يرسلها للنشر في مكان آخر.
- ٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.
- ١. التحكيم: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

## المُجْتُوبَات

٧	الإفتتاحية بقلم رئيس التحرير
	روايةٌ و دِرَايةٌ
حديثية فقهية)	حديث عمران بن حصين في سجود السهو (دراسة
	د. عبد المجيد بن خليل العَمْري
	دفاع عن السنّة
بُو يَّة	العيوب المنهجيَّة في انتقادات المعاصرين للسُّنة الزَّ
٧٠- ٤٨	د. محمَّد بن فريد زريوح
	تحقيق التراث
م جمع نسخها الخطية (المفاريد	كتب الحديث التي طبعت نصوصها ناقصة لعد
	لأبي يعلى، والفردوس للديلمي أنموذجًا)
1 • £ - V £	أ. د. عبدالله محمد حسن دمفو
	نقدٌ حديثي
ـة» وعـدم صحـة تأويلـه في الإمـام	إرشادُ السالك إلى تعليل حديث: «عالِم المدين
\•V	مالـكمالــك
١٤٠ – ١٠٨	محفوظ بن ضيف الله شيحاني الجزائري
	الحديث الموضوعي
18"	أحاديث النور المتعلقة بالصلاة (دراسة موضوعية
177 - 188	د. عبد المجيد بن عمر الزُّبيدي
	مخطوطات و نوادر
جوب الصلاة على النبي ﷺ في	جزء في الرد على القاضي عياض السبتي في إنكار و
أبي الخير بن منصور الشَّمَاخي	التشهد الأخير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن
	السَّعْدي اليماني (٦٥٥ - ٧٢٩هـ)
Y1 · - 1 A ·	د. نور الدين الحميدي



## الافناحية

## بقلم رئيرالتحرير

الحمد لله رب العالمين، أكملَ الدين، وأتمَّ النعمة على المسلمين، وأشهدُ أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه ختم الله به الأنبياء، وجعل رسالته للناس كافة، ونسختْ شريعتُه الشرائع السماوية السابقة كلها. اللهم صلِّ عليه وعلى سائر الأنبياء.

أما بعدُ؛ فمع مطلع هذا العام الهجري (١٤٤٥)، وفي غُرَّة شهر الله المحرم منه يصدر العدد الثالث عشر من مجلتكم (مجلة التراث النبوي).

ويَسْعَدُ هذا العددُ بأنْ يضمَّ في طيَّاته الموضوعات الآتية:

- ♦ حديث عمران بن حصين في سجود السهو (دراسة حديثية فقهية) للدكتور
  عبد المجيد بن خليل بن إبراهيم العَمْرى.
- ♦ كتب الحديث التي طُبعتْ نصوصُها ناقصة لعدم جمع نسخها الخطية (المفاريد لأبي يعلى، والفردوس للديلمي أنموذجًا) للأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد بن حسن دمفو.
- ♦ (العيوب المنهجية في انتقادات المعاصرين للسنة النبوية) للدكتور محمد بن فريد زريوح.
- ♦ إرشاد السالك إلى تعليل حديث: (عالم المدينة) وعدم صحة تعليله في الإمام مالك للباحث محفوظ بن ضيف الله شيحاني الجزائري.

- ♦ أحاديث النور المتعلقة بالصلاة (دراسة موضوعية) للدكتور عبد المجيد بن
  عبد المعين الزبيدي.
- ♦ جزء في الرد على القاضي عياض السبتي في إنكار وجوب الصلاة على النبي على في التشهد الأخير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي الخير بن منصور الشماخي السعدي اليماني (٥٦٥ ٩٢٧هـ) للدكتور نور الدين الحميدي.

فالحمد لله تعالى، والشكر له سبحانه أولًا، وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا على منَّ به وأنعم وتفضَّل.

ثم أُزْجي الشكر أتمَّه وأَجْزَلَه لزملائي وزميلاتي العاملين والمتعاونين مع المجلة، والمركز الذين تظافرتْ جهودهم على إخراج هذه المجلة بالصورة المُرضية، كلُّ في مجاله وتخصصه، فجزاهم الله خير الجزاء.

والشكر موصولٌ للأساتذة الباحثين الذين تقدموا بأبحاثهم إلى المجلة- سواء من قُبلتْ أبحاثهم، ومن اعتُذر إليهم- على ثقتهم فيها.

وبعدُ؛ فما زالت الدعوة قائمة لجميع الباحثين المتخصصين بالسُّنة النبوية، والسيرة المطهرة -على صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام- للمُشاركة بأبحاثهم، فأبوابُ المجلة مفتوحةٌ لتحكيم النتاج العلميِّ ونشره تحقيقًا وتأليفًا.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير أ. د. محمد بن علي بن صالح الغامدي (غُرَّة المُحرَّم ١٤٤٥هـ)





 $\frac{1}{1}$ 

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بجمع وتخريج الأحاديث والكلام عليها روايةً ودرايةً



## حديث عمران بن حصين في سجود السهو (دراسة حديثية فقهية)



د. عبد المجيد بن خليل العَمْري

#### ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة حديث عمران بن حصين و سجود السهو، وذلك بتخريجه، ودراسة ألفاظه، وفقه معانيه، وما يتعلق به من أحكام: كموضع سجود السهو وما ورد فيه، وكلام الساهي في الصلاة، وحكم التشهد بعد سجود السهو. والمنهج المتبع في البحث هو المنهج التحليلي النقدي ومن نتائج البحث: أصول السهو ستة أحاديث؛ منها حديث عمران بن حصين ولا في حديث والتشهد في سجود السهو لا يثبت في حديث عمران بن حصين ولا في حديث غيره؛ ولذا فالراجح عدم مشروعيته، وأن الراجح من أقوال العلماء في سجود السهو أنه قبل السلام؛ إلا في موضعين: إذا سلم قبل تمام الصلاة، وإذا شك فتحرّى وبنَى على غالب ظنه؛ لأنَّ هذا القول فيه عمل بجميع الأحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو.

الكلمات المفتاحية:

عمران بن حصين ، سجود ، السهو ، التشهد.

#### 

#### المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد؛

فإن الاشتغال بالسنة النبوية، والعناية بفقهها، ودراسة أسانيدها ومتونها من أعظم أبواب العلم، قال سفيان الثوري: «تفسيرُ الحديث خيرٌ من سماعه» (1) وقال ابنُ المديني: «التفقُّه في معاني الحديث نصفُ العلم، ومعرفةُ الرجالِ نصفُ العلم» (٢).

ومما جاءت السُّنَّة ببيانه: السهو في الصلاة، وهو بابٌ أحاديثه كثيرة، ومسائله عظيمة، وفروعه متشعبة، وإن من أصول هذا الباب حديث عمران بن حصين والله عليمة .

لذا رغبتُ في دراسته، والاشتغال بتخريجه، والعناية بألفاظه وفقهه، وما يتعلق به من أحكام، وسميته: «حديث عمران بن حصين في سجود السهو دراسة حديثية فقهية»، أسأل الله أن ينفع به ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ومُقرِّبًا إلى رضوانه وجنَّته، إنه جواد كريم.

#### مشكلة البحث:

يُعد حديث عمران بن حصين والمنطقة من أصول أحاديث سجود السهو، وقد اختلف الرواة في لفظه فبعضهم ذَكرَ التشهد فيه بعد سجود السهو، وبعضهم أغفله، ويترتب على هذا اختلافهم في المسائل التي يدل عليها الحديث، ولذا سيجيب البحث -إن شاء الله- عن الأسئلة التالية:

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٤٤).

<sup>(</sup>٢) المحدث الفاصل (ص: ٣٢٠).

<sup>(</sup>٣) انظر: القبس لابن العربي (١/ ٢٤٤).

- ما صحة ذكر التشهد في حديث عمران بن حصين، وهل له شواهد تُقوِّيه؟
- ما العلاقة بين حديث عمران بن حصين وحديث أبي هريرة رضي في قصة ذي البدين؟
  - أين موضع سجود السهو، هل هو قبل السلام أو بعده؟
    - ما حكم التشهد في سجود السهو؟
    - ما أهم الفوائد المستنبطة من هذا الحديث؟

#### أهمية البحث:

#### تبرز أهميته في الأمور التالية:

- ١. تعلُّقه بالصلاة، وهي أعظم الأركان العملية.
- ٢. حديث عمر ان بن حصين رفي من أصول أحاديث سجو د السهو.
- ٣. تعدد أحاديث سجود السهو، وتنوع ألفاظها مما يوجب العناية بفقهها.
  - ٤. بيان بعض أحكام سجود السهو من خلال الأحاديث النبوية.

#### أهداف البحث:

#### يهدف البحث إلى:

- ١. تخريج حديث عمران بن حصين و تحقيق القول في ثبوت التشهد في سجود السهو من عدمه.
- ٢. إظهار وجه الجمع بين حديثي عمران بن حصين وأبي هريرة والله في قصة ذي البدين.
  - ٣. بيان موضع سجود السهو، وتنوع الأحاديث الواردة في ذلك.
- ٤. دراسة فقه حديث عمران بن حصين و في سجود السهو وما يتعلق به من أحكام.

#### الدراسات السابقة:

لم أقف -حسب اطلاعي- على دراسة مفردة متعلقة بحديث عمران بن حصين في التشهد، لكن هناك دراسات معاصرة متعلقة بأحاديث سجود السهو:

1. الأحاديث الواردة في التشهد بعد سجدي السهو جمع ودراسة، للدكتور عبد الله بن عبد الرحيم محمود، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية؛ العدد (١٧٢).

٢. ما ثبت من أحاديث سجود السهو جمع ودراسة حديثية، للدكتور ساعد بن سعيد الصاعدي، منشور في حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية؛ العدد (٣٥).

٣. ما ثبت مرفوعًا إلى النبي في سجود السهو جمع ودراسة حديثية، للدكتور ساعد بن سعيد الصاعدي، منشور في حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية؛ العدد (٣٥)، في نفس العدد لبحثه السابق.

عبد الله بن بحينة الله في سجود السهو دراسة حديثية فقهية،
 للدكتور فيصل بن حمود الحيدري، جامعة تبوك، منشور إلكترونيًا.

٥. حديث أبي هريرة وصلى في قصة ذي اليدين في سجدي السهو جمعًا وتخريجًا ودراسة (الله على الله على الله على منشور في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، العدد الأول من المجلد (١٩).

وهذه الدراسات جهود مشكورة في هذا الباب، إلا أنها ليست متعلقة أصالة بحديث عمران بن حصين و يُرْجَى أن يُسهم هذا البحث في دراسة حديث عمران بن حصين و يُرْجَى أن يُسهم هذا البحث في دراسة حديث عمران بن حصين و يسجود السهو، دراسة تحليلية متضمنة تخريجه وغريبه والكلام على فقهه ومسائله. سائلًا الله أن يكتب الأجر للجميع، وأن يغفر لي ولهم.

\_

<sup>(</sup>١) للحافظ العلائي كتاب مفرد في شرح هذا الحديث، اسمه: نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، طبع بتحقيق بدر البدر، في دار ابن الجوزي.

#### خطة البحث:

جعلتُ البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وبيانها كالتالي:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: وجه الجمع بين حديثي عمران بن حصين، وأبي هريرة في قصة ذي اليدين.

المبحث الثالث: فقه الحديث، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مشروعية سجود السهو، والحكمة منه.

المطلب الثانى: غريب الحديث.

المطلب الثالث: موضع سجود السهو، هل هو قبل السلام أو بعده.

المطلب الرابع: حكم التشهد في سجود السهو.

المطلب الخامس: من سلَّم ناسيًا قبل تمام الصلاة ثم تكلم هل يبني على صلاته ويسجد للسهو أو يعيدها؟

المبحث الرابع: الفوائد المستنبطة من الحديث.

الخاتمة.

#### منهج البحث وإجراءاته:

اعتمدتُ في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي القائم على شرح الحديث وتحليل نصوصه، وبيان الراجح في مسائله وفي اختلاف رواته.

وكان من إجراءات البحث الأمور التالية:

١ - تخريج الأحاديث على النحو التالي:

أ. إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفى بالعزو إلى من أخرجه

منهما إلا لفائدة يقتضيها المقام.

ب. إذا لم يكن فيهما أو في أحدهما، خرجته من دواوين السنة المشهورة مع الحكم عليها صحة أو ضعفًا حسب قواعد المحدثين مسترشدا بأقوال أهل العلم في ذلك، على وجه الإيجاز والاختصار.

ج. تقديم أصحاب الكتب الستة، وترتيب من عداهم على حسب وفياتهم، إلا إن كان الحديث مرويًا من طريق أحد المصنفين فأقدمه لهذه المناسبة.

٢- ترتيب النقولات حسب وفَيَات قائليها إلا لفائدة.

٣- عزو الأقوال إلى مصادرها.

٤ - الاكتفاء بأقوال المذاهب الأربعة في المسائل الفقهية.

11

#### نص الحديث

محرّم ١٤٤٥ هـ

عن عمران بن حصين نَطِينَ «أن رسول الله علي صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله فقام إليه رجل - يقال له: الخرباق، وكان في يديه طول - فقال: يا رسول الله، فذكر له صنيعه. وخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى إلى الناس، فقال: أصدق هذا؟ قالوا: نعم. فصلى ركعة، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم» رواه مسلم.

#### المبحث الأول: تخريج الحديث

أخرجه مسلم()، عن أبي بكر بن أبي شيبة )، وزهير بن حرب.

وابن خزيمة نه عن زياد بن أيوب، ويعقوب بن إبراهيم.

خمستهم (ابن أبيي شيبة، وزهير، وأحمد، وزياد، ويعقوب) عن إسماعيل ىن علىة.

وأخرجه مسلم (١) وابن ماجه (١) وابن خزيمة (١) من طريق عبد الوهاب

وأخرجه أبو داود (^ ، من طريق يزيد بن زريع، ومسلمة بن محمد.

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ١/٤٠٤، رقم:۷٤٥).

<sup>(</sup>٢) وهو في مصنفه برقم (٤٤٤٩).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (١٩٨٢٨).

<sup>(</sup>٤) صحيح ابن خزيمة (١٠٥٤).

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ١/ ٥٠٤،

<sup>(</sup>٦) سنن ابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهيًا، ١/ ٣٨٤، رُقَم: ١٢١٥).

<sup>(</sup>٧) صحيح ابن خزيمة (١٠٥٤).

<sup>(</sup>٨) سنن أبي داود (كتاب الصلاة، باب السهو في السجدتين، ١/٢٦٧، رقم: ١٠١٨).

والنسائي ()، من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه النسائي "، وابن خزيمة "، وأبو عوانة "، من طريق حماد بن زيد.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٥).

وأحمد (أ) عن محمد بن جعفر. كلاهما (الطيالسي، ومحمد بن جعفر) عن شعبة .

وأخرجه أحمد (٧)

وابن جارود (^)، عن يعقوب بن إبراهيم.

وابن خزيمة (٩) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، ويعقوب بن إبراهيم.

ثلاثتهم (أحمد، ويعقوب، والصنعاني) عن المعتمر بن سليمان.

وأخرجه ابن حبان (١٠٠٠) من طريق خالد بن عبد الله الطحان.

وأخرجه الطبراني(١١٠)، من طريق وهيب بن خالد.

كلهم (إسماعيل بن علية، وعبد الوهاب الثقفي، ويزيد بن زريع، ومسلمة بن محمد، وحماد بن زيد، وشعبة، والمعتمر بن سليمان، وخالد الطحان، ووهيب بن خالد) عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة عبد الله بن زيد، عن أبي المهلب الجرمي، عن عمران بن حصين را الله الشهد.

<sup>(</sup>١) سنن النسائي (كتاب السهو، باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين، ٣/ ٢٦، رقم: ١٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي (كتاب السهو، باب السلام بعد سجدتي السهو، ٣/ ٦٦، رقم: ١٣٣١).

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن خزيمة (١٠٥٤).

<sup>(</sup>٤) مستخرج أبي عوانة (١٩٦٤).

<sup>(</sup>٥) مسند أبي داود الطيالسي (٨٨٧).

<sup>(</sup>٦) مسند أحمد (١٩٩٦٠).

<sup>(</sup>٧) مسند أحمد (١٩٨٦٨).

<sup>(</sup>٨) المنتقى (٢٤٩).

<sup>(</sup>٩) صحيح ابن خزيمة (١٠٥٤).

<sup>(</sup>۱۰) صحیح ابن حبان (۲۲۵۲، ۲۲۷۱).

<sup>(</sup>١١) المعجّم الكبير (١٨/ ١٩٥).

وخالفهم: أشعث بن عبد الملك الحمراني، فرواه عن ابن سيرين، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، «أن النبي عليه صلى بهم فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم».

أخرج حديثه: أبو داود (۱) ، والترمذي (۱) ، وابن الجارود (۱) ، وابن خزيمة (۱) ، وأبو عوانة (۱) ، وابن حبان (۱) ، والطبراني (۱) ، والحاكم (۱) ، والبيهقي (۱) ، كلهم من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، عن أشعث به.

وأشعث بن عبد الملك الحمراني (١٠٠) وإن كان ثقة إلا أنه تفرد بهذه اللفظة، وخالف جمعًا من الرواة الحفاظ (١٠٠).

قال البيهقي: «تفرد به أشعث الحمراني، وقد رواه شعبة، ووهيب، وابن علية، والثقفي، وهشيم، وحماد بن زيد، ويزيد بن زريع، وغيرهم، عن خالد الحذاء، لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد عنه، ورواه أيوب، عن محمد قال: أخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد، وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدتين وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه»(۱۲).

والبيهقي هنا استدل على خطأ رواية التشهد بأمور ثلاثة:

الأول: تفرد أشعث ومخالفته للجماعة.

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم، ١/٢٧٣، رقم: ١٠٣٩).

<sup>(</sup>٢) جامع الترمذي (٢/ ٢٤٠، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التشهد في سجدي السهو، رقم: ٣٩٥).

<sup>(</sup>٣) المنتقى <sup>(</sup>٢٥١).

<sup>(</sup>٤) صحيح ابن خزيمة (١٠٦٢).

<sup>(</sup>٥) مستخرج أبي عوانة (١٩٦٧).

<sup>(</sup>٦) صحيح ابن حبان (٢٦٧٠، ٢٦٧٢).

<sup>(</sup>٧) المعجم الكبير (١٨/ ١٩٥).

<sup>(</sup>٨) المستدرك (١٢٢٤).

<sup>(</sup>٩) السنن الكبر (٣٩٥٣).

<sup>(</sup>١٠) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣/ ٢٧٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨١).

<sup>(</sup>١١) مالَ الذهبيُّ وَابنُ رجب إلى جعل التفرد والخطأ من محمد بن عبد الله الأنصاري الراوي عن أشعث. انظر: المهذب في اختصار السنن (٢/ ٧٨٨)، فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٣٣).

<sup>(</sup>١٢) السنن الكبير (٤/ ٥٧٠).

الثاني: أن التشهد ليس محفوظا في حديث ابن سيرين، وهذا الذي قصده البيهقي بقوله: «ورواه أيوب، عن محمد قال: أخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد»، ورواية أيوب هذه في الصحيح (۱) وأيوب السختياني من أثبت الرواة عن ابن سيرين.

ومما يدل على أنَّ التشهد غير محفوظ عند ابن سيرين، ما جاء في البخاري "، من طريق سلمة بن علقمة، قال: قلتُ لمحمد بن سيرين: في سجدتي السهو تشهد؟ قال: «ليس في حديث أبى هريرة».

وعند أبي داود بإسناد صحيح، قال: قلت: فالتشهد؟ قال: «لم أسمع في التشهد، وأحب إلى أن يتشهد» ".

وعند ابن أبي شيبة: سئل محمد بن سيرين عن سجدي الوهم، فيهما تشهد؟ قال: «أحب إلى أن يتشهد فيهما» أن .

فلو كان التشهد محفوظا ومعلوما عند ابن سيرين، لذكره في الاستدلال، ولم يتركه ويذهب إلى الاستحسان أو القياس.

قال ابن رجب -بعد أن ذكر رواية أبي داود السابقة-: «وهذه الرواية تدل على أن رواية أشعث عنه في التشهد لا أصل لها؛ لأن ابن سيرين أنكر أن يكون سمع في التشهد شيئًا» (٥٠).

الثالث: أن المراد بالتشهد: التشهد في الركعة المقضية لا في سجدي السهو، كما في رواية هشيم.

وهذه الرواية أخرجها الطبرانين، والبيهقي نه من طريق هشيم بن بشير،

<sup>(</sup>١) انظر: صحيح مسلم (١/ ٤٠٣).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (١٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) سنن أُبِي داود (١٠١٠).

<sup>(</sup>٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤٤٩٥).

<sup>(</sup>٥) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٣٦).

<sup>(</sup>٦) المعجم الكبير (١٨/ ١٩٤).

<sup>(</sup>٧) السنن الكبير (٣٨٩٨).

عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمر ان بن حصين رَفِي الله عن عمر ان بن حصين رَفَاتُكُ، أن رسول الله عَلَيْكَ صلى الظهر أو العصر ثلاث ركعات، فقال له رجل يقال له الخرباق: يا رسول الله، إنما صليت ثلاث ركعات، فقال: «أكذاك؟» قالوا: نعم فصلى ركعة، ثم تشهد وسلم، ثم سجد سجدتى السهو.

لكنْ يشكل عليه أن هذا اللفظ لم يذكره بقية الرواة عن خالد الحذاء، وهم تسعة، وفيهم أئمة حفاظ.

والخلاصة: أن المحفوظ في حديث عمران بن حصين فطالحة عدم ذكر التشهد بعد سجدتي السهو، وذلك لأمور:

الأول: أنَّها رواية الجماعة، وهم أكثر وأحفظ.

الثاني: أنّها اختيار صاحب الصحيح، فقد أخرجها مسلم في صحيحه، وأعرض عن رواية أشعث الحمراني التي فيها التشهد.

الثالث: أنها الرواية المحفوظة عن ابن سيرين من طريق أثبت الرواة عنه.

مما سبق يتبين أنّ رواية أشعث بن عبد الملك شاذة، وحكم عليها جماعة من العلماء بالخطأ والشذوذ، منهم: الذهلي (١)، وابن المنذر (١)، والبيهقي (١)، وشيخ الإسلام ابن تيمية أن وابن رجب فلا وابن حجر ألل والألبان فللم

ورُوى التشهد في سجود السهو من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعًا: (إذا كنتَ في الصلاة، فشَكَكْتَ في ثلاث وأربع، وأكثرُ ظنَّكَ على أربع، تشَهَّدتَ، ثم سجدتَ سجدتين، وأنتَ جالسٌ قبل أن تُسلِّم، ثم تشَهَّدتَ أيضًا، ثم سلَّمْتَ).

<sup>(</sup>١) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٣٣).

<sup>(</sup>٢) الأوسط (٣/ ٣١٧).

<sup>(</sup>٣) السنن الكبير (٤/ ٥٧٠).

<sup>(</sup>٤) مجموع الفتاوي (٢٣/ ٤٨-٥١).

<sup>(</sup>٥) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٣٦).

<sup>(</sup>٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٩٩).

<sup>(</sup>٧) إرواء الغليل (٢/ ١٢٨).

أخرجه أبو دود (۱) والنسائي في الكبرى (۱) وأحمد (۱) كلهم من طريق محمد بن مسلمة، عن خُصيف الجزري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، به مرفوعًا.

وخالفه: سفيان الثوري أن ومحمد بن فضيل فضيل وشريك بن عبد الله أن وعبد الله أن وعبد الله الموري، وعبد الواحد بن زياد أن وإسرائيل بن يونس أن كلهم عن خصيف الجزري، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، به موقوفًا مع اختلاف ألفاظهم. قال أبو داود: «رواه عبد الواحد عن خُصَيفٍ ولم يرفعه، ووافق عبد الواحد أيضًا سفيان، وشريك، وإسرائيل، واختلفوا في الكلام في متن الحديث ولم

إذن رواية الرفع شاذة غير محفوظة، والمحفوظ فيه رواية الوقف، ومع ذلك فهي لا تصح؛ فيها ثلاث علل:

الأولى: سوء حفظ خصيف بن عبد الرحمن، وهو مختلف فيه، وثَقه ابن معين في رواية، وضعَّفه أحمد وقال: «خصيف شديد الاضطراب في المسند» (۱۰۰).

الثانية: الاضطراب، فخصيف اضطرب فيه، والرواة عنه اختلفوا في رفعه ووقفه، واختلفوا في ألفاظ متنه.

الثالثة: الانقطاع، فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ...

قال العلائي: «فالراجح أنَّه موقوف، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم

م بسنده ه

<sup>(</sup>١) سنن أبي داود (كتاب الصلاة، باب من قال يتم على أكثر ظنه، ١/ ٢٧٠، رقم: ١٠٢٨).

<sup>(</sup>٢) السنن الكبرى (كتاب السهو، باب التشهد بعد سجدتي السهو، ١/ ٣١٤، رقم: ٦٠٨).

<sup>(</sup>٣) مسند أحمد (٤٠٧٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٤٩١)، وابن أبي شيبة (٥٣٩).

<sup>(</sup>٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢)، وأحمد (٤٠٧٦).

<sup>(</sup>٦) أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (١٩٤٨).

<sup>(</sup>٧) علقه أبو داود في السنن (١/ ٢٧٠).

<sup>(</sup>٨) علقه أبو داود في السنن (١/ ٢٧٠).

<sup>(</sup>٩) سنن أبي داود (١/ ٢٧٠).

<sup>(</sup>١٠) انظر: الكاشف للذهبي (٢/ ٣٦٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٥٤٣).

<sup>(</sup>١١) انظر: تحفة التحصيل (ص:١٦٥).

يسمع من أبيه باتفاق، وخصيف ضعفه أحمد، وقَبِلَه غيره، وقال أبو حاتم: تُكُلِّمَ في سوء حفظه»(١).

ورُوي من وجه آخر: من حديث المغيرة بن شعبة: (أن النبي عَلَيْ تشهّد بعد أن رفع رأسه من سجدتَي السهو).

أخرجه الطبراني "، والبيهقي "، من طريق عمران بن أبي ليلى، عن ابن أبي ليلى، عن ابن أبي ليلى، عن المغيرة به.

وخالفه: هشيم بن بشير ''، وسفيان الثوري ''، وعلي بن هاشم ''، وحماد بن أسامة '')، كلهم عن ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن المغيرة أنه قام في الركعتين الأوليين، فسبحوا به فلم يجلس، فلما قضى صلاته، سبعد سبعد تين بعد التسليم، ثم قال: «هكذا فعل رسول الله على ولم يذكر أحد منهم التشهد.

والمحفوظ فيه رواية الجماعة، فهم أحفظ وأكثر، وأمّا رواية عمران بن أبي ليلى التي فيها التشهد لسجود السهو، فهي منكرة؛ لتفرُّده بها، ومِثْلُه لا يُقبَل تفرُّدُه؛ فعمران روى عنه جماعة، وترجم له البخاريُّ وابنُ أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وُثِّقَ، وقال ابن حجر: مقبول (^^).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا ابن أبي ليلي، تفرد به: ولده عنه».

<sup>(</sup>١) نظم الفرائد للعلائي (ص١٣).

<sup>(</sup>٢) المعجم الكبير (٢٠/٤١٢)، والأوسط (٨١٢٤).

<sup>(</sup>٣) السنن الكبير (٣٩٥٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه الترمذي (أبواب الصلاة عن رسول الله على، باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا، ٢/ ١٩٨، رقم: ٣٦٤).

<sup>(</sup>٥) أخرجه عبد الرزاق (٣٤٥٢)، وعنه الإمام أحمد في المسند (١٨١٧٣).

<sup>(</sup>٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٥٢٦).

<sup>(</sup>٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبير (٣٩٠٦).

<sup>(</sup>٨) انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٢٦٤)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٥)، الثقات (٨/ ٤٩٦)، الكاشف (٣/ ٥٤٨)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٠).

<sup>(</sup>٩) المعجم الأوسط (٨/ ١١١).

وقال البيهقي: «وهذا ينفرد به ابن أبي ليلى هذا، ولا حجة فيما ينفرد به لسوء حفظه، وكثرة خطئه في الروايات» (١٠)

وكأنَّ البيهقي يعصب الخطأ بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، لسوء حفظه وأنه اضطرب في لفظه، لكن يرد عليه اتفاق الرواة -غير عمران- على عدم التشهد، وهذا مُشْعِرٌ بضبطه، والله أعلم.

وأما الرواية المحفوظة: فليس فيها ذكر التشهد، ومع ذلك ففي إسنادها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ، والكلام فيه مشهور (٢).

قال الترمذي: «وقد تكلم بعضُ أهل العلم في ابن أبي ليلى من قِبَل حفظه، قال الترمذي: لا يُحْتَجُّ بحديث ابن أبي ليلى، وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا» (").

وبهذا يتبين أن التشهد بعد سجدتي السهو، لا يثبت بجميع طرقه؛ لأنّه إمّا شاذ كما في حديثَيْ عمران وابن مسعود رضي الله عنهما، وإما منكر كما في حديث المغيرة و الشاذ والمنكر خطأ، والخطأ لا يُقَوَّي ولا يتقوَى، والله أعلم.

المبحث الثاني: وجه الجمع بين حديثَيْ عمران وأبي هريرة في قصة ذي اليدين

جاء في حديث عمران بن حصين رَفِّكَ: (أن النبي عَلَيْ سلَّم من ثلاث ركعات فقام إليه رجل يُقال له: الخِرْباق، وكان في يديه طول) فقام إليه رجل يُقال له: الخِرْباق، وكان في يديه طول (أن رسول الله عَلَيْ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصَّرْتَ

<sup>(</sup>١) معرفة السنن والآثار (٣/ ١٧٤).

<sup>(</sup>٢) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٢٧).

<sup>(</sup>٣) جامع الترمذيّ (٢/ ١٩٩).

<sup>(</sup>٤) كما في لفظ مسلم (٥٧٤)، وعند أبي داود (١٠١٨): «كان طويل اليدين»، وعند ابن ماجه (١٢١٥): «فقام الخرباق، رجل بسيط اليدين».

الصلاة، أم نسيتَ يا رسول الله)()، ولذا اختلف أهل العلم في هذين الحديثين هل هُمَا قصة واحدة، أم متعددة:

فذهب جماعة من أهل العلم إلى تعدُّد القصة، منهم: الإمام أحمد (٢٠)، وابن خزيمة (٢٠)، والنووي (١٠)، والعلائي (٥)، وحُكي هذا القول عن الجمهور (١٠).

وذهب بعض أهل العلم إلى أن القصة واحدة، منهم: ابن حجر (٧)، وذكر أوجهًا في الجمع بين هذه الألفاظ المختلفة، وفي بعض هذه الأوجه بُعْدٌ، وقد استدرك هذا ابن حجر فقال: «ولكن طريق الجمع يُكتفَى فيها بأدنى مناسبة، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة» (٨).

ولعلَّ الأقرب هو القول بتعدد القصة، وذلك لوجهين:

الأول: أنها ألفاظ مختلفة لا يمكن الجمع بينها إلا بتكلف، فحديث أبي هريرة: سلَّم من ركعتين، وقام إلى خشبة في مقدم المسجد، وحديث عمران: سلَّم من ثلاث ركعات، وقام فدخل منزله، فحَمْلُها على التعدد أقرب.

الثاني: أنَّ هذا هو قول المحققين كما عزاه إليهم النووي أن قال ابن رجب: «وقد نص أحمد على أنهما حديثان، وليسا بقصة واحدة» ومعلومٌ تقدم أحمد في فهم الحديث، قال الحافظ أحمد بن سعيد الدارمي: «ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله على ولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبى عبد الله أحمد بن حنبل ((۱)).

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري (۷۱٤)، ومسلم (۵۷۳).

<sup>(</sup>٢) فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢١٤).

<sup>(</sup>٣) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٢٩).

<sup>(</sup>٤) شرح مسلم (٥/ ٧٩).

<sup>(</sup>٥) نظم الفرائد (ص٩٥).

<sup>(</sup>٦) عزاه إليهم العلائي في نظم الفرائد (ص٩٧).

<sup>(</sup>۷) فتح الباري (۳/ ۲۲۱).

<sup>(</sup>٨) فتح الباري (٣/ ٦٦١-٦٦٢).

<sup>(</sup>٩) انظر: خلاصة الأحكام (٢/ ٦٣٥).

<sup>(</sup>۱۰) فتح الباري لابن رجب (۹/ ۲۱).

<sup>(</sup>١١) تهذيب الكمال (١/ ٤٥٦).

#### المبحث الثالث: فقه الحديث، وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: مشروعية سجود السهو، والحكمة منه:

يدل الحديث على مشروعية سجود السهو، وقد ثبت ذلك عن النبي الله في أكثر من حديث.

قال الإمام أحمد: «يُحفظ عن النبي عَلَيْ خمسة أشياء: سلَّم من اثنتين فسجد، وسلَّم من اثنتين ولم يتشهد» (۱) وسلَّم من اثنتين ولم يتشهد» (۱) وقال ابن العربي: «أصول أحاديث السهو ستة» (۱) ثم ذكرها، وهي:

الأول: حديث أبي هريرة والله على النبي النبي الحدى صلاتي العشي ركعتين، ثم سلّم، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد، فوضع يده عليها، وفيهم أبو بكر، وعمر -رضي الله عنهما - فهابا أن يُكلِّماه، وخرج سرعان الناس فقالوا: أقصرت الصلاة؟ ورجل يدعوه النبي الله يُو اليدين، فقال: أنسيتَ أم قصرت؟ فقال: لم أنس ولم تقصر، قال: «بلى قد نسيت، فصلى ركعتين، ثم سلَّم، ثم كبَّر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه، فكبَّر، ثم وضع رأسه، فكبَّر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر» متفق عليه (").

الثاني: حديث عمران بن حصين المنطقة أن رسول الله على العصر، فسلم في ثلاث ركعات، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له الخرباق، وكان في يديه طول، فقال: يا رسول الله فذكر له صنيعه، وخرج غضبان يجر رداءه، حتى انتهى إلى الناس، فقال: أصدق هذا؟ قالوا: نعم، «فصلى ركعة، ثم سلم، شجد سجدتين، ثم سلّم» رواه مسلم ''.

الثالث: حديث عبد الله بن مسعود نَوْكُ أن رسول الله عَلَيْ صلى الظهر خمسًا،

<sup>(</sup>١) المغنى (٢/ ٤٠٣).

<sup>(</sup>٢) القبس (١/ ٢٤٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (كتاب السهو، باب من يكبر في سجدي السهو، ٢/ ٦٨، رقم: ١٢٢٩)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ١ / ٢٠٠، رقم: ٥٧٣) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

<sup>(</sup>٤) وهو المقصود من هذا البحث، وتقدم تخريجه في المبحث الأول.

فقيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: «وما ذاك؟» قال: صلَّيت خمسًا، فسجد سجدتين بعد ما سلم. متفق عليه".

وفي لفظ لهما: قالوا: صليتَ كذا وكذا، فثني رجليه، واستقبل القبلة، وسجد سجدتين، ثم سلّم، فلما أقبل علينا بوجهه، قال: «إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكنْ إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيتُ فذكِّرُوني، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرَّ الصوابَ فلْيُتِمَّ عليه، ثم ليسلِّم، ثم يسجد

الرابع: حديث عبد الله ابن بُحينة رضي (صلى لنا رسول الله عليه وكعتين من بعض الصلوات، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبَّر، فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، ثم سلَّم) متفق عليه".

الخامس: حديث أبى سعيد الخدرى نَوْكَ أَن النبي عَلَيْ قال: (إذا شك أحدكم في صلاته فلم يَدْرِ كَمْ صلَّى ثلاثًا أم أربعًا، فليطرح الشكُّ ولْيَبْنِ على ما استيقنَ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلّى خمسًا شفعنَ له صلاته، وإن كان صلَّى إتمامًا لأربع كانتا ترغيمًا للشيطان) رواه مسلم ''.

السادس: حديث أبي هريرة رضي الله عليه الله عليه عليه قال: «إن أحدكم، إذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه، حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد ذلك أحدكم، فليسجد سجدتين وهـو جالـس» متفـق عليـه ْ``.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (كتاب السهو، باب إذا صلَّى خمسًا، ٢/ ٦٨، رقم: ١٢٢٦)، ومسلم (كتاب المساجَّد ومواضع الصلاة، بياب السَّهو في الصلاة والسَّجود له، ١/١٠٤، رقم: ٥٧٢) من طريقً الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود بله.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، ١/ ٨٩، رقم: ٤٠١)، ومسلم (كتباب المساجد وتمواضع الصلاة، بياب السَّهو في الصَّلاة والسَّجود له، ١/ ٤٠٠، 'رقم: ٥٧٢) من ' طريق منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن ابن مسعود بـٰه.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (كتاب السهو، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة، ٢/ ٦٧، رقم: ١٢٢٤)، ومسلم (كتَّاب المساجد ومواضع الصلَّاة، باب السهوٰ في الصلاةُ والسجود لـه، ١/ ٩٩٩، رقم: ٥٧٠) من طريق ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبد الله بن بحينة به.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود لـه، ١/ ٠٠٠، رقم: ٥٧١) من طريق عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري به.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (كتاب السهو، باب السهو في الفرض والتطوع، ٢/ ٦٩، رقم: ١٢٣٢)، ومسلم (كتـاب المسـاجد ومّواضِع الصـلاة، بـاب السـهو في الصـلاة والسـجود لـه، ١/ ٣٩٨، رقـم: ٣٨٩) مـنُ طريق ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة به.

فهذه الأحاديث كلها تدل على مشروعية هذه العبادة، ووقوع السهو منه عليه على من النعم على هذه الأمة إذْ به حصل التشريع.

قال ابن القيم: «وكان سَهْوُه في الصلاة من تمام نعمة الله على أمته وإكمال دينهم، ليقتدوا به فيما يشرعه لهم عند السهو،...، وكان على سهوه أحكام شرعية تجري على سَهْو أمته إلى يوم القيامة»(١).

والحكمة من مشروعية السَّهُو: إرغامٌ للشيطان، الذي هو سبب النسيان والسهو، وجَبْرٌ للنقصان الذي طرأ في الصلاة، وإرضاءٌ للرحمن بإتمام عبادته، وتدارك طاعته (نه وقد جاء بيان هذه الحكمة في حديث أبي سعيد الخدري وفيه وفيه: (ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسًا شفعنَ له صلاته، وإن كان صلّى إتمامًا لأربع كانتا ترغيمًا للشيطان) رواه مسلم (ن).

المطلب الثانى: غريب الحديث:

قوله في الحديث: (فَسَهَا): السَّهُو في اللغة: نسيانُ الشيء، والغفلة عنه ''

قال ابن الأثير: «السهو في الشيء: تركُه عن غير علم. والسهو عنه تركُه مع العلم» (٥).

والمرادبه هنا نسيانُ شيءٍ من الصلاة ".

وسجود السهو شرعًا: سجدتان يسجدهما المصلي لجَبْر ما حصل في صلاته من الخلل سَهْوًا، بزيادة، أو نقصان، أو شَكً (٧).

المطلب الثالث: موضع سجود السهو، هل هو قبل السلام أو بعده؟

<sup>(</sup>١) زاد المعاد (١/ ٢٧٧).

<sup>(7)</sup> انظر: طرح التثريب (7/ 19)، توضيح الأحكام (7/ 77).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٤) انظر: لسان العرب (٤١/ ٤٠٦).

<sup>(</sup>٥) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٣٠).

<sup>(</sup>٦) انظر: القاموس الفقهي (ص: ١٨٦).

<sup>(</sup>٧) انظر: رسالة في سجود السهو لابن عثيمين (ص: ١٤١)، سجود السهو للطيار (ص: ١٠).

يدل الحديث على أن سجو د السهو يكون بعد السلام، وهذه مسألة مشهورة، اختلف العلماء فيها على أقوال كثيرة.

وسببُ خلافهم: تنوع الأحاديث الواردة في ذلك واختلافها في موضع السجود، فثبت أنه عِيَّالِيَّةٍ سجد قبل السلام في أحاديث، وثبت أنه عِيَّالِيَّةٍ سجد بعد السلام في أحاديث أخرى (١)

ويمكن تلخيص أقوال العلماء في هذه المسألة في خمسة أقوال:

القول الأول: سجود السهو كله بعد السلام، وهذا قول الحنفية ".

واستدلوا بالأحاديث التي ذُكر فيها سجود السهو بعد السلام، كحديث أبي هريرة أَنُواكِنَكُ في قصة ذي اليدين، وفيه: (فصلي ركعتين، ثم سلم، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه فكبر، ثم وضع رأسه فكبر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر) متفق عليه ".

وحديث ابن مسعود نَوْ اللَّهُ في السهو وفيه: أن النبي عَلَيْ قال: (وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرَّ الصوابَ فلْيُتِمَّ عليه، ثم ليسلِّم، ثم ليسجدْ سجدتين) متفق

وحديث ثوبان، عن النبي ﷺ، قال: (لكل سهو سجدتان بعدما يسلم) (٠٠٠).

<sup>(1)</sup> انظر: بدایة المجتهد (۱/ ٤٤٩)، طرح التثریب ( $\pi$ /  $\tau$ ).

<sup>(</sup>٢) انظر: بدائع الصنائع (١/ ١٧٢)، فتح القدير (١/ ٤٩٨).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخرجه في المطلب الأول.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخرجه في المطلب الأول.

<sup>(</sup>٥) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، باب من نسى أن يتشهد وهو جالس، ١/ ٢٧٢، رقم: ١٠٣٨)، عين عمرو بن عثمان.

وأحمد (٢٢٤١٧) عن الحكم بن عمرو.

كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي، عن زهير بن سالم العنسي، عن عبد الرِحمن بن جبير بن نفير، عن آبيه عن ثوبان به.

وأخرجه أبو داود (كتاب الصِلاة، باب من نسى أن يتشهَّد وهو جالس، ١/ ٢٧٢، رقم: ١٠٣٨)، عن

الربيع بن نافع، وعُثمان بن أبي شيبة، وشجاع بن مخلد. وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن سجدهما بعد السلام، ١/٣٥٨، رقم: ٩ (١٢١)، عن هشام بن عمار، وعثمان بن أبي شيبة. وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٩٠).

خمستهم عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي، عن زهير بن سالم العنسي، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن ثوبان به. ولم يذكروا جبير بّن نفير بين عبد الرحمن وثوبّان.

القول الثاني: سجود السهو كله قبل السلام، وهذا قول الشافعية ...

واستدلوا بالأحاديث التي فيها جاء فيها سجود السهو قبل السلام، ومنها:

حديث أبي سعيد الخدري أن النبي قال: (إذا شكَّ أحدكم في صلاته فلم يَدْرِ كَمْ صلَّى ثلاثًا أم أربعًا، فليطرح الشكَّ ولْيَبْنِ على ما استيقنَ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسًا شفعنَ له صلاتَه، وإن كان صلَّى إتمامًا لأربع كانتَا ترغيمًا للشيطان) رواه مسلم (").

القول الثالث: سجود السهو كله قبل السلام؛ إلا في موضعين: إذا سلم قبل تمام الصلاة، وإذا شك فتحَرَّى وبني على غالب ظنه، وهذا قول الحنابلة (١٠).

استدلوا بحديث عمران بن حصين -حديث الباب-، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين وفيهما سلم عن نقص، وحديث ابن مسعود في الشك مع التحري، وفي هذين الحالين يكون السجود بعد السلام.

واستدلوا على بقية الأحوال بحديث أبي سعيد، وعبد الله ابن بحينة، وهي تدل على أن سجود السهو يكون قبل السلام (٠٠).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٥١٧) من طريق الهيثم بن حميد، عن عبيد الله بن عبيد، عن زهير الحمصي، عن ثوبان به، ولم يذكر عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه. وهذا إسنادٌ ضعيف فيه علّتان:

الأولى: في إسنّاده زهير بن سالم العنسي، لم يروله أبو داود وابن ماجه غير هذا الحديث، قال الدارقطني: «حمصي منكر الحديث». انظر: تنقيح التحقيق (٢/ ٣٥٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٦٣٧). الثانية: الاختلاف في إسناده، فزهير بن سالم مرة يرويه عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن ثوبان، ومرة يرويه عن ثوبان بإسقاط عبد الرحمن وأبيه، فلعل زهيرًا مع ضعفه لم يضبطه واضطرب فيه.

فُلْعَلَ زَهْيَرًا مِعَ ضَعْفِه لَم يضَبِطُه واضَطَرَبَ فَيه. والحديث ضعّفه البيهقي في السنن الكبير (٤/ ٥٢٧)، وعبد الحق في الأحكام الوسطى (٢/ ٢٩)، وابن تيمية كما في مجموع الفتاوي (٢٣/ ٢٢).

<sup>(</sup>١) انظر: نهاية المطلب (٢/ ٢٣٨)، المجموع (٤/ ١٥٤).

<sup>(</sup>٢) تقدم تخريجه في المطلب الأول.

<sup>(</sup>٣) تقدم تخريجه في المطلب الأول.

<sup>(</sup>٤) انظر : المغنى (٢/ ٤١٥)، الإنصاف (٢/ ١٥٤).

<sup>(</sup>٥) هذه الأحاديث تقدم تخريجها.

القول الرابع: التفريق بين الزيادة والنقصان، فما كان عن زيادة فمحله بعد السلام، وما كان من نقص فمحله قبل السلام، وهذا قول المالكية (()) ورواية عن أحمد (()) اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (()).

استدلوا على أن الزيادة تكون بعد السلام بحديث عمران بن حصين -حديث الباب- وحديث أبى هريرة في قصة ذي اليدين.

واستدلوا على أن النقص يكون قبل السلام بحديث عبد الله ابن بحينة ألله أبن بحينة

القول الخامس: التخيير بين السجود قبل السلام وبعده، سواء كان لزيادة أو نقص، وهذا قول عند الشافعية رجَّحه البيهقي (٠٠٠).

واستدلوا بالأحاديث الواردة في السجود قبل السلام، وبالأخرى التي فيها السجود بعد السلام، وقالوا: بأن الكل سُنَّة، لثبوته عن النبي الله

#### الترجيح:

أَرْجَحُ الأقوال في هذه المسألة -والله أعلم- هو القول الثالث: وهو سجود السهو كله قبل السلام؛ إلا في موضعين: إذا سلَّم قبل تمام الصلاة، وإذا شكَّ فتحَرَّى وبنى على غالب ظنه؛ لأنَّ هذا القول فيه عملُ بجميع الأحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو، وبه تجتمع الأدلة "، وقد اختار هذا القول الشيخ ابن باز، وكان يُفْتى به ".

ويأتي بعده في القوة: القول بالتفريق بين الزيادة والنقصان، فمحلُّه في الزيادة بعد السلام، ومحلُّه في النقص قبل السلام، وهو القول الرابع، لكنْ يرد على استدلالهم في الزيادة بحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، أنه في الحقيقة نقص

<sup>(</sup>١) انظر: الكافي (١/ ٢٢٩)، والذخيرة (٢/ ٢٩٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: المغنى (٢/ ١٥٤)، الإنصاف (٢/ ١٥٤).

<sup>(</sup>٣) مجموع الفتاوي (٢٣/ ٢٤)، والاختيارات الفقهية للبعلى (ص٩٣).

<sup>(</sup>٤) تقدم تخريج هذه الأحاديث.

<sup>(</sup>٥) انظر: الخلافيات (٣/ ١٣٢)، روضة الطالبين (١/ ٣١٥).

<sup>(</sup>٦) انظر: طرح التثريب (٣/ ٢٢)، نيل الأوطار (٥/ ٣٧٢).

<sup>(</sup>٧) انظر: المغنى (٢/ ١٧٤)، فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٥٢).

<sup>(</sup>۸) انظر: مجموع فتاوي ابن باز (۱۱/۲۲۷).

في الصلاة، فقد نقص ركعتين، والنقص فيه أكثر من زيادة التسليم أو التشهد، والوصف للفعل إنما يكون بحسب الأكثر، والأكثر هو النقص وليس الزيادة.

وأما القول بأن السجود كله بعد السلام وهو الأول فيرد عليه: الأحاديث التي فيها السجود قبل السلام، ومثله كذلك القول الثاني وهو أن السجود كله قبل السلام، فيرد عليه الأحاديث التي فيها السجود بعد السلام.

وأما القول بالتخيير بين السجود قبل السلام وبعده، وهو القول الخامس، فيرد عليه أن الأحاديث الواردة في سجود السهو وردت على أحوال متنوعة، فتنزل على تلك الأحوال، وليس الاختلاف فيها من باب اختلاف التنوع.

ولذا فأرجح الأقوال: هو القول الثالث، وفيه عملٌ بجميع الأحاديث الثابتة في الباب، وبه تجتمع الأدلة، وقد بين ذلك الإمام أحمد -فيما نقله عنه الترمذي فقال: «ما روي عن النبي علي في سجدي السهو فيستعمل كلٌّ على جهته: يرى إذا قام في الركعتين على حديث ابن بحينة فإنه يسجُدُهما قبل السلام، وإذا صلى الظهر خمسًا فإنه يسجُدُهما بعد السلام، وإذا سلم في الركعتين من الظهر والعصر فإنه يسجُدُهما بعد السلام، وكلٌّ يُستعمل على جهته، وكلُّ سهوٍ ليس فيه عن النبي علي في في السهو فيه قبل السلام» (١٠).

والخلاف في هذه المسألة عند أكثر أهل العلم في الأفضلية، فمن سجد للسهو قبل السلام أو بعده أجزأه (٢).

قال الماوردي: «لا خلاف بين الفقهاء أن سجود السهو جائز قبل السلام وبعده، وإنما اختلفوا في المسنون والأولى»

<sup>(</sup>١) سنن الترمذي (٢/ ٢٣٧-٢٣٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٣٣)، إكمال المعلم (٢/ ٥٠٨).

<sup>(</sup>٣) الحاوي الكبير (٢/ ٢١٤)، وفي المسألة خلافٌ انظره في فتح الباري لابن رجب (٩/ ٤٥٤-٥٥١)، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٩٤-٩٥).

عَجَلَتُمُ النَّرُاثِ النَّالِيُّمُ وَمَّا

#### المطلب الرابع: حكم التشهد في سجود السهو

يدل الحديث على مشروعية التشهد في سجود السهو إذا كان بعد السلام، وهذا هو المشهور عند الأئمة الأربعة ().

والقول الثاني: ليس في سجود السهو تشهد، وهذا القول مرويٌّ عن أنس أن وبه قال بعض الشافعية (٢) ، وبعض الحنابلة (٤) ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تمية (٥) .

وسببُ الخلاف: اختلافهم في صحة الأحاديث الواردة في ذلك (...)

فأصحاب القول الأول استدلوا: بالألفاظ التي ورد فيها ذكر التشهد بعد سجود السهو في بعض طرق حديث عمران، وابن مسعود، والمغيرة، وتقدم تخريجها، وبيان ألفاظها في المبحث الأول.

واستدل أصحاب القول الثاني: بحديث ابن مسعود عند البخاري، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين في الصحيحين، وحديث عمران عند مسلم، وفي جميعها لم يذكر التشهد، وتقدم تخريجها في المطلب الأول.

وأجابوا عن أدلة القول الأول: بأنها ضعيفة، ولم يثبت في التشهد شيء، وتقدم بيان ضعفها في المبحث الأول.

<sup>(</sup>١) انظر: للحنفية: بدائع الصنائع (١/ ١٧٣)، وللمالكية: الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٣٦)، وللشافعية: روضة الطالبين (١/ ٢٣١)، وللحنابلة: الإنصاف (٢/ ١٥٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٦٨)، الأوسط (٣/ ٣١٤).

<sup>(</sup>٣) انظر: المجمّوع (٤/ ١٥٧)

<sup>(</sup>٤) انظر: الإنصاف (٢/ ١٥٩).

<sup>(</sup>٥) مجموع الفتاوي (٢٣/ ٤٩-٥١)، والاختيارات (ص٩٤).

<sup>(</sup>٦) انظر: بداية المجتهد (١/ ٤٥٦).

#### الترجيح:

الراجح هو القول الثاني، لعدم ثبوت الأحاديث الواردة في التشهد بعد سجدتي السهو، وعلى هذا جمع من المحققين.

قال ابن المنذر: «و لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت» (أ).

وقال النووي: «لم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء» ".

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام نفيس في تحقيق هذه المسألة حيث يقول: «وأما التشهد في سجدي السهو، فاعتمد من أثبته على ما رُوي من حديث عمران بن حصين: (أن النبي صلّى بهم، فسَهَا فسجد سجدتين، ثم تشهّد ثم سلّم). رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

قلتُ '' كونُه غريبًا يقتضي أنه لا متابع لمن رواه، بل قد انفرد به، وهذا يُوهي هذا الحديث في مثل هذا؛ فإن رسول الله وقد ثبت عنه أنه سجد بعد السلام غير مرة، كما في حديث ابن مسعود لما صلى خمسًا، وفي حديث أبي هريرة حديث ذي اليدين، وعمران بن حصين لما سلم، سواء كانت قضيتين أو قضية واحدة، وثبت عنه أنه قال: (إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرَّ الصوابَ، فليُّتِمَّ عليه، ثم يُسلِّم، ثم يسجد سجدتين)، وقال في حديث أبي هريرة الصحيح: (فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين)، وليس في شيء من أقواله أمرٌ بالتشهد بعد السجود، ولا في الأحاديث الصحيحة المُتلقَّاة بالقبول: أنه يتشهد بعد السجود، بل هذا التشهد بعد السجدتين عمل طويل بقَدْر السجدتين أو أطول، ومثل هذا مما يحفظ ويضبط، وتوفر الهمم والدواعي على نقله،

<sup>(</sup>١) الأوسط (٣/ ٣١٧).

<sup>(</sup>٢) التمهيد (١٠/ ٢٠٩).

<sup>(</sup>٣) المجموع (٤/ ١٥٧).

<sup>(</sup>٤) القائل هو ابن تيمية.

فلو كان قد تشهد لَذَكر ذلك مَنْ ذَكر أنه سجد، وكان الداعي إلى ذِكْر ذلك أقوى من الداعي إلى ذِكْر السلام، وذِكْر التكبير عند الخفض والرفع، فإن هذه أقوال خفيفة، والتشهد عمل طويل، فكيف ينقلون هذا ولا ينقلون هذا؟

وهذا التشهد عند من يقول به كالتشهد الأخير؛ فإنه يعقبه السلام، فتُسَنُّ معه الصلاة على النبي عليه والدعاء، كما إذا صلى ركعتي الفجر، أو ركعة الوتر وتشهد، ثم الذي في الصحيح من حديث عمران ليس فيه ذِكْرُ التشهد، فانفرادُ واحدٍ بمثل هذه الزيادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها يضعف أمرها» (()

المطلب الخامس: مَنْ سلَّم ناسيًا قبل تمام الصلاة ثم تكلم هل يبني على صلاته ويسجد للسهو أو يعيدها؟

يدل الحديث على أن الناسي يبني على صلاته التي خرج منها قبل تمامها، ثم يسجد للسهو، وكلامه فيها لا يُبطل الصلاة؛ لأنه نوعٌ من النسيان، فأشبه المتكلم جاهلًا، وقد تكلم الخرباق، وتكلم النبي عليه وسأل أصحابه فأجابوه -رضي الله عنهم - بالكلام، وعلى هذا جمهور العلماء ".

قال النووي: «وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأخيه عروة، وعطاء، والحسن، والشعبي، وقتادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وجميع المحدثين رضي الله عنهم»".

وخالف في هذه المسألة: الحنفية أن أبطلوا صلاته بسبب كلامه، وقد توسع الحافظ ابن عبد البر في الجواب عن أدلتهم أن الحافظ ابن عبد البر

واشترط جماعة من العلماء لصِحَّة البناء ألا يطول الفصل، فإن طال الفصل

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۲۳/ ۶۸-۵۰).

<sup>(</sup>٢) انظر: المغنى (٢/ ٤٤٦)، المجموع (٤/ ٨٥).

<sup>(</sup>٣) شرح مسلم (٥/ ٧١).

<sup>(</sup>٤) انظر: بدائع الصنائع (١/ ٢٣٣).

<sup>(</sup>٥) انظر: التمهيد (١/ ١ ٥٥ – ٣٦٩).

بطلت الصلاة، وذهب جماعة من السلف إلى صحة البناء وإن طال الفصل، وفي حديث عمران ما يدل على صحة البناء مع طول الفصل، والله أعلم (١).

## المبحث الرابع: الفوائد المستنبطة من الحديث

يُستفاد من الحديث جملة أمور، من أهمها:

1. الأفعال الكثيرة في الصلاة التي ليستْ من جنسها إذا وقعت على وجه السهو لا تبطلها، فقد جرى منه على أفعال كثيرة، كمَشْيِه إلى منزله، وكلامه لذي اليدين، وتقدمه لإتمام ما بقى من الصلاة (٢٠).

٢. إيقاع السلام سَهْوًا لا يُبطل الصلاة ".

٣. سجود السهو يتداخل، ولا يتعدد بتعدد أسبابه، فإنَّ النبي عَلَيْ سلَّم، وتكلم، ومشى، وهذه موجبات متعددة اكتفى فيها بسجدتين .

٤. جواز البناء على الصلاة، بعد السلام سَهْوًا (°).

٥. وقوع السهو والنسيان من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ...

بشرية النبي عَلَيْكُ وعدمُ علمه الغيب.

٧. اليقين لا يجبُ تركُه للشك حتى يأتي يقينٌ يُزيله ( . )

فضيلة السجو د على غيره من أفعال الصلاة ...

<sup>(</sup>١) انظر: الأوسط (٢/ ٢٤٠)، المغني (٢/ ٤٠٥)، إحكام الأحكام (٢/ ١٥٢)، فتح الباري لابن رجب (١/ ٤١٥).

<sup>(</sup>٢) انظر: طرح التثريب (٣/ ١٦)، الإعلام لابن الملقن (٣/ ٢٨١).

<sup>(</sup>٣) انظر: طرح التثريب (٣/ ١٦).

<sup>(</sup>٤) انظر: إحكام الأحكام (٢/ ١٥٤)، شرح النووي على مسلم (٥/ ٥٧).

<sup>(</sup>٥) انظر: إحكام الأحكام (٢/ ١٥١)، فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٦) انظر: التمهيد (١/ ٣٤١)، إحكام الأحكام (٢/ ١٥١).

<sup>(</sup>٧) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام (٤/ ٧١).

<sup>(</sup>٨) انظر: التمهيد (١/ ٣٤٢)، فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢٢٣).

<sup>(</sup>٩) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام (١٨/٤).

#### الخاتمة

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، أحمده سبحانه على تيسير هذا البحث، والإعانة على الختام، فله الحمد أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا.

### فهذه أهمُّ نتائج البحث:

- ♦ التشهد في سجود السهو لا يَثبُتُ في حديث عمران بن حصين ولا في غيره.
- ♦ الراجح في الجَمْع بين حديث عمران بن حصين، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، أنهما واقعتان.
  - ♦ أصول السهو ستة أحاديث.
- ♦ الحكمة من مشروعية السهو: إرغامٌ للشيطان، وجبرٌ للنقصان، وإرضاءٌ
  للرحمن.
- ♦ الراجح في سجود السهو أنه قبل السلام؛ إلا في موضعين: إذا سلم قبل تمام الصلاة، وإذا شك فتحَرَّى وبنى على غالب ظنه؛ لأنَّ هذا القول فيه عملٌ بجميع الأحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو.
  - ♦ الراجح عدم مشروعية التشهد في سجود السهو.

#### التوصيات:

- ♦ يوصي الباحث بالعناية بدراسة الأحاديث بالجمع بين الدراسة الحديثية
  والفقهية، لا سيَّما في الأحاديث التي اختلف أقوال العلماء فيها.
- ♦ كما يوصي الباحث بدراسة الأحاديث التي لم تدرس في سجود السهو مما قيل فيها إنها من أصول الباب، كحديث ابن مسعود، وأبي سعيد الخدري رضى الله عنهما.

### والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

#### المصادر والمراجع

- الإجماع، لأبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، ط١٥٢٥هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيِّد الأنام، لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد (ت ١٧٠٢هـ)، تحقيق عبد المجيد العمري وآخرون، دار أسفار.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي على البن الخراط: عبد الحق بن عبد الرحمن بن الأزدي الأشبيلي، (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.
- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي الحسن علي بن محمد البعلي (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لأبي حفص عمر بن علي ابن المُلَقِّن تحقيق: عبد العزيز المشيقح، دار العاصمة ط١٤١٧هـ.
- إكمال المُعْلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٤١٩هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن على على مدهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن على بن سليمان المرداوي تحقيق: محمد حامد الفقى ١٣٧٦هـ.
- الأوسط في السُّنَن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: صغير أحمد حنيف، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد، تحقيق: محمد صبحى حلاق، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ.

- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٢٦ ٤هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٣٨٧هـ.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٤٤٧هـ) تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز الخباني أضواء السلف، الطبعة الأولى، ٨٤٤٨هـ.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٢٥٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
  - توضيح الأحكام من بلوغ المرام، لعبد الله بن عبد الرحمن البسام، مكتبة الأسدي، ١٤٢٣ هـ.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة الدكتور: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- جامع بيان العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله عبد البر بن عاصم النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة، الأولى، ١٤١٤هـ.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الدكن.
- الحاوي الكبير في فقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٩هـ.

- خلاصة الأحكام في مهمات السُّنَن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، ط١٤١٨هـ.
- الخلافيات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٥٨ ٤هـ) تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، الروضة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
- الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي تحقيق: محمد حجِّي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.
- رسالة في سجود السهو، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مُلحقة في آخر سجود السهو للطيار، دار الوطن.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق: شعيب، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٢٧، ١٥١ه.
- سجود السهو في ضوء الكتاب والسنة المطهرة، لعبد الله بن محمد الطيار، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء الكتب العربية.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد شاكر وجماعة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ٥٩٣٩هـ.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- السنن الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجه.
- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامي.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.
- طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه وليُّ الدين، الطبعة المصرية القديمة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
  - فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام السيواسي دار الفكر.
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مدار الوطن للنشر.
  - القاموس الفقهي لغةً واصطلاحًا، لسَعْدي أبو حبيب، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت ٤٣ ه.)، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري تحقيق: محمد محمد أحيد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط٢، ٠٠٠ هـ.
- مجموع الفتاوي، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.
- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المُطيعي، مكتبة الإرشاد.

- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمع وترتيب: محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- مستخرج أبي عوانة، لأبي عَوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، تنسيق وإخراج: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- مسند ابن الجَعْد، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: عبد المهدي عبد المهدي عبد القادر، دار الفلاح، الكويت.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، المصنف، لأبي بكر عبد الله بن
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي السلفي مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي قلعجي جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ودار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ١٢٠هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٤٤

المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن على بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

المهذب في اختصار السنن الكبير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر.

نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، لصلاح الدين خليل كيكلدي العلائي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

نهاية المطلب في دراية المذهب، لأبي المعالى عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية،

نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، لمحمد بن على الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد صبحى حلاق، دار ابن الجوزي.

\*\*\*





 $\frac{1}{1}$ 

باب يُعنى بالدراسات المتعلقة بالشبه الواردة حول السنة النبوية والرد على منكريها والطاعنين فيها .



# العيوب المنهجيَّة في انتقادات المعاصرين للسُّنة النَّبويَّة



\_

د. محمَّد بن فريد زريوح

#### ملخص البحث

تشيع في كتابات الطاعنين المعاصرين في السُّنة النَّبوية ورُواتها عيوب تُخالف المنهجيَّة العلميَّة في البحث العلميِّ، ترتكز أغلبها على ثمانية عيوب: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة، والانتقائية في اختيار المصادر، والشَّك غير المنهجيِّ، وإهمال الأدلَّة المضادَّة، والتَّفسير المتعسِّف للنُّصوص، والتَّعميم الفاسد، واجتزاء النُّصوص، وانفكاك المقدِّمات عن النَّائج، وهذه العيوب لها اتصال وثيق بانعدام الموضوعيَّة والنَّزاهة العلميَّة المقترنة بالكذب والتَّدليس والتَّعصب الفكريِّ والطَّائفيِّ، كما أنَّها توقع في التَّناقض الفاضح بوصفه نتيجة السوءِ المنهج المتبع، ما يُفقد الثِّقة بنتائج من تلبَّس بها مِمَّن ترامي على السُّنة النَّوية بالنَّقض الهدَّام مخالفًا منهج أهل الحديث في النَّقد.

الكلمات المفتاحية:

عيوب منهجية، النقد المعاصر للسنة النبوية.

## بش إلساً إِنَّ الْحَالَ عَلَيْهِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ اللَّهِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ اللَّهِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللّ

#### المقدمة

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد:

فإنَّ من أبرز ما يتعالى به المستشرقون وأذنابهم من مُنكري السُّنَن، ويُكابرون غيرهم في دراستهم للأحاديث النَّبويَّة ومناهج مصنفيها: انتهاجهم للمسالك العقليَّة في النَّقد، وتمسُّكهم بالمنهج العلميِّ في بحوثه؛ وكنت في طور إعدادي لرسالة الدُّكتوراه «المعارضات الفكريَّة المعاصرة لأحاديث الصَّحيحين – دراسة نقديَّة» (أقفُ في أثناء مطالعتي لنتاج هؤلاء مكتوبًا كان أو مسموعًا على ما يُعيِي عدُّه من خطايا منهجيَّة في رصفِ بحوثهم تلك، وما يترتَّب على ذلك من أباطيل في نتائجها، فارتأيتُ أن أجمع أصول تلك المعايب المنهجيَّة وأبرزها في بحث مستقلً، أبتغي به الرَّد على أولاء مِمَّن فوَّقوا سهام طعونهم نحو السُّنة النَّبويَّة.

ومن هنا تظهر أهميَّة هذا البحث: كونه نمطًا بديعًا من أنماط الانتصار لهذا المنبع الصَّافي من منابع التَّشريع الإسلاميِّ، ببيان تجاوزهم لنفسِ ما يتشدَّقون به من أصول المنهج العلميِّ المتعارف عليها عند العقلاء.

فكان هذا البحث إجابةً عن سؤالٍ محدَّدٍ يلخِّص مشكلته: ما أبرز العيوب المنهجيَّة التي خالف فيها هؤلاءِ أصولَ المنهج العلميِّ وقواعده في دراستهم للسُّنة النَّبوية؟

وهدفي من هذا البحث تثبيتُ أمرين رئيسين:

١. تنبيه المشتغلين بالدِّفاع عن السُّنَّة إلى أبرز عيوب المنهج العلميِّ التي يقع فيها المعاصرون في طعونهم بصِحاح الأخبار النَّبوية وأصول المنهج الحديثيِّ،

<sup>(</sup>١) نشره مركز تكوين للأبحاث والدراسات ١٤٤١هـ= ٢٠٢٠م في طبعته الأولى، وهو في سبيل نشره في طبعته الثانية قريبًا، إن شاء الله تعالى.

هَ كَالنَّالْتُوانِذُ لَلِّنَّا إِنَّالَاتُوانِدُ لَا لِنَّا فَيَكُونَ مِنْ

مع بيان خطورة هذه الأخطاء لدى أساتذة المنهجيَّة، مصحوبةً بذكر بعض الأمثلة من كلامهم.

٢. إيضاح أنَّ تلك العيوب مؤتِّرة في سلامة النَّتائج التي توصَّلوا إليها، مما يجعل أحكامهم وآراءهم التي أطلقوها حول السنة النبوية؛ من غير الممكن -وفق أصول المنهج العلميِّ الدقيق- أن تكون مقبولةً، ولو عند غير أهل السُّنة، وبهذا تُفقَدُ الثِّقة في كتابات أولئك بالمرَّة، كي يعلم أن علَّة رفض أهل السُّنة لمثل تلك الآراء ليس مجرَّدَ كونها مخالفةً لمعتقداتهم؛ وإنَّما لكونها متولِّدةً عن منهج فاسدٍ ملىء بالعيوب الهدَّامة (١).

#### الدِّر اسات السَّابقة:

كنتُ وقفتُ قبل سنين من رقْمي لهذا النَّجيز على بحوثٍ علميَّةٍ تتبَّعت المزالق المنهجيَّة في تقريراتِ بعض الكُتَّابِ المُناوئين للسُّنةِ وحَمَلتها من علماء الحديث، كبحث منشور لفضيلة الدُّكتور خالد الدِّريس موسوم بـ «العيوب المنهجيَّة في كتابات المستشرق شاخت المتعلِّقة بالسنة النبوية»، خُصَّه بهذا المستشرق، استفدتُ منه منهجيَّة التَّقسيم لبحثي هذا، والإحالة إلى بعض المراجع في المنهجيَّة.

كما طالعتُ بحثين مفيدين للدُّكتور نبيل بلهي، عَنْوَن أحدهما بـ«العيوب المنهجيَّة في نقد الحديث لدى الاتجاهات العقلانيَّة المعاصرة»، والآخر بـ «العيـوب المنهجيـة للقـراءات الحداثيَّة في نقـد الصَّحيحيـن»، جعلـه لرصـد آراء غُلاة العقل والحداثيِّين حول الصَّحيحين خاصَّة، أغلبها متلبِّسٌ بـ(معايب ذاتيَّة) في النَّاقيد الحداثيِّ تسبق كتابته، كـ: (الهوَس بتقليد المستشر قين)، و (المغالاة في استعمال العقل)، و(عدم الأهليَّة العلميَّة للنَّقد) و(فقدان الأمانة) ونحو ذلك.

أمَّا بحثى هذا فمُحدَّد: في نطاق الطُّعون (المعاصرة) الموجَّهة إلى دواوين السُّنة ومرويَّاتها، لا بكتابِ بعينه أو ناقدٍ بذاته، بذِكْر أبرزِ تلك العيوب المنهجيَّة الشَّائعة

<sup>(</sup>١) انظر: العيوب المنهجية بكتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص٢).

في نفس تقريرات أصحابها لأحكامهم النَّقديَّة.

### خُطَّة البحث:

وقد قسَّمتُ بحثي إلى مقدَّمة وخاتمة تتوسَّطهما ثمانية مباحث، هي كالتَّالي: المبحث الأوَّل: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة.

المبحث الثَّاني: الانتقائية في اختيار المصادر.

المبحث الثَّالث: الشَّك غير المنهجيِّ.

المبحث الرَّابع: إهمال الأدلَّة المضادَّة.

المبحث الخامس: التَّفسير المتعسِّف للنُّصوص.

المبحث السَّادس: التَّعميم الفاسد.

المبحث السَّابع: اجتزاء النُّصوص.

المبحث الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج.

فقد اختص كل مبحث بذكر عيب من تلك العيوب المنهجيَّة التي تكثر في نقودِ المعاصرين للسُّنة النَّبويَّة ومصنَّفاتها، مشفوعًا بذكر مثالٍ أو اثنين على ذلك، مع حرصي على الاستشهاد بكلام المختصِّين في المنهج العلميِّ من الغربيِّين، أو من المختصِّين العرب الذين كتبوا في المنهجيَّة، قصدًا لإثبات أنَّ الأصول المنهجيَّة التي أغفل الطَّاعنون مراعاتها في نقودِهم للسُّنة متَّفق على إيجابها على كلِّ بحثٍ بين المختصِّين كافَّةً.

والله الموفِّق للصَّواب، لا إله إلا هو.

## المبحث الأول: التحيُّز العنصريُّ في المسلَّمات الأوليَّة

لا يكاد ينفكُّ أيُّ بحثٍ علميٍّ من مُسلَّمات أوليَّةٍ أو أصولٍ فكريَّةٍ قبليَّةٍ مُنطلَقًا لمعالجة الباحث مسائل بحثه في العادة، ولو لم يُصرَّح بها في البحث ضرورة، ما يستوجب التَّخلُّق بصِفة الإنصاف والعدل مع الخصوم خاصَّة، تحقُّقًا بركيزة أساسيةٍ من ركائز المنهج العلميِّ وهي (الموضوعيَّة)، وتباعدًا عمَّا يشين بحثه من قوادحها، كالتَّحيُّز ضدَّ قوميَّةٍ أو طائفةٍ أو مذهبٍ أو مبدأٍ ونحو ذلك، فينحاز بالعمليَّة الاستدلاليَّة عنوةً إلى ما يوافق معتقداته القبليَّة.

ويكفي من مَساوي هذا النَّوع من التَّعصب على التَّفكير العلميِّ، ما نعتَ به (فؤاد زكريَّا) المتحيِّز بسببه مِن كونِه غير مُكتفٍ «بأن ينطوي على ذاته وينسب إليها كلَّ الفضائل، بل يرى ضرورة استبعاد فضائل الآخرين وإنكارها ومهاجمتها» (()، ونظرة سريعة في مطايا الكتب المختصَّة بالمنهجيَّة العلميَّة كفيلةٌ بترسيخ حكم عامِّ بتجافي نتائج بحثِ المتحيِّز عن أن تكون صادقةً بأيِّ حالٍ من الأحوال (()).

والملاحظ في كثيرٍ ممَّن يستهدفُ أصول الشَّريعة، تحيُّزهُم في استصدار الأحكام إلى مُسَلَّماتهم الطَّائفيَّة أو القوميَّة أو الفكريَّة، كالحاصل من جمهورِ المُستشرقين في دراستهم للسُّنة ورُواتِها، بحيث تُستحضَر مواقف تاريخيَّة عدائيَّة تُجاه المسلمين، رسَّختها خطابات (باباوات) الكنيسة طيلة قرون، لتكون قاضيةً على كلِّ نتاج علميِّ لهم ".

يقول المستشرق النمساوي أسك رستم (ت ١٩٦٥م):

"إِنَّ أبرز المستشرقين الأوروبيِّين جعلوا من أنفسهم فريسة التحزُّب غير العلمي في كتاباتهم عن الإسلام، ويظهر في جميع بحوثهم كما لو أنَّ الإسلام

<sup>(</sup>١) التفكير العلمي، لفؤاد زكريا (ص٩٦) بتصرف.

<sup>(</sup>٢) انظر: المنطق وفلسفة العلوم لبول موي (ص٥٨ - ٥٩)، وأصول البحث العلمي ومناهجه لأحمد بندر (ص٨٦).

<sup>(</sup>٣) انظر: صورة العرب في عقول الأمريكيين لميخائيل سليمان (ص٢٢ - ٢٣).

لا يمكن أن يعالَج على أنَّه موضوع في البحث العلمي، بل على أنَّه متَّهم يقف أمام قُضاته!»(١)

وترى مثالَ هذا الخلل المنهجيِّ في كتابات المستشرق الألماني جوزيف شاخت (ت ١٩٦٩م)، من أقبحها زعمُه أنَّ الأحاديث المرويَّة عن نبيِّ الإسلام مجرَّد أكاذيب، وأنَّ أكبر جزء من أسانيدها اعتباطيُّ، وأنَّ أيَّ حزبٍ أراد نسبة آرائه إلى المتقدِّمين، كان يختار شخصيَّات من الرُّواة ويضعها في الإسناد''، لا لشيءٍ إلَّا لكون علماء المسلمين -بزعمه- قومٌ كَذَبة! يستبيحون الكذب في أمور دينهم، بل ويتواطؤون على ذلك!

وفي هذا الحكم المجازف منه أمارةٌ على وقوعه تحت سِياط الأفكار المناوئة للمسلمين، الكامنة في وِجدان عوامِّ الغربيِّين، بحيث سَلب من أهل الإسلام أهمَّ فضائلهم التي امتازوا بها عن سائر أرباب الدِّيانات، وهو يعلم أنَّ القرآنَ -كتابَ المسلمين المقدَّس - يتوعَّد الكاذبين بالخزي؛ ولا يمكن لمجتمع أقام حضارة شهد التَّاريخ بنبُلها، أن يتواطأ كلُّ رِجالاته -مع تنوُّع بلدانهم وتباعدها، واستقامة سِيرِهم - على الكذب على زعيمهم وحِبِّهم الذي علَّمهم محاسنَ الأخلاق.

وإذا كان المحدِّثون والفقهاء تعمَّدوا الوضعَ على النَّبي ﷺ، فلماذا إذن اهتموا بنقد الأحاديث ومقارنة رواياتها في العِلل؟!

ولِم كلُّ ذاك التَّعب في تصنيف رُواتها في علم الجرح والتعديل؟!

ولِم لَم يستطع الخليفة المأمون -مع كلِّ ما أُوتي من سلطة - أنْ يختلقَ هو ومَلَؤُه من المعتزلة حديثًا واحدًا في مذهبهم بخَلْق القرآن مع تحدِّي الإمام أحمد لهم؟! (").

من هنا قرَّر الفيلسوف الأسكتلندي توماس كارليل (ت ١٨٨١م) معاتبًا قومَه

<sup>(</sup>١) الإسلام على مفترق الطرق لأسد رستم (ص٥٢ - ٥٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: كتابه مدخل إلى الشريعة الإسلامية (ص٣٤) نقلاً عن آراء المستشرق جوزيف شاخت حول حجية السنة النبوية (ص٧٤) رسالة ماجستير لمحمد إبراهيم الخليفة، نوقشت بجامعة الإمام بالرياض سنة ١٩٩٧م.

<sup>(</sup>٣) انظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص٣١).

"بأنَّه أصبح من أكبر العار على أيِّ فردٍ متمدِّن من أبناء هذا العصر أن يُصْغِيَ الله أَن يُصْغِي إلى ما يُظَنُّ مِنْ أَنَّ دين الإسلام كَذِب، وأنَّ محمَّدًا خَدَّاع ومُزوِّر، وآنَ لنا أن نحارب ما يُشاع من مثل هذه الأقوال السَّخيفة المخجلة" (۱).

### المبحث الثاني: الانتقائية في اختيار المصادر

يتَّفق أساتذة المنهجيَّة على أنَّ مِن أهمٍ واجبات الباحث إن لم يكن من أهمً واجبات الباحث إن لم يكن من أوَّلها أن يُحيط بمصادر بحثه الأصليَّة التي لها عُلقة وثيقة بموضوع بحثه، ويؤكِّدون أنَّ الاعتماد على مصادر ثانويَّة أو غير متخصِّصة يضرُّ بالبحث ونتائجه ".

وإنَّ من المزالقِ الَّتي يقع فيها مَن يتوجَّه إلى السُّنن بالطَّعن، استشهاده ببعض نصوصٍ في مصادر تُراثيَّة هي أبعد ما تكون عن ميدانِ البحث الحديثيّ، تجد بعضها مجمعًا للواهيات من الأخبار! وغرضه منها دعمُ تقريرٍ له فيما هو بصدده من نقدٍ لحديثٍ أو نقضٍ لأصل في فنِّه؛ في الوقت الذي يُغفِل فيه مصادر أصليَّة هي العُمدة في باب بحثه، لو اعتبر بها لنقضتُ ما ابتغى من نتائج.

وعلى مثل هذا يتنزَّل مشهور مَقول وكيع بن الجرَّاح (ت ١٩٦هـ): «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم» (").

وهذا يقع كثيرًا من أرباب الحداثة المعاصرة مع تغنيهم بالعقلية النقديّة، نجد بعض المصنّفات المنحولة على بعض المتقدّمين يبنون عليها فصولًا كاملةً في كتاباتهم النّقديّة للتُّراث السُّنيّ، كما تراه عند (عابد الجابريِّ) من اعتماد على كتاب «الإمامة والسِّياسة» المنسوب لابن قتيبة، حيث استشهد به في كتابه «نقد العقل السياسي» لتقريرات تاريخيَّة ألزقها بالإسلام تتوافق مع منهجه العلماني، والكتاب برُمَّته لا يثبت من حيث النسبة، وترك كتبًا أصيلةً في باب السياسة الشَّرعيَّة لم يعتبرها في نتائج بحثه.

<sup>(</sup>١) الأبطال لتوماس كارليل (ص٥٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة لأحمد شلبي (ص٤٧ - ٤٨)، و البحث العلمي ومناهجه النظرية لسعد الدين صالح (ص٨٤).

<sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٧).

ومِن أشهر مَن عُرف عنه ارتسامُ هذا الخلل المنهجيِّ في نقداته للسُّنة:

محمود أبوريَّة (ت ١٣٩٠هـ)، فإنَّه في سبيلِ تأكيدِ فكرةٍ مُستَولِيةٍ عليه يتعامى عن نصوص أجمَعَ العلماء على صِحَّة نقلِها بل يرفضها، في حين يَعتمِد على رواياتٍ مَكذوبةٍ نَصُّوا على بُطلانها! ككثيرٍ من الحكاياتِ المَرويَّةِ في كُتبِ الأدباء ونَوادِر المَجالِس مِمَّا لا سَنَد له ولا زِمام.

كالَّتي ينقلها عن (حياةِ الحيوانِ الكبرى) للدَّميري، و(الأغاني) لأبي الفرج الأصفهاني، ليحتجَّ بها على سقوط حديث أو توهين راوٍ، مع نأيها عن ميدان التَّحقيق في الأخبار وتمثُّل قواعد الحديث.

وهذا ما لمَّحَ إليه (محمَّد حمزة التُّونسي) -مع إعجابه بأبي ريَّة- في قوله:

"إِنَّ حماسَ أبي ريَّة الشَّديد لانتقادِ آراءِ أهلِ السُّنة، أوقَعه -مِن حيث لا يشعر - في قبولِ مَقولات شيعيَّة بقي الشِّيعة إلى اليوم في كتاباتِهم يُغذُّون بها مِخيالهم الاجتماعي، كفضل عليٍّ على بقيَّةِ الخلفاء الرَّاشدين، والعنت الذي لَقِيَّة فاطمةُ ابنة الرَّسول عَلَيُّهُ مِن أبي بكر» (١)

والشَّأن في الباحث المحقِّق الذي ينشد الحقَّ أن يستقرئ الرِّوايات كلَّها في الباب من مصادرها الأصيلة ويُمحِّصها، ويوازن بينها، ويُرَجِّحَ ما يستحق الرُّجحان من جهة السَّند أو المتن، أمَّا أن يفتح عينيه على مراجع بعينها جارية في بعض مضامينها على هواه، ويغمض عن أخرى لصيقةٍ بموضوع بحثه، فذلك شأن الباحث المتحامل المتغافل.

## المبحث الثالث: الشَّكُّ غيرُ المنهجيِّ

مُقرَّر في كلِّ علم أن تكون نقطة البدء في اعتمادِ أحكامه هي الشَّك المنهجيُّ، بمعنى أنَّ ما لم يثبت بعدُ ينبغي أن يُتوقَّف فيه، إلى أن يُبتَّ في صدقه أو خلافه بتقديم الدَّلائل "، وهو بذا يتميَّز عن الشَّك الارتيابيِّ بأنَّه وقتيُّ، يتحاشى توليد

<sup>(</sup>١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر لمحمد حمزة (ص٣٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية لـ لأنجلو (ص١٢٢).

هَ كَاتُأَلِّتُوا شِلْلِتَكُونِي،

الاحتمالات العقليَّة المجرَّدة عن بيِّنة أو قرينة مبدئيَّة مقبولة، فهو مرحلة انتقاليَّة غايتها المعرفة البقينيَّة".

ونظرًا لأهميَّة هذا المسلك لإثبات الحقائق العلميَّة، نجد أساتذةَ المنهجيَّة الذين حثُّوا على هذا الشُّكِّ العلميِّ يحذِّرون في الآن ذاته من سوء استعماله، منهم المؤرِّخ الفرنسيُّ فكتور لانجلوا (ت ١٨٦٩م) حيث قال: «ينبغي ألَّا نُسيء استعمال الشَّك، فإنَّ الإفراط فيه والاتِّهام في هذه الأمور، يكاد يكون له نفسُ النَّتائج الضَّارة للإفراط في الثِّقة والاعتقاد»(``.

وهذا عينُ ما وقع فيه بعضُ المستشرقين في دراستهم للسُّنة، أبرزهم المستشرق شاخت (ت ١٩٦٩م)، وذلك أنَّه رفض القبول ببعض الأمور المتعلقة برُواة السُّنة بناءً على شكِّ لا يستند إلى قرينة مقبولة.

فزعم أنَّ كتب التَّراجم مشكوك في وثاقة معلوماتها، لما رآه في تراجم بعض العلماء لموسى بن عقبة (ت ١٤١هـ) من مباينة بينها، فتوهَّم أنَّ هذه الأسماء لشيوخ موسى إنَّما اختُلقت مع الوقت، وكذلك أسماء تلامذته، بعد أن كثُرت الأحاديث الموضوعة وأسانيدها المختلقة.

وهو يُحيل القُرَّاء إلى أن يوازنوا بين ترجمة موسى بن عقبة في (طبقات ابن سعد)، و(التَّاريخ الكبير للبخاري) -وهما مصدران متقدِّمان- وبين ما كُتب عنه في المصادر المتأخِّرة ليتبيَّن لهم محلَّ الرِّيبة، إذِ المصادر القديمة مقتضبة في ترجمة موسى، بخلاف المصادر المتأخِّرة، فمن أين جاءت هذه الزِّيادات "؟! ومعلومٌ عند أيِّ مطَّلع على مناهج المصنِّفين في الرِّجال، أنَّ أحدًا زعم استقصاء شيوخ وتلاميذ كل رجل يُترجم له، وإنَّما يتراكم عند المتأخِّر من

<sup>(</sup>١) انظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت (ص٤٣).

<sup>(</sup>٢) المدخل إلى الدراسات التاريخية (ص٥٧).

<sup>(</sup>٣) كلام شاخت عن موسى بن عقبة نشره في إحدى المجلات الاستشراقية اسمها "Acra Orientalia" مجلد ٢١ سنة ١٩٥٣م (ص ٢٨٨ - ٣٠٠)، ملخصه في كتاب: دراسات في الحديث النبوي للأعظميي (٢/ ٣٨٦ - ٣٨٧).

المعلومات عمَّن تقدَّمه من العلماء، فيستحسن جمعها في كتابه، فضلًا عن اختلاف مقاصد المصنِّفين من حيث الاختصار أو الإطناب في التَّراجم.

ففي الوقت الذي نرى فيه أحمد بن حنبل -مثلًا- يُسهب في ذكر مشايخ شعبة بن الحجَّاج (ت ١٦٠هـ)، حتَّى بلغ بهم مئةً وخمسين شيخًا، نجد البخاريَّ في (تاريخه الكبير) يقتصر على ذكر اثنين فقط، مع كونه متأخِّرًا عن أحمد زمنًا، وكان الفرض -بحسب نظريَّة شاخت- أنْ تنمو لائحة المشايخ والتلاميذ أكثر فأكثر (۱).

## المبحث الرابع: إهمال الأدلة المُضادَّة

من أسوأ العيوب المنهجيَّة أثرًا على نتائج أيِّ بحثٍ علميِّ، أن يتجاهل الباحث الأدلَّة المضادَّة لتقريراته، سواء لغفلة الباحث عنها أو تحيُّزه، وعليه كان الدَّليل المضادُّ واجبَ الاستحضار والاعتبار كاعتبار الدَّليل المؤيِّد نفسه، إذ القصدُ أن يُنظر في مجموع ذلك فيُرجَّح الأقوى منها ما دامت الغاية الوصول إلى الحقيقة ".

فمِنْ أشهر أمثلة هذا الخَطَل المنهجيِّ:

ما نراه من استشهاد على نفي حُجِّية السُّنة بأحاديث النَّهي عن كتابة الأحاديث عن النَّهي عن كتابة الأحاديث عن النَّبي عَلَيْهُ أَنَّ ، غُفلاً عن الأحاديث الأخرى الآذنة بالكتابة أن كما تراه في أغلب كتاباتِ من أنكر السُّنة من المعاصرين، يتصدَّرهم في ذلك (محمود أبوريّة) في كتابه «أضواء على السنة النبوية».

مثل هذا النوع من الإعراض حاصل من (صالح أبو بكر) في عدَّة مواطن من كتابه «أضواء قرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيليَّة»، منها ما تراه من اتِّهامه

<sup>(</sup>١) انظر: دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (٢/ ٣٨٨ - ٣٩٠) والعيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت (ص٤٠).

<sup>(</sup>٢) انظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة لأحمد شلبي (ص٣١ - ٣٢).

<sup>...</sup> (٣) كحديث أبي سعيد مرفوعًا: (لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فلْيَمْحُه)، رواه مسلم (رقم: ٢٠٠٤).

<sup>(</sup>٤) كُحديثُ سؤال عبد الله بن عمرو للنبي على عن كتابة الحديث عنه مطلقًا، فقال: (اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق) أخرجه أحمد (رقم: ٦٥١٠) وأبو داود (رقم: ٣٦٤٦) بإسناد صحيح.

هَ كَاتُأَلِّتُوا شِلْلِتَكُونِي،

للبخاريِّ بالانحيازِ إلى السُّلطةِ الحاكمةِ، لعدم روايتِه في «صحيحه» عن الصَّادق والكاظم مِن آل البيت، ليكون بذلك متأثِّرًا بحكم الأمويِّين للشَّام (١٠)!

هذا مع أنَّ البخاريَّ قد خرَّج في صحيحه لأحاديث كثيرٍ مِن أئمَّة آل البيتِ غيرهما، بلغ مجموعُ مَن رَوى عنهم البخاريُّ وحدَه مِن أهل البيتِ أو مَواليهم في «صحيحِه» وباقي كُتبِه اثنين وخمسينَ راويًا "، بل تَجلَّتْ خاصَّة مَحبَّةُ البخاريِّ لآلِ البيت في «صحيحِه» بإفراده أبوابًا بحالِها في فضلِهم والتَّغنِّي بمَناقِبهم، كما جاء في باب «مناقبِ عليِّ بن أبي طالب القُرشيِّ الهاشميِّ أبي الحسن وَلَا اللهُ »"، ومناقب ابنيَّهِ الحَسن والحُسين رضى الله عنهم ".

وهذه أدلَّة مؤذنة بإبطال هذه التَّهمة من الأساس.

على أنَّ البخاريَّ إنَّما عاشَ في العصرِ العَباسيِّ لا الأمويِّ كما ادَّعاه شانتُه، وهو بعكس ذلك عصرٌ يُعادي بني أميَّة، ويقرب مُبغضيهم (أ) مما يدلُّ على عدم اتباعه المنهج العلميَّ في استقصاء الأدلَّة، بل يضع النَّيجة التي يشتهيها ابتداءً، ثمَّ يختار الأدلَّة التي تؤيِّدها ويغفل ما سواها.

## المبحث الخامس: التفسير المتعسِّف للنُّصوص

ونقصد بهذا النَّوع من التفسير: أن يعمد الباحث إلى حمل لفظٍ في نصِّ أو جُمَلٍ منه على معنى لا يقتضيه ظاهرها، من غير دليلٍ صارفٍ هذا الظَّاهر المفهوم، بل قد يناقضه ومقصد صاحب النَّص.

وأساتذة المنهجيَّة من الغربيِّن أنفسِهم وضعوا قواعد في فهم العبارات، أوجبوا على كل باحث في التَّاريخ أن يراعيها؛ يقول (لانجلوا):

«ينبغي أن نتعلَّم كيف نقاوم الغريزة التي تدفعنا إلى تفسير كلِّ عبارات النَّص

<sup>(</sup>١) الأضواء القرآنية (ص٧٧).

 <sup>(</sup>٢) انظر: مؤتمر أعلام الإسلام - البخاريُّ نموذجًا (ص٥٧ - ٧٢) نشر مَبَرَّة الآل والأصحاب بالكويت.

<sup>(</sup>٣) انظر: فتح الباري (٧/ ٤٤).

<sup>(</sup>٤) كحديث: «اللَّهم إنِّي أُحِبُّهما فأحِبَّهما»، أخرجه البخاري بـ(رقم: ٣٧٤٧).

<sup>(</sup>٥) انظر: مرويات السيرة لأكرم العمري (ص٤٣).

بالمعنى الكلاسيكيِّ،.. والمنهج يقضي بتعيين المعنى الخاصِّ للكلمات في الوثيقة، فإنَّ اللَّغة في تطوُّر مستمرِّ، ولكلِّ عصرٍ لغتُه الخاصَّة التي ينبغي النَّظر إليها على أنَّها نظام خاصُّ من الرُّموز والعلامات.

وعلى هذا فإنَّه لفَهْم وثيقة ما، ينبغي معرفة معنى الألفاظ والصِّيخ في العصر التي كُتبت فيه الوثيقة، بل والإقليم الذي كُتبت فيه، فضلًا عن أنَّ لكل مؤلِّف طريقته الخاصَّة في الكتابة، ولهذا يجب أن ندرس لغة المؤلِّف، والمعنى الخاصَّ الذي استعمل به الكلمات.

كما يختلف معنى التَّعبير بحسب الموضع الذي يوجد فيه، ولهذا ينبغي ألَّا تفسَّر كلُّ كلمة وكلُّ جملة مفردةً، بل بحسب المعنى العام (السِّياق)، وقاعدة السِّياق هذه قاعدة أساسيَّة في التَّفسير، وتقضي بأنه قبل أن أستعمل جملة من نص أن أقر أ النص كلَّه أوَّلًا»(").

وعلى خلاف هذا المنهج القويم سار بعض مَن أطاح بأحاديث نبويَّة صحيحة، لحملِه ألفاظ متونها على معانٍ مُستنكرة لا يُفيدها ظاهر اللَّفظ، ولا سياق الكلام يدعمها؛ فكان لا بدَّ من ترسيخ مناهج الفهم الصَّحيح للسُّنة النبوية، وتنسيق قواعد الفقه لها بضوابطه وشروطه، وإلَّا فإنَّ الفهم الرَّديء لنصوص الوحي مُفْض إلى تحريف الكلِم عن مواضعه.

ولابن قيم الجوزيَّة (ت ٧٥١هـ) كلمةٌ مضيئةٌ في هذا، يقول فيها:

«أن يُفهم عن الرسول على مراده من غير غُلُوِّ ولا تقصير، فلا يُحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضَّلال والعدول عن الصَّواب ما لا يعلمه إلا الله.

بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كلِّ بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كلِّ خطأ في الأصول والفروع؛ لا سيما إنْ أضيف إليه سوء القصد،

<sup>(</sup>١) المدخل إلى الدراسات التاريخية (ص١١٤ - ١١٦) باختصار.

فيتَّف ق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التَّابع، فيا محنة الدِّين وأهله!»(١).

فمن أمثلة هذه المحنة على الدِّين مِمَّن يُنسَب إلى أهله:

ما تسلَّط به (نيازي عز الدين) على كثيرٍ من صِحاح الأخبار بالإنكار لسوء فهمه لها، منها ما اتُّفق عليه من حديث أبي قتادة وَاللَّهُ مرفوعًا: «مَن رآني فقد رأى الحقَّ»، فقد فسَّر «الحقَّ فيه أنَّه أحد أسماء الله الحسنى، فهو الله»! ومِن ثمَّ عدَّه من الإشراك بالله المأخوذ من إنجيل يوحنَّا: «من رآني فقد رأى الأب» "".

وبَيِّنٌ من ظاهر الحديث أنَّ القصد بالحقّ فيه الحقيقة، أي أنَّه رآه هو عَلَيْكُ حقيقة لا غيره، بدليل قوله بعدها: «..فإنَّ الشَّيطان لا يتمثَّل بي».

ومشهورٌ عن (أبو ريَّة) إساءتُه فَهْمَ النُّصوص بما يُشبه العَمْدَ، وتحكُّمه فيها بِلَيِّ معانيها تحَكُّمًا يُمليه الهوى لا البحث العلميُّ، كادِّعائه أنَّ أبا هريرة عنده كتابان محفوظانِ عن رسول الله عَيَّا فَهِم هذا من قوله عَيَّة: «حفظتُ عن رسول الله عَيَّة وعاءين، فأمَّا أحدُهُما فبَنَثْتُه، وأمَّا الآخر فلَوْ بَنَثْتُه لَقُطِع هذا البلعوم» (أله عَيَّة وعاءين، فأمَّا أحدُهُما فبَنَثْتُه، وأمَّا الآخر فلَوْ بَنَثْتُه لَقُطِع هذا البلعوم» (عَيْقُ لِللهُ عَلَى المعلِّمي (ت ١٣٨٦هـ):

«لم يقصد أبو هريرة ولا فهم أحدٌ من كلامه أنَّ عنده كتابين أو كتابًا واحدًا، وإنَّما قصد وفهم النَّاس عنه أنَّه حفظ ضَرْبَيْنِ من الأحاديث: ضَرْبٌ يتعلَّق بالأحكام ونحوها ممَّا لا يَخاف هو ولا مثلُه مِن روايته، وضَرْبٌ يتعلَّق بالفتن وذمِّ بعض الناس، وكلُّ أحد من الصَّحابة كان عنده من هذا هذا»(٥).

<sup>(</sup>١) الروح (١/ ١٨٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (رقم: ٦٩٩٦) ومسلم (رقم: ٢٢٦٧).

<sup>(</sup>٣) انظر: دين السلطان (ص٥٥٥).

<sup>(</sup>٤) أضواء على السنة النبوية لأبو رية (ص١٨٤).

<sup>(</sup>٥) الأضواء الكاشفة (ص٢٠٣ - ٢٠٤).

#### المبحث السادس: التعميم الفاسد

وهو استخلاص نتيجة حول جميع أعضاء مجموعة ما، من خلال ملاحظاتٍ على بعض أعضاء هذه المجموعة ".

وتعميم الأحكام دون استقراء كافٍ مزلَّة غيرُ هيِّنةٍ تُفقد الثِّقة بالباحث الذي يقع منه ذلك، فكم من تعميم ادَّعاه باحث في نسبة حكم إلى مجموع مسائل أو فئةٍ من النَّاس، تبيَّن بعد التَّمحيص أنَّه مُنْبَنٍ على مثالٍ واحدٍ لا يلزم أن يطَّرد في ما سواه إنْ سلَّمنا بصحَّة ذاك المثال، فكان تعميمُه محضَ تخرُّصٍ أصاب كلَّ مُخرجاتِه في مقتل، و «كلَّما أخذ التَّعميم في التَّزايد، انحدر اليقين إلى التَّناقص، وهذه حقيقة تَصدُّق على كلِّ العلوم» (١٠).

### مِن مُثُل ذلك:

ما ادَّعاه (ابن قرناس) مِن أنَّ «أيَّ حديث ورد في كتب الحديث، يمكن أن نجد حديثًا آخر يُناقضه في نفس الكتاب» (").

فهو لأنَّه وجد عددًا من أحاديث لها ما يخالفها في ظاهرها في بعض كتب الحديث، جعل الأصل في كلِّ حديثٍ مرويٍّ عن النَّبي عليه مندرجًا في باب مختلف الحديث! أي أنَّ له معارضًا من حديثٍ آخر ولا بدَّ، بل في نفس الكتاب الذي ورد فيه!

وهكذا يكون هذا الكاتب قد أتى في هذا التَّعميم العقيم بما لم تتنبَّه له الأوائل ولا الأواخر! ولاريب أنَّ القصد من مثل هذه المجازفاتِ مجرَّد التَّهويل للتَّقليل من شأن الرِّواية.

ويبدو أنَّ هذا التَّعميم المتسرِّع سِمة لكثير من الدِّراسات الاستشراقية المتعلِّقة بالسُّنة، فكثيرٌ منهم «لا يتبصَّرون في المضمون ولا في التَّفاصيل،

<sup>(</sup>١) مختصر المغالطات المنطقية لعادل مصطفى (ص٢٧).

<sup>(</sup>٢) منهج البحث في الأدب واللغة للانسون (ص٨٥).

<sup>(</sup>٣) الحديث والقرآن لابن قرناس (ص١٠).

حَجَلَةُ النَّاكُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

بل يقفزون إلى التَّعميمات التي لا تثبت للاختبار قَفْزًا، بناءً على تخمين أو شواهد قلبلة ضعفة الدَّلالة "(١).

من ذلك ما ادَّعاه (شاخت) من خلال ملاحظته لبعض أقوال مالك (ت ١٧٩ هـ) أنَّ علماء المدينة يقدِّمون قول الصَّحابيِّ على الحديث النَّبوي نفسِه، بل كثيرًا ما يُهملون الحديث مقابل أقوال الصَّحابة".

ومثل هذه المغالطة المنطقيَّة في التَّعميم لاحظها محمَّد مصطفى الأعظمي في نقده لـ (شاخت)، حيث قال: «البروفسور شاخت له منهج لا يمتُّ إلى ميدان العلم بصِلَةِ، ففي بحثه عن موقف تلك المدارس الفقهيَّة من أحاديث رسول الله عَيْكَةِ لا يقبل كلام أصحاب تلك المدارس بأنَّهم مُلزَمُون بسُنَّه النَّبي عَيَّكَةٍ، ولا هو يقبل كلام خصوم تلك المدارس الفقهيَّة بحيث إنَّهم ينقلون اتِّفاق أصحاب تلك المدارس على هيمنة سُنَّة رسول الله عَيْكَالِيُّ.

كما أنه يتجاهل (٩٩ بالمئة) من القضايا التي تدلُّ على أخذهم بسُنَّة رسول الله عَلَيْكَةِ، ويأخذ اعتراضات الخصوم بأن صاحب مدرسة ما قد خالف السُّنة النُّبوية في المسألة الفلانيَّة، فيأخذ هو هذه الجزئيَّة الضَّئيلة التي لا تمثُّل (١ بالمئة) -وهي اعتراض من قبل الخصوم- ثمَّ يُعمِّم النَّتيجة، فيحوِّلها إلى (مئة في المئة)!

ومن ناحية أخرى يلتقط (شاخت) بعض الأمثلة -ولْتكُنْ صحيحة ودالَّة على مطلبه- من مالك، ثم يعمِّم تلك النَّتيجة على المدنيِّين كافَّة، وكأنَّه لم يكن في المدينة غير مالك! وكأنَّه لم يكن هناك اختلاف بين علماء المدينة في مسألة ما» (۳)

<sup>(</sup>١) العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص١٠).

<sup>(</sup>٢) أصول الفقه المحمدي (ص٣٦ - ٣٧).

<sup>(</sup>٣) المستشرق شاخت والسنة النبوية للأعظمي (١/ ٨٨) نقلاً عن: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت لخالد الدريس (ص ٦١)، وانظر: آراء المستشرق شاخت حول حجية السنة النبوية لمحمد الخلفة (ص ١٣٨).

#### المبحث السابع: اجتزاء النصوص

وهذا ضربٌ من ضروب الهوى يسلكه بعض الباحثين من خلال بَتْر النُّصوص المُترابطة بعضها عن بعض من جهة الاحتكام، أو بقطعها عن سياقها الجزئيِّ الخاصِّ أو الكليِّ العامِّ، وغالبًا ما يكون ذلك منهم تعميةً على المُخاطَب لتأييد حكمٍ يهوون تقريره، بادِّعاء أنَّ ما ساقوه من مُجتزآتٍ هي أُدلَّته ".

وهذا ممّا يحرُم سلوكه على الباحث عن الحقّ وسدادِ أدلّته، خاصّة في التّعامل مع النّصوص الشّرعية، فإنّما ألفاظها كالكلمة الواحدة، متناسقة دلائلها يكمّل بعضُها بعضًا، وكثيرًا ما تعسُر مسألة فيها ويُغلّطُ في فهمها إذا لم يُجمع ما ورد فيها من نصوص الشّارع؛ ليُتبيّن المُقيّد من المُطلق، والخاصُّ من العامّ، والمُجمَل، والمُحكَم من المُتشابه، وهكذا.

وقد نبَّه أئمَّة السُّنة قديمًا على ما لهذه التَّجزئةِ لأدلَّة الباب من ضررٍ على تفهُّمه واستخلاص الحُكْم الصَّائب منه، ومنه مشهور قول الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تُجمع طُرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضُه بعضًا» "".

إذا تقرَّر هذا؛ فإنَّه يقبُح بالباحث أن يأخذ نصَّا ويترُك آخر في الباب نفسِه، فضلًا عن أن يأخذ جزءًا من النَّص دون باقيه المتعلِّق به! هذا يؤدي به أن يخرج على النَّاس بفهم تبعيضيٍّ مُشوَّه يناقض مُراد صاحب النَّص نفسِه.

من أمثلة ذلك:

ما أورده بعضُ المتعجِّلة المعاصرين من إنكار على حديث أنس وَ اللهُ: «أنَّ رجلًا من أهل البادية أتى النَّبي اللهُ فقال: يا رسول الله، متى السَّاعة قائمة؟ قال: ويلكَ وما أعددتَ لها؟ قال: ما أعددتُ لها إلَّا أنِّي أُحِبُّ الله ورسوله،

<sup>(</sup>١) انظر: اجتزاء النصوص والمفاهيم الشرعية وأثره في الواقع لمصطفى سليمي (ص٤٦).

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٧).

قال: إنَّكَ مع من أحببتَ،... فمرَّ غلامٌ للمُغيرة، وكان مِن أقراني، فقال: إنْ أُخِّرَ هذا، فلن يُدركه الهرم حتَّى تقوم السَّاعة»(١).

يقول (سامر إسلامبولي):

«المُلاحظ من الحديث أنَّ الجواب قد حدَّد قيام السَّاعة خلال فترة زمنيَّة لا تتجاوز أن يبلغ الغلام سنَّ الهَرَم، أي ما يقارب السِّتين عامًا، وقد مضى على قولِ الحديث ألف وأربع مئة عام ولم تقم السَّاعة! فهناك احتمالان: أنَّ الغلام لم يبلغ إلى الآن سنَّ الهَرَم، أو أنَّ السَّاعة قد قامت ولم نَدْرِ نحن، ونكون قد نفذنا من الحساب!» (٢٠).

وبمثله قال إسماعيل الكردي (٢)، وعز الدِّين نيازي (١).

وهؤلاء لو سألناهم عمَّا يزعمون مِن تكذيب الواقع لهذا الحديث: هل هو أمرٌ ظَهَر لكم مَعاشِرَ المُحْدَثين بخاصَّة؟ أم ظَهَر لِمن سبَقكم مِن عقلاءِ السَّلف؟

وبصيغة أدقَّ: متى كان سيظهر تكذيبُ الواقع لمِثْلِ هذا الخَبر الذي بَلَغ ربة القطع عند المحدِّثين؟ فلا بدَّ أن يقولوا: مثلُ هذا الأمر الجَليِّ الواضح في المخالفة للواقع لا بدَّ أن يكون قد ظَهَر لِمن قَبْلَنا بداهة ، وتحديدًا بعد هَرَمِ الغُلام.

فنقول لهم: إن كان النَّبي عَلَيْ قد قال هذا الحديث وغيرَه ممَّا في معناه سنة عشرٍ للهجرة، فسَيَكُونُ المُجلِّي لكَذِبِ هذه الأخبار هو هَرَمُ الغلام وموتُه، لكنَّا وجدنا المحدِّثين يصحِّحون هذه الأحاديث، ولو بعد مرور هذه المدَّة! فقد رواه التَّابعون وأتباعُهم في كُتبِهم مع ما تدَّعونه من مخالفته القطعيَّة للواقع.

وظنِّي بالمُعترض أنَّه مهما خالفَ أئمَّة الحديث في منهج النَّقدِ، فإنَّه لن يبلُغَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (رقم: ٦١٦٧) ومسلم (رقم: ٢٩٥٣).

<sup>(</sup>٢) تحرير العقل من النقل (ص٢٢٣).

<sup>(</sup>٣) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص١٨٥).

<sup>(</sup>٤) دين السلطان (ص١١٤).

به الشَّطَط في الخصومةِ أن يعتقد فيهم الجنونَ والتَّغابي إلى هذه الدَّرجةِ، فعليه -إذن- أن يُقرِّر أنَّ لهؤلاء في فهم الحديث مسلكًا يدفع تلك المعارضة قد باينَهم هو فيه، وذلك:

أنّا إذا رجعنا إلى «الصّحيحين» نفسيهما في المَواطن التي أخرج فيها الشّيخان حديث أنس وَقَالَ ، نجِدُهما قد أخرجا بإزاء هذا الحديث الحديث المفسّر له الكاشف لمشكلِه، أعني به حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رجالٌ من الأعراب جُفاة يأتون النّبي عَلَيْ فيسألونه: متى السّاعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إنْ يعشْ هذا، لا يُدركه الهَرَمُ حتّى تقوم عليكم ساعتُكم»، قال هشام: يعنى موتهم؛ متّفق عليه (۱).

فلو فرَضْنا أنَّ المحدِّثين لم يَعُوا مِن فهمِ الحديثِ شيئًا، فلقد بَيَّن لهم هشامُ بن عروة هذا المعنى الواضح في آخر روايتِه للحديث بقوله: «يعنى مَوْتَهم»!

أي: أنَّ هذا الغلام لن يهرم حتَّى يموت السَّائل، فتقوم قيامَته، إذِ المَوتُ سَاعةُ كلِّ إنسان، ومن مات فقد قامت قيامتُه؛ فكأنَّ مَيَّكُ يُريد بهذا أن يقول للسَّائل: إنَّه مهما يكُن مَوعدُ السَّاعةِ، فإنَّك لن تفوق في العُمرِ عُمْرَ هذا الغلام الصَّغير، وموتُك حينها قيامُ ساعتِك، فانظر فيما قدَّمتَ مِن عملٍ قبل موتك!

فعلى نحوِ هذا الفهم من هشام ينبغي أن تُفهم أحاديثُ النَّبي عَلَيْ مجموعة بعضها إلى بعضها إلى بعضه لا منعزلة، فما جاء في رواية بلفظ: «السَّاعة» مُطلقة دون إضافة، قد بيَّنته رواية أخرى بإضافتها إلى ساعةِ ذلك القرنِ المُخاطَبِ: «تقوم عليكم ساعتُكم».

## المبحث الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج

وأعني بذا -في الجملة- اصطناعَ مقدِّمات مزيَّفة مزخرفة توهم بصحَّة نتيجتها، فتسوق فكر من يُراد إقناعه بالباطل من حيث لا يشعر، حتَّى توقِعه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (رقم: ٢٥١١) واللفظ له، ومسلم (رقم: ٢٩٥٢).

في الغلط ('')، ويندرج فيه عدَّة أشكالٍ من المغالطات المنطقيَّة، كمغالطة (السَّبب الزَّائف) ('') ومغالطة (التَّركيب والتَّقسيم) (''').

ولنضربْ أمثلةً على وقوع بعض المعاصرين في مثل هذه المغالطات في محاولةِ نقضِهم للسُّنة:

يقول ابن قرناس: «لو كان الحديث وحيًا فهو قرآن، وإن لم يكن وحيًا فليس من دين الله الذي أُنزل على محمَّد» (أ).

فقد زَّل هذا الكاتب في مغالطة (الإحراج الزَّائف) أو (القسمة الثُّنائية الزَّائفة) أن جعل المسألة مُنْبنِيةً على خيارين لا غير، أحدهما مُمتنع، والآخر جائز وهو المطلوب عنده، ولا يُسلَّم له هذا التَّقسيم ولا ما ترتَّب عليه من نتائج.

وذلك أنَّ نتيجة القسم الأوَّل فيها نوع مصادرة على المطلوب؛ لأنَّا نقول: إنَّ الحديث إنْ كان وحيًا فلا يقتضي ذلك قر آنيَّته، فليس كلُّ وحي أُوحي إلى نبيٍّ هو نفس كتابه المنزَّل بالضَّرورة، فهذا النَّبي عَيِّ مثلًا كان أُمِّر أوَّل سنين بعثته بالصَّلاة إلى بيت المقدس، وصلَّى المسلمون معه إليها -وذا لا يكون إلَّا بوَحْي - مع أنَّه لم ينزل به قرآنُ وقته.

كما أنَّ القسم الثَّاني ملتبس؛ لأنَّ الحديث وإن لم يكُن وحيًا بالحال، فهو وحيٌ بالمآل، فإنَّ النَّبي عَلَيْ إذا قال قولًا أو عمل عملًا باجتهادٍ منه ابتداءً، فإمَّا

<sup>(</sup>١) انظر: كواشف زيوف لعبد الرحمن حبّنّكة الميداني (ص١٢٣).

<sup>(</sup>٢) وهي أخذ ما ليس بعلة علة، وتأتي عندما يخلط العقل بين المعية والسببية، ولاثبات وجود علاقة سببية بين حدثين يستلزم أكثر من مجرد الارتباط: يستلزم الاطراد الدائم، والارتباط الدائم بين نمطي الحدثين إيجابًا وسلبًا، وعدم وجود أي أمثلة مضادة، انظر: المغالطات المنطقية (ص١١٨).

<sup>(</sup>٣) تتمثل مغالطة التركيب والتقسيم في الانتقال من خصائص الكل إلى خصائص أجزائه المكونة أو الانتقال من خصائص الكل إلى الكل إلى الأجزاء، أو الانتقال من خصائص المكونات إلى الكل، وهذا غلط أن تنسب مطلقًا صفات الكل إلى الأجزاء، أو العكس؛ ذلك أن خصائص الكل وخصائص الجزء لا ينبغي أن نتوقع تطابقها في جميع الأحوال، انظر: المغالطات المنطقية (ص١٨١).

<sup>(</sup>٤) الحديث والقرآن (ص٢١).

<sup>(</sup>٥) يقع المرء في هذه المغالطة عندما يبني حُجَّته على افتراض أن هناك خيارين فقط أو نتيجتين ممكنتين لا أكثر، بينما هناك خيارات أو نتائج أخرى، إنه يُغلق عالم البدائل الممكنة أو الاحتمالات الخاصة بموقف ما، مُبقِيًا على خيارين اثنين لا ثالث لهما، أحدهما واضح البطلان، والثاني هو رأيه دام فضله. انظر: المغالطات المنطقية (ص١١٥).

أَن يُقِرَّه عليه ربُّه، فيكون بذا تشريعًا ضمنيًّا بالاقتداء به فيه، وإمَّا أَن لا يقرَّه عليه، فينزل عليه الوحي بالتَّصويب، فبان أنَّ كِلا الاحتمالين مرتبطان بالوحي حالًا أو مآلًا.

ومن تمثُّلات هذا المبحث أيضًا في نقداتِ بعض المعاصرين للسُّنة:

نَبْزُ كلِّ حديثٍ فيه ذكرٌ لقَصص الأوَّلين بأنَّه مِن الإسرائيليَّات، كما تراه -مثلًا -عند إسماعيل الكرديِّ في طعنِه بوفرةٍ من أحاديث في الصَّحيحين زعمًا بأنَّها شبيهةٌ بتفاصيل أخبارٍ واردةٍ في التَّوراة، بل أورد ما يفيد أنها منقولة من الإسرائيليات (۱).

والشُّبهة إنَّما دخلتْ من جهة ترتيب نتيجة على مقدمتين لا تلزمهما، أي:

أنَّه ما دام التَّشابه حاصلًا بين بعض قصص أهل الكتاب والأحاديث.

وصُحُف أهل الكتاب سابقةٌ من حيث الزَّمن.

دلَّ هذان عندهم أنَّ المتأخِّر إنَّما نقل تلك القَصص من المتقدِّم، أي أنَّ ما في الحديث إنَّما نقلت تلك القصص من صُحُف الكتابِّين ونَسَبَتْها للنَّبي عَيَّاهِ.

مع أن التَّشابه في مثل هذه القَصص يسري على القرآن نفسِه! فهل يعني ذلك أن القرآن أخذها من أهل الكتاب؟!

والصَّواب أنَّ تلك النَّتيجة غير لازمة؛ لأنَّ التَّشابه واقعٌ بسبب (وحدةِ التَّلقي في الحلِّ)، وهو الوحيُ الإلهيُّ، بل تفاصيل تلك الأخبار القديمة -لتطرُّق التَّحريف إليها- إنَّما تُحاكم إلى ما ورد في القرآن والأحاديث الصَّحيحة، فهي القاضية عليها لا العكس.

<sup>(</sup>١) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص١٩٤ - ١٩٧).

٦٨

#### الخاتمة

### ظهر ممَّا سبق من مباحث:

- أنَّه لا يمكن الثِّقة بنتائج كثيرٍ ممَّن ترامَى على السُّنة النَّبوية بالنَّقض الهدَّام والنَّقد الفاسد لمرويَّاتها مخالفًا منهج أهل الحديث في النَّقد، لِما شاع في بحوثهم من عيوب منهجيَّة جسيمةٍ تقضي على نتائجها بالإبطال.
  - أن هذه العيوب يرتكز أغلبُها على ثمانية حدَّدناها في الأمور الآتية:

العيب الأوَّل: التحيُّز العنصري في المسلَّمات الأوليَّة.

العيب الثَّاني: الانتقائية في اختيار المصادر.

العيب الثَّالث: الشَّك غير المنهجيِّ.

العيب الرَّابع: إهمال الأدلَّة المضادَّة.

العيب الخامس: التَّفسير المتعسِّف للنُّصوص.

العيب السَّادس: التَّعميم الفاسد.

العيب السَّابع: اجتزاء النُّصوص.

العيب الثامن: انفكاك المقدِّمات عن النَّتائج.

• أنَّ هذه العيوب لها اتِّصال وثيق - في الجملة - بانعدام الموضوعيَّة والنَّزاهة العلميَّة المقترنة بالكذب والتَّدليس والتَّعصب الفكريِّ والطَّائفيِّ، كما أنَّها توقع في التَّناقض الفاضح بوصفه نتيجةً لسُّوءِ المنهج المتَّبع.

فكانت توصيتي في ختام هذا البحث: تخصيص دراسات أكاديمية موسَّعة في موضوعه، تزيد في استقصاء تفرُّعات تلك العيوب المنهجيَّة وبَسْط أمثلتها من كتب المعاصرين، أو التَّركيز على مؤلِّف واحد مشتهرٍ بالطَّعن في صِحاح السُّنن واستخراج ما تكتنفه دراسته للسُّنة ودواوينها من مزالق منهجيَّة.

### وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

#### المصادر والمراجع

ابن قرناس، الحديث والقرآن، دار الجمل، ط١، ٢٠٠٨م.

أبو رية؛ محمود، أضواء على السُّنَّة المحمدية، دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.

أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨م.

شاخت؛ جوزيف، أصول الفقه المحمدي، ترجمة: رياض الميلادي، ووسيم كمون، المدار الإسلامي، ط١، ٢٠١٨م.

أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

إسلامبولي، سامر، تحرير العقل من النقل، دار الأوائل، دمشق، ١٩٩٩م.

الأعظمي؛ محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

البخاري؛ محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، صوَّرها: محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ لدى دار طوق النجاة البيروت.

بول موي، المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة: فؤاد حسن زكريا، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٠١هـ.

توماس كارليل، الأبطال، ترجمة: محمد السباعي، دار الكاتب العربي.

الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣م.

الخليفة؛ محمد إبراهيم، آراء المستشرق جوزيف شاخت حول حجية السنة النبوية، رسالة ماجستير، نوقشت بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٩٩٧م.

الدارقطني؛ على بن عمر، حققه مجموعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

الدريس؛ خالد، العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

سليمي؛ مصطفى، اجتزاء النصوص والمفاهيم الشرعية وأثره في الواقع، مسار للطباعة والنشر، ط١٨٠١م.

۷٠

شلبي؛ أحمد، كيف تكتب بحثًا أو رسالة، ط٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

عابدين؛ عبد المجيد، مزالق في طريق البحث اللغوى والأدبى وتوثيق النصوص، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، فصول في المنطق غير الصوري، مؤسسة هنداوي -مصر، ۲۰۱۹م.

العنزي؛ مرضى بن مشوح، مختصر المغالطات المنطقية، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ٢٠٢٢م.

فؤاد زكريا، التفكير العلمي، دون رقم طبعة، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤١٢هـ.

الكردى؛ إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٢م.

لانجلوا وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ضمن كتاب (النقد التاريخي)، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط ٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م.

لانسون وماييه، منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة: محمد مندور، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م.

محمد أسد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: عمر فرُّوخ، دار العلم للملايين، بيروت، ۱۹۸۷م.

محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر، المركز الثقافي العربي، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الطباعة العامرة، إستانبول، ١٣٣٤هـ، ثم صَوَّرها محمدزهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣ هـ لدى دار طوق النجاة، بيروت.

المعلمي؛ عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية وعالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

صالح سعد الدين، البحث العلمي ومناهجه النظرية، مكتبة الصحابة، جدة، ط٢، ١٤١٤هـ.

الميدانى؛ عبد الرحمن بن حسن حَبنَّكَة، كواشف زيوف، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩١م.

نيازي؛ عز الدين، دين السلطان البرهان، دار بيسان، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.





 $\frac{1}{1}$ 

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بمناهج التحقيق العلمي لمؤلفات ونوادر التراث النبوي



# كتب الحديث التي طبعت نصوصها ناقصة لعدم جمع نسخها الخطية (المفاريد لأبي يعلى، والفردوس للديلمي أنموذجًا)



 $^{\flat}$ 

أ. د. عبدالله محمد حسن دمفو

#### ملخص البحث

إن من أهم ما يُعنى به الباحثون إخراج نصوص التراث الإسلامي كما هي، أو كما أرادها مؤلفوها، وقد وُجِدتْ بعض الكتب الحديثية ناقصة عند طباعتها، فجاء البحث بهدف عرض نماذج من تلك الكتب التي طبعت نصوصها ناقصة، وتداولها الباحثون والقرَّاء، وطبعت منها عدة طبعات، مع بيان أسباب هذا النقص.

واستعرَضَ البحثُ نموذجين من الكتب، هما المفاريد عن رسول الله على المعاريد عن رسول الله على الله على الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) الذي طبع عام ١٤٠٥هـ، وكان اختياره لكون النقص في آخره، وكتاب - الفردوس بمأثور الخطاب - للإمام أبي شجاع الديلمي (ت ٥٠٩هـ) الذي طبع عام ١٤٠٦هـ، وكان اختياره لكون النقص في عدة أماكن في أثنائه.

تضمن البحث في خطته تمه يدًا فيه بيان أهمية تتبع النسخ الخطية للمخطوط والنص المراد تحقيقه، وفوائد جمع النسخ الخطية، وأمثلة للكتب المطبوعة مما وقع فيها النقص، كما اشتمل على فصلين وعدة مباحث للتعريف بالإمامين أبي يعلى الموصلي وأبي شجاع الدليمي وبكتابيه ما والأجزاء الناقصة من نسخ الكتابين المطبوعة.

وكانت من أهم نتائج البحث ضرورة تتبُّع الكتب التي طُبعت ناقصة أو محرَّفة لاعتمادها على نسخة خطية واحدة، وإعادة تحقيقها ودراستها وطباعتها، والتنبه إلى أن بعض الكتب التي تضمنتها المكتبات الرقمية كالمكتبة الشاملة، لم تكن سليمة من العيوب، حتى التي ربطت بالمصورات.

الكلمات المفتاحية:

طبعت، نصوصها، ناقصة، كتاب المفاريد، كتاب الفردوس.

# بش إلسَّالْ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِيِّ السَّالِيّ

#### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد المسلام، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يه دف هذا البحث - الذي شاركت به في مؤتمر (تحقيق النص الحديثي، وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك) بالقاهرة في ٢٣/ ٢/ ١٤٤١هـ الموافق ٥ / / ٢ / ٢٠ م - إلى بيان أهمية استفراغ الوسع، وبذل الجهد في تتبع النسخ الخطية للمخطوط المراد تحقيقه ودراسته خدمة لإحياء التراث الإسلامي، وإخراجه كاملًا لينتفع به الباحثون، ولتكون الإضافة العلمية للمكتبة الإسلامية مكتملة، بتقديم النص الحديثي كما أراده مؤلفه أو أقرب من ذلك.

#### مشكلة البحث والدراسات السابقة:

وتكمن مشكلة البحث في وجود بعض كتب النص الحديثي التراثي المطبوع المتداول بين الباحثين منذ سنوات طويلة قد طبعت ناقصة، نتيجة الاعتماد على نسخة خطية واحدة، مع وجود نسخة خطية أخرى تُكمل هذا النقص، ويزيد الإشكال عندما يطبع الكتاب عدة طبعات، وكل طبعة اعتمدت على نسخة خطية غير التي اعتمدتها الطبعة الأخرى، فيظن الباحث أنه يمكن الاعتماد على طبعة والاستغناء عن الأخرى، ثم يزيد الإشكال مرة أخرى عندما تكون الطبعة المتداولة بين الباحثين هي الطبعة التي كان النقص فيها شديدًا.

ولم أجد بعد البحث دراسة سابقة في الموضوع، عدا إشارات يسيرة متفرقة على الشبكة العنكبوتية.

#### حدود البحث:

عند سبري للكتب التي وقع فيها النقص عند طباعتها، وجدت أنها لا تخرج عن الأنواع التالية:

- ١. الكتب التي طُبعت ناقصة لفقد بعض أجزائها -حتى الآن- كـ(المعجم الكسر) للطبراني.
- ٢. الكتب التي طُبعت ناقصة لتفاوت رواة الكتاب في الزيادة والنقص: كزيادة حمزة الكناني في روايته على سائر الرواة لكتاب (السنن الكبري) للنسائي، طبعة شعب الأرناؤوط.
- ٣. الكتب التي طُبعت ناقصة لكون مؤلفيها لم يكملوها، فأكملها غيرهم، وبعضها لم يكتمل: ك(المنهل العذب المورود) للسبكي.
- ٤. الكتب التي طُبعت ناقصة لفوات بعض مادة الكتاب على المؤلف، فاستدركها غيره: ك(تهذيب الكمال) للمزى، فأكمله مغلطاي في كتابه (إكمال تهذيب الكمال).
- ٥. الكتب التي طبعت ناقصة لعدم استفراغ الوسع في جمع نسخها الخطية، وهو موضوع البحث.

# وقد اخترتُ كتابيْن ليكون تركيز البحث عليهما، وهما:

١. كتاب (المفاريد عن رسول الله عليه الله عليه الموصلي (ت ٣٠٧هـ) الذي طُبِع عام ١٤٠٥هـ، وكان اختياره لكون النقص في آخره. ٢. كتاب (الفردوس بمأثور الخطاب) للإمام أبي شجاع الديلمي (ت ٥٠٩هـ) الذي طُبع عام ٢٠٦هـ، وكان اختياره لكون النقص في عدة أماكن في أثنائه.

#### خطة البحث:

ولكي يحقق البحث أهدافه، رأيت أن تحتوى الخطة على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وتفصيلها على ما يلي:

المقدمة: وتضمنت أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

#### التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية جمع النسخ الخطية في التحقيق، وفوائده -باختصار-.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن أبرز كتب الحديث المطبوعة التي وقع فيها النقص نتيجة عدم جمع النسخ الخطية.

الفصل الأول: كتاب المفاريد لأبي يعلى، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام أبي يعلى وبكتابه.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب.

الفصل الثانى: كتاب الفردوس للديلمي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام الديلمي وبكتابه.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع بتحقيق بسيوني زغلول.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

# التمهيد

عَالَيْنَا أَنْ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّ اللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

المطلب الأول: أهمية جمع النسخ الخطية في التحقيق، وفوائده.

تبرز أهمية جمع النسخ الخطية في كونه من جوانب التحقيق الأساسية، ويعود تأصيل هذا المبدأ إلى علماء الحديث الذين حرصوا على مقابلة المكتوب بأصل السماع، ضمن منهجيتهم في التحمُّل والأداء، وهذا لا يكون إلا بوجود أكثر من نسخة، فمن نصوصهم في ذلك:

- ما رواه الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) بإسناده عن هشام بن عروة قال: «قال لي أبي: أكتبتَ؟ قلت: لا، قال: لم تَكْتُبْ يا بني» (١)
- ما رواه ابن عبد البر (ت ٢٣ هـ) بإسناده عن الأوزاعي قال: «مَثَلُ الذي يكتب ولا يُعَارِضُ مَثَلُ الذي يدخل الخلاءَ ولا يستنجي» (٢٠).
- ما ذكره القاضي عياض (ت ٤٤٥هـ) حين قال: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نُسخة تحقّق ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك» (").

وأما عن فوائد جمع النسخ، فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

 المساعدة في ترتيب النسخ لاتخاذ إحداها أصلًا حسب الضوابط المعروفة بتقديم التي بخط المؤلف، ثم التي قُرئت عليه.. وهكذا.

٢. ضبط النص بحيث يخرج في صورة أقرب إلى مراد المؤلف.

٣. اكتشاف السقط الذي يمكن أن يحصل في النسخة من وَهَم النساخ أو خطئهم.

<sup>(</sup>١) (المحدّث الفاصل ص ٤٤٥).

<sup>(</sup>٢) (جامع بيان العلم وفضله ص ١٥٨).

<sup>(</sup>٣) (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٥٩).

- ٤. حل الإشكالات التي تطرأ على النسخة من جرًّا الأرضة، أو الرطوبة، أو عدم حفظها والعناية بها.
- ٥. الوقوف على التفاوت الذي قد يكون بين النسخ نتيجة تعاهد المؤلف له
  بالإضافة والمراجعة المستمرة.
- ٦. معرفة الرواة والمكان والزمان الذي حدَّث فيه المؤلف بكتابه أو أملاه على طلابه.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن أبرز كتب الحديث المطبوعة التي وقع فيها النقص نتيجة عدم جمع النسخ الخطية:

بعد أن نشطتُ حركة تحقيق التراث في علم السنة النبوية وغيرها من العلوم من قبَل العلماء، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا، والمكتسبين منها، وفي ظل ازدهار الطباعة في فترات زمنية مضتْ، طبعتْ مصادر عديدة وجدت من محققيها عناية فائقة بمنهجية التحقيق العلمي السليم، وبعضها لم تكن بهذه الصورة المشرقة، لأسباب مختلفة، منها عدم استفراغ الوسع في جمع نسخها الخطية، وتتبع وجودها في كتب الفهارس أو قوائم المكتبات المشهورة، ومن أشهر هذه المصادر:

# أولًا: مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

1. حيث طبع الكتاب عدة طبعات أفضلها وأشهرها، طبعة مؤسسة الرسالة التي أشرف على إصدارها معالي الدكتور عبدالله التركي، وأشرف على الفريق العلمي الشيخ شعيب الأرناؤوط -رحمه الله-، وراجعها شيخاي الجليلان أحمد معبد عبدالكريم، ومحمود ميرة -حفظ الله الجميع-، واعتمد الفريق العلمي على (١٣) نسخة خطية متفاوتة في الكمال والنقصان، وخرجت في (٥٠) جزءًا بالفهارس، وعدد أحاديثها (٢٧٦٤٧) حديثًا.

٢. ثم جاءت طبعة جمعية المكنز الإسلامي بالقاهرة -جزى الله القائمين عليها والعاملين بها خيرًا-، وأشرف على تحقيقها وإخراجها شيخنا العلَّامة أحمد معبد عبدالكريم -حفظه الله-، لتكون أمْيَز طبعاته فقد اعتمدوا في

تحقيقها على (٤٠) نسخة خطية متفاوتة في الكمال والنقص من ضمنها (١٦) نسخة نادرة يطبع عليها المسند لأول مرة، وأكملها على الإطلاق لاستدراكهم أحاديث سقطت من طبعة دار الرسالة، وطبعتها دار المنهاج في (١٢) جزءًا بالفهارس، وعدد أحاديثها (٢٨٢٩٥) حديثًا، وهذا السقط في أماكن متفرقة كما جاء في مقدمة الكتاب:

أ. (١١٠) أحاديث، وهي الأحاديث من (٢٤٣٩٦) إلى (٢٤٥٠٥).

ب. (١٠) أحاديث من (١١٢٤) إلى (١١٢٥٤).

ج. (۱۰) أحاديث من (۳۰۳۸) إلى (۳۰٤۷).

د. أحاديث أخرى مفرقة في ثنايا المسند، بعضها زائد عما في الطبعات السابقة، وبعضها زائد في موضعه وإن وُجد مكررًا في موضع آخر.

ثانيًا: كتاب البعث والنشور للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ):

١. حيث طبع الكتاب بتحقيق عامر أحمد حيدر بمركز الخدمات والأبحاث الثقافية ببيروت عام ٢٠١٦هـ، معتمدًا فيه على نسخة شهيد على باستانبول برقم ١٥٧٢، وهي من رواية محمد بن الفضل الفراوي عن مؤلفه، لكنها ناقصة النصف الأول، وذكر أن له نسختين خطيتين في مكتبة أحمد الثالث باستانبول برقم ٢٦٦٥ و٢٦٦٦ (جزآن)، ولكنه لم يستطع الحصول على مصورة منهما، وعدد نصوصه (٦٠٩) نصوص.

 ٢. ثـم أخرج المحقق عام ١٤١٤هـ كتاب «استدراكات البعث والنشور» عن دار الفكر ببيروت، وذكر أنه جمع واستخرج من كتاب المؤلف ذاته «الجامع لشُعَب الإيمان» النصوص المتعلقة بباب البعث والنشور، وعدد نصوصه (۲۸۱) نصًا.

٣. وللكتاب طبعة ثانية حققها محمد السعيد بسيوني زغلول عام ١٤٠٨هـ، في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، معتمدًا فيها على نسخة شهيد على المذكورة، وعدد نصوصها (٦٦٨)، وهي كما ترى تزيد على نسخة عامر حيدرب (٥٩) نصًا.

٤. وللكتاب طبعة ثالثة حققها أبو عاصم الشوامي عام ١٤٣٦هـ، في مكتبة دار الحجاز بالرياض، وذكر أنها الطبعة الكاملة للكتاب؛ لأنه اعتمد في إخراجها على خمس نسخ خطية، وقد ذكر المحقق في المقدمة قصة إخراجه للكتاب، ففي بدايتها قام بتصوير نسخة مكتبة شهيد على الناقصة التي اعتمد عليها محققا الطبعتيْن المتقدمتيْن، ثم كانت لجمعية المكنز فضلٌ عليه في تزويده بنسخة خطية أخرى للكتاب محفوظة في مكتبتها ويظهر أنها التي أصلها في مكتبة تشستربيتي بأيرلندا، وهي أول نسخة كاملة يقف عليها، لكنها كانت مختصرة الأسانيد، ورجَّح المحقق أن الذي اختصر أسانيدها الإمام الذهبي، فسمحت له بتصويرها، كما كان لشيخنا الفاضل العلامة أحمد معبد عبدالكريم -حفظه الله- فضلٌ عليه أيضًا، فهو الذي حثَّه على إكمال تحقيق الكتاب، كما أرشده إلى النسخة المحفوظة بالمكتبة المحمودية، ولها صورة بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهذه النسخة هي التي اتخذها المحقق أصلًا، والتي بدأ العمل عليها، ثم عثر بعد ذلك على نسختي مكتبة أحمد الثالث باستانبول، ومكتبة سان بطرسبورج بروسيا، وجميع هذه النسخ الثلاث الأخيرة مسندة وكاملة، والسقط الذي في كل واحدة منها كان يسيرًا لا يتجاوز مقدار لوحة أو أكثر، لكنها تكاملتْ مع بعضها، فخرج الكتاب كاملًا، وعدد نصوصه (١١٩٢) نصًّا، وآخره حديث الصور الطويل الذي انتهى في ص ٧٥٤، وهو نهاية الكتاب فعالًا، كما في طبعتى حيدر وبسيوني. لكني لاحظتُ أنه فاته أن يُثبت خاتمة ناسخ الكتاب، وفيها تاريخُ الانتهاء من النسخ، وهي مُثبتة في نسخة شهيد على الناقصة، كما في صورتها التي ألحقها بسيوني زغلول ص ٤٩ وما بعدها، ونصُّها:

« تم الكتاب بحمد الله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، تم نَسْخًا على يد أضعف عباد الله وأفقرهم إلى عفوه، وسَتْره وغفرانه،

ولُطْفه وامتنانه، المعترفُ بذنبه، المتنصِّلُ من خطيئته إن شاء الله تعالى: أحمدُ بن علي بن المجاهد إسرائيل الأنصاري، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، هاديًا إلى صراطه المستقيم، وغفر له ولوالديه وللمسلمين والمؤمنات، إنه مجيبُ الدعوات، وأنْ يتوفانا على الكتاب والسنة النبوية، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ووافق الفراغ منه يوم الأحد خامس شهر صفر من سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة».

وكان على المحقق أن يُثبتها حتى لا يُتوهم عدم اكتمال الكتاب، خاصة وأنه ذكر في ص ٢٠ أنه اعتمد على هذه النسخة في التحقيق -مع كونها ناقصة- ورمز لها بالرمز (ع).

# ثالثًا: كتاب المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقى:

حيث طبع الكتاب بهذا العنوان، بتحقيق الدكتور محمد ضياء الأعظمي، بدار الخلفاء بالكويت، من دون تاريخ، لكنْ يظهر أنه في عام ١٤٠٤هـ كما أرَّخ له المحقق في مقدمة التحقيق، معتمدًا فيه على نسخة مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا – الهند، وعدد لوحاتها (٥٧) لوحة، وهي نسخة ناقصة من أولها حيث قال المحقق (ص٥٧): «يبدو من مطالعة نسخة المدخل الناقصة أن الجزء الأول من الكتاب مفقود، ويؤكد ذلك وجود كثير من النصوص المبعثرة في كتب مصطلح الحديث، وهي غير موجودة في الجزء الذي بين أيدينا..»، وعدد نصوص هذه الطبعة (٨٦٢) نصًا.

وقد وقف شيخُنا الفاضل الدكتور محمد عوامة -حفظه الله-على نسخة خطية تامة له في مكتبة آل البساطي بالمدينة المنورة، فوصفها بأن بلدها الأول نيسابور، ثم انتقلت إلى دمشق، ثم استقرت في المدينة المنورة، وعدد لوحاتها (١٥٩) لوحة، ومالكها الإمام أبو القاسم ابن عساكر (ت ٧١هـ) صاحب «تاريخ دمشق»، ثم قام بتحقيقها على النسختين المذكورتين، وطباعتها في جزأين بدار المنهاج بجدة - السعودية، عام ١٤٣٧هـ، وعدد نصوصها (١٩٤١) نصًّا، ومن إضافاته ما ذكره من أن عنوان الكتاب الصحيح «المدخل إلى علم السنن»، كما

هو مُدوَّن في غِلاف المخطوط، وأن نسخة كلكتا أصلها بدمشق، وأنها لا تمثل إلا ثلث الكتاب فقط.

رابعًا: كتاب «ذم الملاهي» لابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد بن عُبيْد (ت ٢٨١هـ):

حيث طبع الكتاب بتحقيق عمرو عبدالمنعم سليم بمكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام ١٤١٦هـ، واعتمد فيها على النسخة المسندة، وأصلها بالمكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٥٩)، وذكر في (ص١٣) أن فيها سقطًا من الوسط، وأن السقط ليس بالكبير، وأنه استطاع أن يقف على بعض الأخبار الساقطة من الكتب التي اهتمَّت بتخريج أخبار هذا الباب، ويقصد بذلك المستدرك الذي ذكره (ص١٢٠)، وفيه أربعة نصوص، اثنان من «شعب الإيمان»، والثالث من «السنن الكبرى» وكلاهما للبيهقي، والرابع من «إغاثة اللهفان» لابن القيم، وعدد نصوص الكتاب من دون المستدرك (١٧٧) نصًا.

والكتاب له نسخة خطية أخرى أصلها في مكتبة «لا له لي» بتركيا ضمن مجموع برقم (٣٦٦٤)، وهي كاملة وفيها نصوص الورقة الساقطة من نسخة الظاهرية، وكان لي شرف إخراج هذه النصوص لأول مرة، في مقالي المنشور بجريدة المدينة في عددها (١٥٢٨٨) بتاريخ ١١٩/١/ ١٩٤٩هم، ثم درستها دراسة علمية في بحثي «استدراك الساقط من كتاب ذم الملاهي» لابن أبي الدنيا المطبوع -النسخة المسندة-، ونشرته في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١٥٩) عام ١٤٣٣هم، ثم طبعتُه ضمن كتابي «بحوث حديثية في علوم الحديث ورجاله» بدار الإمام البخاري بالقاهرة عام ٢٠١٦م، وبيَّنتُ فيه الفوارق بين النسختين، وبيَّنتُ كذلك وجود نصوص متفرقة ساقطة من النسخة الأخرى إضافة إلى نصوص الورقة المذكورة كما يلي:

١. نصوص الورقة الساقطة، وعددها (١٥) نصًّا.

٢. وجود (٤) نصوص من مواضع متفرقة ساقطة من نسخة الظاهرية، وقد ألحقتُها بالبحث.

٣. وجود النصين (٦٥) و(١٥٢) في المطبوع (نسخة الظاهرية)، وليسا في النسخة التركية.

٤. ذُكر النص (٣١) مكررًا برقم (٣٤) في المطبوع (نسخة الظاهرية)، ولم
 يتكرر في النسخة التركية.

ويجدر بالذكر أن هذه الورقة الساقطة من كتاب «ذم الملاهي» كانت السبب الرئيس في الثروة الحديثية للشيخ الألباني -رحمه الله-، وقد أوردتُ قصَّتَها معه مختصرة ضمن البحث المذكور.

# الفصل الأول: كتاب المفاريد لأبي يعلى

# المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام أبي يعلى وبكتابه

#### اسمه ونسبه:

هو الإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي المولود سنة (٢١٠هـ)، والمتوفّى سنة (٢٠٠هـ)، فهو ممن عاش في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية، فقد عاصر أصحاب الكتب الستة، وشاركهم في الرواية عن شيوخهم مثل محمد بن بشار العبدي (بُندار)، وألَّف جزءًا في حديثه -كما سيأتي-، وسمع منه من أصحابها الإمام النسائي، ومع أنه روى في مسنده المطبوع (٥٥٥٧) رواية، إلا أنه لم يرو عنهم ولا رواية واحدة مما زاد من طرق الأحاديث التي شاركهم في إخراجها مستخرجًا عليهم، فالتقَى معهم في شيوخهم أو في شيوخ أعلى، وبيَّن عدد الروايات التي انفرد بها وزادها عليهم فبلغت (٢٠٣٠) رواية، -كما في المقصد العلي للهيثمي-، والباقي مما شاركهم في روايتها،، وهذا يكفى في الدلالة على مكانته العلمية.

#### شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ الإمام أبو يعلى لشيوخ عديدين كما أشار إلى ذلك من ترجم له من المتقدمين والمتأخرين، وقد ذكر معظمهم في كتابه «المعجم»، وعددهم (٢٧٤)

شيخًا، لكنني سأتوقف في هذا المبحث لمناقشة حقيقة روايته عن الإمام أحمد بن حنبل وكونه من شيوخه، حيث قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٨١٢): «سمع الإمام أحمد وطبقته»، وتبعه الأستاذ عبدالله الجديع؛ محقق كتاب «المفاريد» فذكره في شيوخه.

إلا أن بعض الباحثين شكّك في سماعه منه، وتلمذته عليه، فقال الأستاذ إرشاد الحق الأثري في مقدمة تحقيقه لكتابه «المعجم» (ص٩) -بعد أن نقل كلام الحافظ ابن كثير -: «لكنْ لم أجد اسم الإمام أحمد في شيوخه الذين ذكرهم هو في المعجم، وكذلك لم يذكره الحافظ الذهبي وغيره في شيوخه، وغالب ظني أن أحمد بن حنبل مصحّفٌ من أحمد بن جميل المروزي الذي هو أحد شيوخه المعروفين»، ثم تعجب من رواية أبي يعلى عن شيوخ بغداديين، ولم يروعن سيدهم الإمام أحمد.

وأبعد الدكتور محمد الجمعان النجعة حيث قال في بحثه «استدراك الساقط من كتاب المفاريد» (ص٧٧) وما بعدها: «ويظهر لي -والله أعلم- أنه لم يسمع من الإمام أحمد، ولو سمع من إمام المحدثين لرَوَى عنه، فهذه كتبه ليس فيها حديث واحد عنه»، ثم ذكر أن ابن كثير حصل له سبقُ قلم فكتب عبارته السابقة، وأن القول بأنه تصحَّف من أحمد بن جميل غير صحيح؛ لأنه لم يوصف بـ«الإمام»، وأن سبب عدم سماعه من أحمد بن حنبل لكونه امتنع من التحديث وقت وقوع المحنة، حتى خرج أبو يعلى من بغداد لإكمال رحلته».

1. أن كلام الحافظ ابن كثير واضح وصريح في سماعه منه، وابن كثير ممن كان يحفظ مسند الإمام أحمد عن ظهر قلب، فهو حجة فيه أكثر منهما. ٢. لجأتُ إلى البرنامج الحاسوبي «جامع الملك عبدالله للسنة النبوية»

للوقوف على شيوخ أبي يعلى في مسنده ممن اسمه أحمد، فوجدتُهم ذكروا أن من شيوخه الإمام أحمد بن حنبل، وأنه روى (٣) روايات عن أحمد مهماً وأرقامها (٣٢٠٨)، و(٣٢٢٨)، و(٣٢٤١)، وقمتُ بتخريجها من

مسند الإمام أحمد، فوجدتُ تطابق إسنادَيْ ومَتْنَى حديثين من الثلاثة بين المسندين، فالحديث الأول رواه الإمام أحمد في مسنده برقمي (١٢٩٩٩) و (١٤٠٨٧)، والحديث الثالث رواه كذلك برقم (١٤١٥)، مما يدل على أن أبا يعلى روى هذه الأحاديث عن شيخه الإمام أحمد بن حنبل، فثبت سماعُه وتحديثُه عنه، وبالتالي ثبتتْ تلمذتُه عليه.

وأما تلاميذه: فقد ذكرت المصادر التي ترجمتْ له رواة عديدين سمعوا منه وتتلمذوا عليه، من أجَلُّهم الإمام النسائي، حيث ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٧) أن النسائي روى عنه في الكُنّي ونسبه إلى جدِّه فقال: «حدثنا أحمد بن المثنى».

قلتُ: بل روايته عنه في السنن الكبرى -طبعة دار التأصيل - (٤/ ٢٩٧) برقم (٢٢٠٩) قال فيه: أخبرنا أحمد بن على بن المثنى، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا حفص، عن طلق بن معاوية، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: أتت امرأة بصبى لها، فقالت: يا نبيَّ الله، ادع الله، ادع الله، فلقد دفنتُ ثلاثةً، فقال: «دفنتِ؟»، قالت: نعم، فقال: «لقد احتظرتِ بحظارٍ شديدٍ من النار».

وجاء في حاشية السنن الكبرى: هذا الحديث لم يرد في جميع النسخ الخطية، وطبعة الرسالة، والمجتبى، وأثبته محققو طبعة التأصيل عن نسخة مكتبة ولى الدين جار الله.

والحديث موجود في مسند أبي يعلى برقم (٦٠٩١) عن أبي بكر بن أبي شبه به، بمثله.

#### مؤلفاته:

ألَّف الإمام أبو يعلى مؤلفات قليلة العدد، لكنها عظيمة القيمة والنفع، وفي مقدمتها كتابه «المسند»، وقد ذكر محقق كتاب «المفاريد» أربعة مؤلفات منها، وزاد عليه الدكتور الجمعان مؤلفيْن، لأنه اعتبر كلّ رواية من روايتي «المسند» كتابًا مستقلًا، وأضاف إليها كتاب «الفوائد»، وهذا تعريف مختصر بها مع تعليقات على بعضها:

أولا: «المسند» برواية أبي بكر محمد بن إبراهيم المقرئ، عنه: وهو المسند الكبير أو الرواية المطوَّلة له، والذي وصفه إسماعيل التيمي بقوله: «قرأتُ المسانيد كمسند العدني ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار»، قال الذهبي في السير (١٨٠/١٤): «قلتُ: صدق، ولا سيَّما مسنده الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جدًّا».

وكثيرون يتوقعون فقدان أحاديث الكتاب، ومنهم الجديع الذي ذكر ما يفيد عدم وصولها إلينا، فقال (ص١٢): «وإنما وقع لنا رواية ابن حمدان المختصرة هذه..».

وكان الجمعان أكثرَ تصريحًا منه، حيث قال (ص٧٦): «ولم يصلنا». والحقُّ أنه وصلتنا من أحاديث هذه الرواية المُطوَّلة ما يلى:

1. زوائدها على الكتب الستة في مسند العشرة المبشرين بالجنة موجودة في كتاب «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» للإمام الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، حيث قال في مقدمته (١/ ٣١): «.. وما كان فيه من حديث في أوله (ك) فهو من المسند الكبير لأبي يعلى أيضًا، وما نظرت منه سوى مسند العشرة»، وقد أحصيتها فبلغت (٤٨) حديثًا.

٧. زوائدها على الرواية المختصرة برواية ابن حمدان، وعلى الكتب الستة، وعلى مسند أحمد، فهي التي أودعها الحافظ ابن حجر في كتابه «المطالب العالية» حيث وقعت له الرواية المطولة بكاملها، وعددها في المطالب (١٥٨٠) حديثًا، فهو أكبر المسانيد من حيث الحجم وعدد الزوائد، وقد ذكر محقق المطالب ملحوظات متنوعة ومهمة على هذه الزوائد".

\_

<sup>(</sup>١) (انظر: مقدمة كتاب المطالب العالية المطبوع ١/ ٢٠٩ وما بعدها).

ثانيًا: «المسند» برواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري، عنه: وهو المسند الصغير أو الرواية المختصرة له، وهي المتداولة والمطبوعة عدة طبعات، وأشهرها التي بتحقيق حسين سليم أسد.

ثالثًا: «المعجم»: وهو معجم شيوخه، وقد تقدم الكلام على عددهم، وهو متداول ومطبوع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، وبتحقيق حسين سليم أسد.

رابعًا: «المفاريد» وسيأتي الكلام عليه.

خامسًا: «جزء فيه حديث محمد بن بشار (بُندار) عن شيوخه»، وهو مطبوع بدار البشائر عام ١٤٣٣هم، بتحقيق عبده علي كوشك، ضمن سلسلة «لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام»، المجموعة (١٤)، الجزء الأول، ورقمه (١٦٥)، وكُتب على غِلافه: «يُنشر أول مرة عن نسخة خطية نفيسة» وأصلها بالمكتبة الظاهرية، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه قد نُشِر كاملًا قبل ذلك على النسخة الخطية المذكورة في مجلة الأحمدية بدار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، العدد (١٨) رمضان ١٤٢٥هم، بتحقيق الدكتور عبدالرحيم بن يحيى الحمود، لكن عبده كوشك كان قد أودع أحاديث هذا الجزء مجردة من الأسانيد ضمن كتابه «المقصد الأعلى في تقريب أحاديث الحافظ أبي يعلى الموصلي مرتبة على أبواب الفقه: المسند - المعجم - المفاريد - جزء محمد بن بشار»، وجرّد أسانيد أحاديث الكتب الأخرى كذلك، وحذف المكررات، فبعد أن كان عددُ الأحاديث (١٦٠٨) حديثًا، أصبح (١٤٢٥) حديثًا، كما نص على ذلك في (١/ ١٦)، والكتاب مطبوع بدار ابن حزم عام ١٤٢٢هم، فالأسبقية للمحددة.

وقد وقفتُ على كتابيْن لم أجد مَنْ ذكرهما ممن ترجم له، وهُما:

سادسًا: «مسند المغاربة»: ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس (ص ١٤٩)، برقم (٧٤٥)، ونسبه إلى أبي يعلى الموصلي، وقال: «في ثلاثة أجزاء»، وساقً إسناده إلى أبي القاسم نصر بن محمد المَرْجي، أنبأنا أبو يعلى الموصلي، به.

كما ذكره الرُّوداني في «صلة الخلف» (ص٥٦٥)، وساق إسناده إليه كذلك.

سابعًا: «الحديث والحكايات»: ذكره ابن الحطاب الرازي، محمد بن أحمد (ت ٥٢٥هـ) (ص ١٦٧)، ضمن مسموعاته من شيخه علي بن عبدالله القاضي (ت ٥٤٥هـ)، وذكر أنه سمع جزءًا من الكتاب، من رواية المَرْجي المتقدم ذكره، عن أبي يعلى.

كما وقفتُ على كتابين يظهر أنهما ليسًا من تأليفه، وهما:

أولاً: «الفوائد» ذكره الجمعان (ص٧٧)، وقال: «ذكره أبو زكريا الأزدي، ولعل أبا يعلى عناه بقوله في مسنده «وذُكر الحديث في الفوائد»، وفي المقصد العلى ومجمع الزوائد: «النوادر».

ومعظم من ترجم له لم يذكروا هذا الكتاب في مؤلفاته، والذي أخشاه أن يكون قد التبس بكتاب «الفوائد» لأبي يعلى الخليلي صاحب كتاب «الإرشاد» (ت ٢٤٤هـ)، وقد وصلنا منه جزءان، حققهما الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، ونُشرا في مجلة الأحمدية المتقدم ذكرها، في العددين: الثالث: محرم 1٤٢٠هـ، والرابع: جمادي الأولى من السنة ذاتِها.

ثانيًا: «التفسير»: وذكره منتشر في موقع ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية، ضمن مصادر تفسير أبي الشيخ، وأسباب النزل للواحدي، ولم يذكره أحد ممن ترجم له، ولم أقف له على أثر في المصادر الأصيلة والبديلة، وغالب الظن أنه اشتبه بكتاب «أحكام القرآن» لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨هـ)، والله أعلم.

#### المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع

كتاب «المفاريد عن رسول الله عليه الله عليه الله علم ١٤٠٥ هـ، بمكتبة دار الأقصى بالكويت، بتحقيق عبدالله بن يوسف الجديع، وقد ذكر في المقدمة (ص٦٦) أن له نُسختيْن خطيَّتيْن محفوظتيْن في المكتبة الظاهرية بدمشق، ولم يوفق في الحصول إلا على إحداهما، برقم (مجموع: ٩٧)، وهي التي اعتمدها

في التحقيق، ثم قال: «ولعل الله يسر الأخرى فأستدرك ما فات، وأُصلح ما لم يُمكنني إصلاحه في طبعتنا هذه في طبعة لاحقة للكتاب إن شاء الله»، ثم وصف النسخة بأنها في ثلاثة أجزاء حديثية، وأن فيها بترًا من آخر الجزء الثالث، وهو آخر الكتاب، قدَّره بورقة أو نحوها..».

وكنتُ قد عُنِيتُ بالكتاب منذ زمن، فبحثتُ عن النسخة الخطية الأخرى حتى وجدتُ صورة منها محفوظة بمكتبة الجامعة الإسلامية العامرة بالمدينة المنورة برقم (٢٥٧٥)، وبعد تصويرها وتأملها وجدتُها كاملة، وتضمَّنت الجزء الساقط من المطبوع الذي يتكون مما يلي:

1. تتمة الحديث الأول، والحديث الثاني من مسند «عتبة بن غزوان» رضي الله عنه.

٢. مسند «سهيل بن بيضاء» رضى الله عنه، وفيه حديثان.

٣. مسند «فلان» وفيه حديث واحد.

مسند «عائذ بن عمرو» رضي الله عنه، وفيه حديثان، وهو آخر الكتاب.

فنسختُه، وأخرجتُ نصوصه في مقال بملحق التراث بصحيفة المدينة، عدد يوم الخميس ٢٦/ ٢/ ١٤ هـ، بعنوان «النصوص الناقصة من كتاب المفاريد المطبوع لأبي يعلى الموصلي»، والمقال موجود على الشبكة العنكبوتية، ورُفِع في قسم الأجزاء الحديثية المرقمة آليًّا بالمكتبة الشاملة المربوطة بالمصورات في إصدارها الأخير (المميزة التي مساحتها ٣٦٧ جيجا بايت)، وذُكر في التعريف به بأنه تم استيراده من نسخة: شاملة المكتبة الحميدية!!

ثم صرفتني عنه الصوارف فاقترحتُه على الدكتور محمد الجمعان ليعمل فيه، وبحثتُ عن عمله فوجدتُه منشورًا في مجلة جامعة طيبة للآداب العدد (٨) عام ١٤٣٧هـ، ووجدتُه اكتفى بقسم الدراسة، وتحقيق النصوص الساقطة، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها، لكنه لم يقابل الجزء المطبوع سابقًا بالنسخة الخطية الكاملة، لبيان أبرز الفروق بينهما، كما لم يحقق السماعات التي في آخر المخطوط، وتقع في لوحتين كاملتين تقريبًا.

#### المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجت عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب

ظهرت لي فوائد وملحوظات عند مقابلة النسخة الخطية الثانية (الكاملة)، بالكتاب المطبوع الذي اعتُمِد في إخراجه على النسخة الخطية الأولى (الناقصة)، وفيما يلي أبرزها:

أولا: بيان الروايات والسماعات التي تُبيِّن عناية الأئمة بالكتاب فحرصوا على سماعه وروايته لمن بعدهم، ففي غِلاف النسخة الثانية، وبعد البسملة في بداية المخطوط جاء ذكر طبقات أخرى لرواة الكتاب زائدة عما في المطبوع، وذُكرت سماعات بمقدار تسعة أسطر على الغلاف، إضافة للسماعات التي في آخر الكتاب، وقد تقدم ذكرها.

ثانيًا: بيان مضمون البياضات التي جاءت في المطبوع: مثل الحاشية رقم (١) وجاء فيها: «بياض في الأصل بقدر كلمة»، وقد وضحتها النسخة الخطية الثانية وأنها جملة «الثلاثاء سلخ شعبان».

ثالثًا: بيان الإضافات التي اجتهد فيها المحقق والصحيح عدمها: مثل الحاشية رقم (٢)، حيث أضاف عنوان اسم الصحابي صاحب المسند الأول في الكتاب، وأنه «معاذبن أنس الجهني»، وقال في الحاشية: «زيادة مني ليست في الأصل، وزدتُها جريًا على طريقة المصنِّف في هذا المصنَّف»، وليست هذه الزيادة في النسخة الخطية الثانية، مما يدل أن المصنِّف لم يقصد اعتباره من أصحاب المسانيد المفاريد موضوع الكتاب، ولذلك روى له (١٣) حديثًا.

رابعًا: صحَّح المحقق النصَّ من خارج المخطوط كمسند أبي يعلى، وذلك في مواضع عديدة، وهو في النسخة الثانية على الصواب: مثل الحاشية رقم (٣) حيث قال المحقق: «كذا في الأصل، وفي مسند المصنِّف: عبدالملك، وهو الصواب والله أعلم»، وما في النسخة الثانية: عبدالملك.

خامسًا: التأكد من صحة ما في الأصل عند تعارضها مع ما هو خارج المخطوط، وذلك بتأييد النسخة الثانية مع ما في الأصل: مثل الحاشية رقم (١٩)

تعليقًا على كلمة «أخوالي» التي في المطبوع، فقال المحقق: «كذا في الأصل، وفي مسند المصنِّف: «أخوال بني سعد»، وما في النسخة الثانية «أخوالي»، فتبيَّن أن ما في المسند خطأ.

سادسًا: التأكد من التصحيحات التي وضعها المحقق بين معكوفتين، وجاءت في النسخة الثانية على الصواب: مثل الحاشية رقم (٣٩) حيث جاء النص في الأصل: «حدثنا أبو يعلى، حدثنا عبدالله بن بدل»، فأضاف المحقق كلمة [ابن] بعد كلمة «حدثنا»، وقال في الحاشية: «سقطت من الأصل»، وهي موجودة في النسخة الثانية.

سابعًا: دفع التردد الذي قد يحصل للمحقق في زيادة كلمة يقتضيها السياق: مثل الحاشية (٤٨)، إذ جاء في المتن "فيرفع فلا يجد"، وقال في الحاشية: «في مسند المصنف: فيرفع القعب»، ولم يضع كلمة «القعب» في المتن بين معكو فتين لتردده في إثباتها، وما في النسخة الثانية بإثباتها.

ثامنًا: كتابة الآيات القرآنية صحيحة ومُوافِقة لما في المصحف، ففي (ص٤٩) موضعان، ولم يعلق عليهما المحقق في الحاشية:

الأولى: في آية ﴿ . . وَالْفتْنَـةُ [أكـبر] مِـنَ الْقَتْـل ﴾ [البقـرة مـن آيـة ١٠]. وفي النسخة الثانية: «أشد» كما في المصحف، في حين أنها في مسند المصنِّف «أكبر».

والثانية: في آية ﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ وهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْلَــبِكَ يَرْجُـونَ رَحْمَة الله وَالله غَفُورٌ رَّحيم ﴾ [البقرة ١]، هكذا جاءت في المتن، وفيها نقص كلمتين «إن» و «الذين»، وتحريف كلمة «رحمت»، وجاءت في النسخة الثانية صحيحة وموافقة لما في المصحف هكذا ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُ واْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَـدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُوْلَـبِكَ يَرْجُـونَ رَحْمَـتَ اللّهِ وَاللَّهُ غَفُـورٌ رَّحِيم ﴾ [البقرة ١] تاسعًا: توضيح الطمس الذي حصل في الأصل: مثل الحاشية رقم (٨٤)

حيث جاء فيها: «لفظة» أقيمت «من مسند المصنِّف، وهي مطموسة في الأصل»، وما في النسخة الثانية «فأقيمت»، وهو الصواب.

عاشرًا: بيان تصحيح الخطأ الذي وقع فيه المؤلف أو النُّسَاخ في أكثر من نسخة أو كتاب له، وحصل التراجع عنه بعد ذلك: مثل الحاشية (١٥٤) عند التعليق على كلمة «ههنا» في جملة «ما لنا ههنا غيره»، فقال المحقق: «هكذا وقع ههنا وعند المصنف في المسند، ومعناها مستقيم، وعند أحمد في المسند: «مَاهِن» بدل: «ههنا»، والمَاهِن: الخادم». وفي النسخة الخطية الثانية: وضعت علامة (ص) على كلمة «ههنا»، وجاءت كلمة «ماهِن» في الحاشية على جانب الورقة دلالة على تصحيح الكلمة، والتراجع عن الخطأ.

وغير ذلك من الملحوظات التي يطول الكلام باستقصائها، وفيها الدليل على أهمية طباعة الكتاب مرة أخرى على النسختين الخطيتين، حتى يخرج على وجه قريب مما أراده له مؤلفه، والله أعلم.

# الفصل الثاني: كتاب الفردوس للديلمي

# المبحث الأول: تعريف مختصر بالإمام الديلمي وبكتابه

#### اسمه ونسبه:

هو الحافظ شيرويه بن شهردار بن فنّاخُسرو بن خُسرَكان بن رينويه، أبو شجاع الديلمي، وينتهي نسبه إلى فيروز الديلمي رضي الله عنه، صاحب رسول الله عنه، الله عنه، صاحب رسول الله عنه الكبرى للسبكي ٧/ ١١١)، وقد ترجم ابن حجر لفيروز في التقريب (٤٤٤) وقال: «.. اليماني، صحابي له أحاديث، وهو الذي قتل الأسود الذي ادَّعى النبوة».

 ٨٥٥هـ)، الذي أسند أحاديث كتاب والده؛ لأنها كانت مجردة من الأسانيد، في كتاب سماه «مسند الفردوس»، وكان هذا البرُّ منه بأبيه سببًا في شهرته وشهرة كتاب كذلك، ولا أعلم من فعل ذلك من العلماء المتقدمين سوى أبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، الذي أكمل كتاب أبيه في النحو «الإقناع» بعد وفاته، وهو كتاب جليل نافع في بابه، كما وصفه بذلك القفطي في إنباه الرواة (٤/ ٦٧).

وأما كتابه «الفردوس»، فقد ذكر في مقدمته أنه لمّا رأى أهل بلده قد أعرضوا عن الحديث وأسانيده، وجهلوا معرفة الصحيح والسقيم، ألّفه ليرغّبهم فيه، وأودع فيه عشرة آلاف حديث وكثيرًا من الأحاديث القصار، من الصحاح والغرائب والفراد والصحف المروية، وخرَّجها على كتاب «شهاب الأخبار» للقُضاعي، وبوَّبها على حروف المعجم، وجرَّدها من الأسانيد، لكنْ ذكر الإمام ابن الصلاح أنه جمع فيه بين الصحيح والسقيم، وبالغ في الانحلال إلى أنْ أخرج أشياء من الموضوع، وذكر الحافظ ابن حجر أنه جمع فيه اثني عشر ألف حديث.

وجاء ابنُه أبو منصور فأسند أحاديث الكتاب، وزاد عليه إلى أن بلغتْ سبعة عشر ألف حديث، في كتابه «مسند الفردوس»، وألَّف ابنُ حجر عليه كتابين: الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، وتسديد القوس، وكلاهما مطبوعان (۱)

#### شيوخه وتلاميذه:

وله شيوخ كثيرون، ذكر الدكتور العربي الدايز منهم (٤٥) شيخًا، من أشهرهم: أحمد بن محمد ابن النقُور مسند العراق (ت ٤٧٠هـ)، والحسن بن أحمد ابن البناء (ت ٤٧١هـ)، وعبد الوهاب بن محمد ابن منده (ت ٤٧٥هـ)، ومحمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ).

وأما تلاميذه، فقد ذكر الذهبي سبعة منهم، ثم قال: «وآخرون» (تذكرة

<sup>(</sup>١) (انظر: مقدمة الغرائب الملتقطة ١/١٠١ وما بعدها).

الحفاظ ٤/ ١٢٥٩)، وذكر الدكتور الدايز منهم (١٥) تلميذًا، من أشهرهم: ابنه شهردار أبو منصور، وأبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ)، ومحمد بن محمد أبو الفتوح الطائي (ت ٥٥٥هـ) وروى عنه في كتاب الأربعين (١٠).

#### مؤلفاته:

ترك الإمام الديلمي عدة مؤلفات، وأشمل من ذكرها محققو كتاب «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (١/ ٤٤ وما بعدها) فقد ذكروا له عشرة كتب، وأين توجد ؟ أو من ذكرها له؟ وهي: (التبيان في فضائل القرآن، جزء فيه أحاديث أبي عمران موسى بن سعيد الفراء مما رواه أبو بكر بن لال، وحديث علي بن محمد بن عامر رواية أبي بكر بن لال، وحديث أبي القاسم عبدالرحمن بن عمر بن إبراهيم المؤدب، جزء في حديثه عن أبي الحسين النقور، فردوس الأخبار، تاريخ همذان، حكايات المنامات، رياض الأنس لعقلاء الإنس، نزهة الأحداق في مكارم الأخلاق، المُنتقى من كتاب المقامات، طبقات رواة الآثار).

ولم يصلنا منها -فيما أعلم- إلا كتاب «رياض الأنّس لعقلاء الإنْس في معرفة أصل أحوال النبي عليه أن وُلِد إلى أن لُحِد، وتاريخ الخلفاء بعده»، رسالة ماجستير للباحث: أحمد خليل الشال بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وله طبعة منشورة بدار أصول للنشر والتوزيع بتحقيق: ناصر محمدي.

المبحث الثاني: تعريف بالجزء الناقص من الكتاب المطبوع بتحقيق بسيوني زغلول

وقفتُ لكتاب «الفردوس» على ثلاث طبعات:

الطبعة الأولى: بدار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٦هـ، في ستة أجزاء مع الفهارس، بتحقيق محمد بسيوني زغلول.

<sup>(</sup>١) (انظر: الغرائب الملتقطة لابن حجر -رسالة الدكتوراه- تحقيق: العربي الدايز (ص٢٠) وما بعدها).

وقد وضع في المقدمة صفحة (ق) عنوانًا «الأصل الخطي للفردوس»، ثم قال: «وبعد، فإننا نقدِّم إليك هذه الطبعة عن الأصل الخطي المحفوظ في معهد المخطوطات بالقاهرة، رقم (٣٤٨ حديث)..».

وكان قد ذكر في صفحة (ف) أنه توجد نسخة من «زهر الفردوس» لابن حجر بمعهد المخطوطات، مصورة عن نسخة بدار الكتب المصرية رقم ( ٢٠٤٨٩ - س ).

وعدد أحاديث هذه الطبعة: (٩٠٥٦) نصًّا، وآخرها حديث أبي هريرة مرفوعًا: «اليمين على نية المستخلف».

الطبعة الثانية: بدار الكتاب العربي، بيروت، عام ١٤٠٧هـ، في خمسة أجزاء، بتحقيق: فواز الزمرلي، ومحمد البغدادي، ومعه: «تسديد القوس» لابن حجر، و«مسند الفردوس» للديلمي الابن.

وقد ذكرا في المقدمة (١/ ٢٣ وما بعدها) أنهما اعتمدا على ثلاث مخطوطات:

الأولى: مخطوطة «الفردوس» للديلمي الأب، نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٣٦٢)، وتقع في (٣٦٦) ورقة، وكُتب على غِلافه: «هذا كتاب مسند الفردوس يشتمل على عشرة آلاف حديث.. «ونُسِبَ إلى الديلمي الابن!! ورجَّحا أنه كتاب الأب لكون الأحاديث مجردة من الأسانيد.

الثانية: مخطوطة «تسديد القوس» لابن حجر، الجزء الأول، نسخة دار الكتب المصرية، (ولم يذكرا له رقمًا)، ويقع في (٢٦٢) ورقة.

الثالثة: مخطوطة «مسند الفردوس» للديلمي الابن، وقالا: «كان اعتمادنا على نسختي هذا الكتاب فقط، في تخريج الأحاديث، أو أسانيد ابنه فيها، أو عزوه لمخرجيها».

#### والنسختان هما:

- ١. نسخة مكتبة جار الله، الجزء الثاني، برقم (٤١٥)، وتقع في (١٩٥) ورقة.
- ٢. نسخة مكتبة لا له لي، الجزء الثالث، برقم (٦٤٨)، وتقع في (٢٤٣) ورقة.

وعدد أحاديث هذه الطبعة: (٨٥٦٢) حديثًا، وآخرها حديث أبي هريرة المتقدم.

الطبعة الثالثة: بدار الفكر العربي، ببيروت، عام ١٤١٨هـ، في جزأيْن، باعتناء مركز البحوث والدراسات، وكُتِب على الغِلاف: «مقابلة على عدة مخطوطات».

ويظهر أنها طبعة مكررة ومختصرة الحواشي للطبعة الثانية، فلم يُذكر في وصف النسخ الخطية (ص ١٩) إلا نسخة المكتبة الأزهرية (٣٦٢)، ومخطوطة «تسديد القوس» برقم (٢٦٢) لكنْ ذُكر أنها من المكتبة الأزهرية.

وعند مقارنة الطبعات الثلاثة كما ترى، يتبين أن أَجْوَدها الطبعة الثانية، مع أن الطبعة الأولى أكثرها تداولًا، وذلك لأنها هي المرفوعة على برنامج المكتبة الشاملة.

# النقص الموجود في الكتاب المطبوع:

وقفتُ على النقص الذي في الطبعة الأولى منذ سنوات عديدة، عندما كنت أقرأ في الجزء الثالث (ص٤٧٨)، الحديث رقم (٧٤٧٥) فتوقفتُ عند الخرم الذي أشار إليه المحقق وجاء نص الحديث هكذا: «أنس بن مالك: مَنْ [...] يهودي أو نصراني يتخذ مخمَرًا، فقد تقحَّم النار عيانًا»، وعلَّق عليه المحقق بقوله: «اللفظ (يعني ما بين المعكوفيْن) غير واضح»، ومتن الحديث الذي قبله يبدأ بد من حرس»، فتيقنتُ وجود يبدأ بد من قال»، ومتن الحديث الذي بعده يبدأ بد من حرس»، فتيقنتُ وجود سقط في هذا الموضع، وكنت قد زهدتُ في الطبعة الثانية وصرَّفتها، فبحثتُ عنها، وراجعتُ النص فيها، فوجدتُه في الجزء الرابع (ص١٠) من هذه الطبعة، الحديث رقم (٤٢٥) ونصُّه: «أنس بن مالك: من قال صبيحة يوم الجمعة قبل صلاة الغداة: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه ثلاث مرات، إلا غُفِر له ذنوبه ولو كانت مثلَ زبد البحر».

ثم تتبعت بقية المتن الوارد بعد المعكوفيْن، فوجدته في (ص١٢٣)، الحديث رقم (٥٨٨٥)، ونصُّه: «أبو يزيد الأسلمي: من حبس العنب أيام القطاف حتى

يبيعه من يهودي أو نصراني، يتخذ منه نبيذًا، فقد تقحَّم النار عيانًا»، وعدد الأحاديث الساقطة (٣٦١) نصًّا.

كما قارنتُ بين أرقام الأحاديث في بداية الكتاب من الطبعة الأولى مع مثيلاتها في الطبعة الثانية، فوجدتُ سقطًا حصل كذلك في طبعة بسيوني زغلول (الأولى)، وأحاديثها موجودة في طبعة الزمرلي والبغدادي، وعددها (٤١) حديثًا، ولم تكن متتالية، وهذه أرقامها:

۷۷، ۸۷، ۱۰۳، ثم الأحاديث من (۱۹۸) إلى (۲۳۵).

فتيقَّنتُ وجود السقط في أكثر من موضع، وتتبُّعُها في الكتاب يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

كما توجد مشكلة أخرى في طبعات الكتاب، تتمثل في أن كل محقق اعتمد على نسخة خطية وحيدة للإبرازة الأولى للمؤلف التي ذكر في مقدمتها أن عدد أحاديثها عشرة آلاف حديث، وقد أبرزَها مرة أخرى في إبرازة ثانية ذكر في مقدمتها أنه ضمَّنها اثنيْ عشر ألف حديث كما جاء في نسخة مكتبة «لاله لي»، وعنوان غِلاف نسخة مكتبة «جار الله»، وكلتاهما بتركيا، فمثَّل ذلك نقصًا كبيرًا آخر في مطبوعات الكتاب.

ويعكف -حاليًا- مجموعة من طلاب وطالبات الدراسات العليا بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز بجدة على تحقيق الكتاب ودراسته على ستِّ نسخ خطية، واتُّخذتْ نسخة «لا له لي» أصلًا في عملهم.

المبحث الثالث: أبرز الفوائد التي نتجتْ عن الاعتماد على نسخة خطية أخرى للكتاب

ظهرتْ لي فوائد وملحوظات عند مقابلة النسخة الخطية الثانية (الكاملة)، بالكتاب المطبوع الذي اعتُمِد في إخراجه على النسخة الخطية الأولى (الناقصة)، وفيما يلي أبرزها:

- التفاوت بين الطبعتين في ذكر الصحابي مسند الحديث وعدم ذكره: مثل الحديث (٩٥) في الطبعة الأولى، رواه المطلب بن وداعة، ورقمه في الطبعة الثانية (٩٧)، ولم يُذكر الصحابي.
- ٢. التصحيف في راوي الحديث: مثل الحديث (٨٣) في الطبعة الأولى: ابن جرير، ورقمه في الطبعة الثانية (٨٤): ابن أبي حازم، وفي تسديد القوس: الطبراني عن جرير.
- ٣. الاختلاف في الزيادة والنقص والتصحيف في متن الحديث: مثل الحديث رقم (٦٠) في كلتا الطبعتين.
- ٤. التقديم والتأخير في ترتيب الحديث عن موضعه المعتاد: مثل الحديث
  (٧٤) في الطبعة الثانية، جاء برقم (٨٢) متأخرًا في الطبعة الأولى.

#### الخاتمة والنتائج

بعد أن منَّ الله عليَّ بالانتهاء من البحث، رأيت أن أبرز أهم نتائجه كما يلي:

- ١. أهمية استفراغ الجهد في جمع النسخ الخطية قبل التحقيق حتى يُطبع الكتاب كما أراد له مؤلفه.
- ٢. ضرورة تتبُّع الكتب التي طُبعت ناقصة أو محرَّفة لاعتمادها على نسخة خطية واحدة، وإعادة تحقيقها ودراستها وطباعتها.
- ٣. التنبُّه إلى أن بعض الكتب التي تضمنتها المكتبات الرقمية كالمكتبة الشاملة، لم تكن سليمة من العيوب، حتى التي رُبطتْ بالمصورات، وعلى الباحث أن لا يزهد في الكتاب الورقي.
- ٤. الاستمرار في عقد الندوات والمؤتمرات المفيدة التي تُعنى بتنقية التراث الإسلامي من الشوائب.

وصلى الله وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعينْ.

#### المصادر والمراجع

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٥٠٤٠هـ.
- الاستذكار، ليوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد على معوض، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٤٤٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة القاهرة تونس، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ ١٩٧٠م.
- البعث والنشور، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٣٨٤ ٤٥٨ هـ)، حققه وضبطه وعلى عليه: أبو عاصم الشوامي الأثري، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ
- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، على بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، 18.7
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت: ٣٦ ٤هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٢٤٧هـ)، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ٠٠ ١٤٠هـ.
- جامع بيان العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله عبد البر بن عاصم النمري (ت: ٦٣ ٤ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة، الأولى، ١٤١٤هـ.
- ذم الملاهي لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، مكتبة العلم، جدة السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- السنن الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، تحقيق عبد الله التركي، دار
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس المسمى -زهر الفردوس-، أحمد بن على بن محمد بن على بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، اعتنى به وقام بتنسيقه: الدكتور أبو بكر أحمد جالو، جمعية دار البر، دبي - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ۲۰۱۸ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن على بن حجر العسقلاني، دار المعرفة،
- الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني (ت ٥٠٩هـ) تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ۱۹۸۲م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدى الجرجان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين على بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوى والواعى، لأبى محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، (ت:٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ٤٠٤

- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ هـ ٥٥٨ هـ)، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ ٢٠١٧م.
- المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، الهند، ٤٠٤ هـ.
  - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلى بن سلطان محمد القاري، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ ١٩٨٤.
- المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٢٥٨هـ)، تنسيق واشراف د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ودار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٧٠٠هـ)، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولى.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ.

نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، لصلاح الدين خليل كيكلدي العلائي (ت:٧٦٣هـ)، تحقيق بدر البدر، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.





\$

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات وعلل الحديث



# إرشادُ السالك إلى تعليل حديث: «عالِم المدينة» وعدم صحة تأويله في الإمام مالك



محفوظ بن ضيف الله شيحاني الجزائري

محرّم ١٤٤٥ هـ

يُعنى هذا البحث، بدراسة حديث (عَالِم المدينة)، ولفظه: «يُوشِكُ أن يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإبِلِ، يَطْلُبونَ العِلمَ فلآ يجدُونَ أَحَدًا أعلَمَ من عَالِم المَدِينَةِ»، وهو حديثٌ مشتهرٌ على الألسِنة، ومبثوثٌ في بُطونِ بعض الكتب الحديثيَّة والتاريخية المتداولة قديمًا وحديثًا، وذلك بالكلام عليه، وعلى عِلَله، وَفْقَ القواعدِ المقرَّرة في علم أصول الحديث، وفي ضوء أقوال علماء وأئمَّة هذا الفنِّ الشَّريف؛ وبيان عدم صِحَّتِه، وصحَّة تأويله في الإمام مالك -رحمه الله-؛ لأنَّ التَّأويل فرعٌ التَّصحِيح، وقد وقع فيه أيضًا اختلاف كثير، مع التَّنبيه إلى بعض الآثار السَّيئة لهذا التأويل المتكلَّف فيه في الأمَّة، والمتمثلة خُصوصًا في التعصَّب المذهبيِّ المقيت، وما قد يرتبطُ به من مخالفاتٍ وتجاوزاتٍ في الأقوال والأفعال، بين بعض النَّاس.

ملخص البحث

وقد سلكتُ في هذا الموضوع مسلَكَ الإيجاز والاختصار، دون حَشوِ أو تطويل مُمِل، فقمتُ بتخريج الحديث والحكم عليه بما يستحقُّ، معتمدًا على أحكام العلماء، وتقريراتهم، في هذا الميدان.

## بني السَّالِحَالِحَ الحَيْدِينَ

#### المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والعاقِبةُ للمُتَّقين، والصَّلاة والسَّلام على نبِيِّنا محمَّدِ خاتم الأنبياءِ والمُرسلين، وعلى آله وصحبِه أجمعينَ، وعلى التَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

#### أما بعد:

فقد اشتهر على ألسِنة كثير من النَّاس، وانتشر في كثير من كتب الحديث، وكُتب التَّراجم والطَّبقَات، والتَّاريخ والسِّيرِ والمناقب، وغيرها، التي أوردت ترجمة الإمام مالك -رحمه الله-، أو ذكرت مناقبه، الحديث الذي يُرْوَى عن أبى هريرة -رضى الله عنه-، ولفظه:

قال رسول الله ﷺ يُوشِكُ أن يَضْربَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ، يَطْلُبُونَ العِلمَ فلاَ يَجدُونَ أَحَدًا أَعلَمَ من عَالِم المَدِينَةِ».

وتأوَّل بعضُ العلماء من السَّابقين وغيرهم، في الإمام مالك -رحمه الله-: بأنَّه العالِم الذي بَشَر به هذا الحديثُ، وقالوا: إنَّه هو المقصود به.

قال الإمام سُفيان بن عُيَيْنة (وهو أحدرواة هذا الحديث): كانوا يرَوْنَه عالم المدينة.

قال عبد الرَّحمن بن مهديّ: يعني سُفيان بقوله: (كانوا) التَّابعين.

<sup>(</sup>١) هـ و الإمام سُفيان بن عُيَنَهَ بن أبي عمران مَيْمُون الهلالي؛ أبو محمد الكوفي ثم المكِّي؛ ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان ربما دلس لكنْ من الثقات، ولد بالكوفة (سنة ١٠٧هـ)، وتوفي (سنة ١٩٨هـ). انظر: «تقريب التهذيب» (٢٤٥١)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (٨٤٥٤).

انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٦، ٥٨) للذهبي، و «الجرح والتعديل» (١٢/١)، لابن أبي حاتم، و «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» (ص١٣ و ١٤) لابن فرحون.

مر صوف. وقوله: (أكباد الإبل) أي: المحاذي لأَكْبَادِها، يعني يَرْحَلون ويسافرون في طلب العلم. قـال الطيبي: ضرب أكباد الإبل، كناية عـن السير السريع؛ لأنَّ مـن أراد ذلك يركب الإبـل، ويضرب علـ أكبادها بالرِّحْها .

انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١/ ٣٣٩) للعلامة علي القاري الحنفي.

ورواه عنه أيضًا ابنُ مَعِين، وذُؤيب بن عمامة، وابن المديني، والزبير بن بكّار، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، كلُّهم سمع سفيان يُفسِّره بمالك، أو يقول: وأظنُّه، أو أحسبه، أو أراه، أو كانوا يرونه.

وعلى هذا التَّأويل والتَّفسير أيضًا: ابنُ جريج، وابنُ مهدي، ووكيعٌ، والأوزاعيُّ.

وقال عبدُ الرزَّاق الصَّنعاني: كُنا نرى أنَّه مالك، ولا نعرف هذا الاسم: (عالِم المدينة) لغيره، ولا ضربتْ أكباد الإبل إلى أحدٍ مثل ما ضُربتْ إليه.

قلتُ: ولا يخفَى على أهل الحديث وطلابه، أنَّ التَّأويل فرع التَّصحِيح، والحديث ليسَ بصحيح (كما سيأتي بيانُه في هذا البحث)، فينبغي أن يُغْني هذا عن التَّكلفِ في تأويله، على أنَّ القطع بأنَّ المراد بالحديث -لوصحَّ- هو الإمام مالك، يحتاج إلى دليل (صريح) أيضًا، ولا دليل!!

وزيادة على ذلك -ومن باب التَّضعيفِ المضَاعف- فإنَّ بعض العلماء المتَّقدمين أيضًا حمل الحديث ونزَّله على: الإمام سعيد بن المسَيِّب. (١)

قال الإمام ابن حزم: وليتَ شعري ما الذي دلَّهم على أنَّه مالك دون أن يقولوا: إنَّه سعيد بن المسيِّب الذي كان أفقه من مالك وأفضل.

وبعضُهم قال: هو الإمام عبد الله بن عبد العزيز العُمَريّ الزَّاهد؛ من ولد عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه-، كما نُقل ذلك عن سفيان بن عيينة أيضًا. قال نُعيم بن حمَّاد: سمعتُ سفيانَ أكثرَ من ثلاثين مرَّةً يقول:

إِنْ كَانَ أَحِدُ فَهُ وَ الْعُمَرِيُّ، قَالَ سَفِيانَ: إِنْ كَانَ فِي زَمَانِنَا أَحِد، فَذَلَكَ العُمريُّ العالِمُ الذي يَخْشَى الله عزَّ وجلَّ.

وقال الزُّبير بن بكّار: كان سفيان بن عُيينة إذا حدَّث بهذا في حياة مالك،

<sup>(</sup>١) هو الإمام، أبو محمَّد سعيد بن المسَيِّب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو، القرشيّ، المخزومي، شيخ الإسلام، وفقيه المدينة، وسيد التابعين، كان واسع العلم، فقيه النفس، قوَّالاً بالحق، ومناقبه كثيرة رحمه الله. انظر ترجمته في: «تقريب التهذيب» (٢٣٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (٧/ ٢١٧).

يقول: أراه مالكًا، فأقام على ذلك زمانا ثم رجع بعدُ، فقال: أراه عبدالله بن عبد العزيز العُمَريّ الزّاهد.(۱)

ومن العلماء من أطلقَه في كلِّ من يتَّصف بهذه الصِّفة من علماء المدينة عَبرَ الأزمنة.

كما قال الإمام أبو جعفر الطحاويُّ، وغيرُه من بعض علماء الحنفية.

وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: هذا الخبرُ مُنطَبِقٌ على من اتَّصف بأنَّه عالم زمانه، وهو سعيدُ بن المسيِّب في وقته، ومالك بن أنس في وقته.

قال ابنُ حزم: فليستْ تلك الصِّفة موجودةً في عصر مالك؛ لأنَّه كان في عصره ابنُ أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وسفيان الثوري، والليث، والأوزاعي، وكلُّ هؤلاء لا يمكن لمن له أقلُّ إنصافٍ وعِلْمٍ أَنْ يُفضِّله في علمه وورعه على واحدٍ منهم.

وقال غيرهم من العلماء في تأويله: هذا في زمان الصَّحابة والتابعين، وأمَّا بعد ذلك فقد ظهرت العلماء الفحول في كل بلدة من بلاد الإسلام أكثر ما كانوا بالمدينة. (٢)

إلى غيرها من التَّأُويلاتِ والتنْزِيلات المختلفة والمتباينة، -والدَّليل إذا تطرَّق إلى غيرها من التَّأُويلاتِ والتنْزِيلات المختلفة والمتباينة، -والدَّليل إذا تطرَّق إلىه الاحتمال سقط به الاستدلالُ، كما يقول علماءُ الأصول-، والله أعلم وأحكم.

وقد حاولتُ في هذا البحث المقتضب، تجليَة هذه الحقيقة، وذلك بتدقيق النَّظر في ثبوت هذا الحديث الذي ترتَّبتْ عليه تلك التأويلات السَّابقة والمختلفة، وأدَّتْ في بعض الأحيان إلى التَّعصب المذموم للأشخاص والمذاهب، أو عليها.

<sup>(</sup>۱) هو الإمام، القدوة، الزاهد، العابد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، العمري، المدني، من كبار أتباع التابعين توفي (سنة ١٨٤هـ). انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٣)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (٨/ ٣٧٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٨/٥٦-٥٥ و ٣٨٤)، و «تاريخ الإسلام» (٢١٢/١٢) للذَّهبي، و «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/٥١٥- ١٣٦) لابن حزم، و «تحفة الأحوذي» (٧/ ٣٧٤) للمباركفوري، و «شرح مشكل الآثار» (١٠٥٨) للطحاوي، و «مرقاة المفاتيح شرح مشكلة المصابيح» (١/ ٣٢٠) للقاري، و «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (١/ ٥٥).

#### الهدف من البحث وسبب اختياره:

## تكمُّن أهمية هذا البحث فيما يلي:

توفير دراسة خاصّة ومختصرة لحديث (عَالِم المدينة) من ناحية أصول الصِّناعة الحديثية، وَفْقَ قواعدِ أهلِها، وذلك ببيانِ عِلَل إسناده، وتحكيم قواعد الجرح والتعديل في رجاله، اعتمادًا على ما قاله كبار الأئمّة في نقد الرِّجال في أشهر كتبهم.

بيان درجة حديث مشتهر على الألسنةِ ومتداول بين الناس، ومبثوثٍ في طيَّات بعض الكتب الحديثية والتاريخية، وكتب التراجم والمناقب أيضًا.

رفع اللَّبْس عن بعض التأويلات والتنزيلات المتكلُّف فيها، والمبنية على روايات وأحاديث ضعيفة.

ومن الدَّوافع أيضًا: دفع توهُّم وإشكالٍ بأنَّ ردَّ هذا الحديث المعلَّل والمضعَّف، فيه تقليلٌ من شأن ومقام إمام من أتمَّة المسلمين.

ومنها أيضًا: التَّقليل قدر الإمكان من العصبيات المذهبيَّة المقِيتة، ونتائجها المذمومة.

#### الدِّراسات السَّابقة للبحث:

في حدود علمي القاصر لم أجد بعد البحث مَنْ أفرد هذا الحديث بالدِّراسة والكلام عليه في مصنفِ خاص، وإنما هي تخريجات وتعليقات منثورة في بطون بعض الكتب في أثناء الكلام على هذا الحديث، تخريجًا أو شرحًا أو تعليقًا، أو عند تناول مناقب الإمام مالك -رحمه الله- مع أحكام غير محرَّرةٍ في علم الإسناد والتعليل، أو متساهلةٍ في بعض الأحيان.

#### مشكلة البحث:

وتكمن مشكلة هذا البحث في عدم وجود دراسات سابقة تتناول هذا الموضوع، مما يضطرُّ الباحث إلى جمع أشتاته من كتب مختلفة، وتنسيق أبحاثه، ممَّا يحتاج إلى تأنِّ وصبرٍ، وعدم تعجُّل، وخاصة في مثل هذه الدِّراسات الحديثية.

## خُطَّة البحث ومنهجه:

قسَّمتُ البحث إلى مقدِّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة فيها أهمّ النتائج، وهي كالآق:

المقدِّمة: وأوضحتُ فيها ماهيَّة الموضوع، وسبب الكلام فيه، والهدف منه، والدِّراسات السَّابقة له، ومنهج البحث وخطَّته.

المبحث الأول: وهو في مطلبين:

أولهما: فيه نصُّ الحديث المُنتقَد وتخريجُه من مظانِّه ومصادره، من غير توسُّع مُمِلِّ أو اختصارٍ مُخِلِِّ.

وثانيهما: في دراسة إسناده، والكلام على عِلله، وَفْقَ قواعدِ علم أصولِ الحديث، والعناية بشكل خاصِّ بنقل كلام أهل العلم فيما يتعلَّق بتضعيفه وتعليله، وخاصَّة المتقدِّمين منهم.

المبحث الثاني: ذكرتُ فيه بعضَ من ضعَّفَ الحديث من العلماء والباحثين المعاصرين، مع توثيق أقوالهم، وعَزْوِها إلى مصادرها.

المبحث الثالث: وجعلتُه في مطلبين أيضًا:

الأول: أوردتُ فيه جملة من أقوال أهل العلم في تبيين وإبراز مكانة الإمام مالك العلمية والدينية.

الثاني: ذكرتُ فيه بعض الكتب المؤلفة في مناقبه ومآثره، كلُّ ذلك دفعًا لتوهُّم وظنِّ بعض النَّاس من أنَّ تضعيف الحديث وتعليله، فيه تقليلُ من شأن ومكانة هذا الإمام الجليل -رحمه الله-.

الخاتمة: وفيها أهم تنائج البحث؛ ثم ذيَّلتُ البحث بفهرس المصادر والمراجع.

والله تعالى أسألُ التَّوفيق والسَّداد، والهداية إلى سبيل الرَّشاد، والإعانة في تحرير هذا المبحث المختصر، وأن ينفع به عباده المؤمنين بمَنِّه وكرمه، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المبحث الأول: نصُّ الحديث وتخريجه ودراسة إسناده

وهذا الحديث ضعيفٌ ولا يثبُتُ، كما سيتبيَّن لنا من خلال الدِّراسة التَّالية، والتي تُعنى بتخريجه من مظانِّه ومصادره، وذكر بعض ألفاظه، مع دراسة إسناده، والكلام عليه.

## المطلب الأول: نصُّ الحديث، وتخريجه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- (مرفوعًا مرَّة وروايةً مرَّة أخرى): "يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ».

- أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (٢/ ٢٨٣) (رقم: ١١٨١)، وفيه قوله (آبَاطَ المَطِيّ) بدل (أَكْبَادَ الإبل).
  - والإمام أحمد في «المسند» (١٣/ ٣٥٨) (رقم: ٧٩٨٠).

والإمام الترمذي في «السُّنن» (٤/ ٣٤٤) (رقم: ٢٦٨٠) واللَّفظ له. وقال: حدَّثنا الحسن بن الصباح البزار، وإسحاق بن موسى الأنصاري.

أربعتُهم (الحميدي، وأحمد بن حَنْبل، والحسن بن الصباح، وإسحاق بن موسى)، عن شُفيان بن عُيَنْنَة، قال: حدَّثنا ابن جُريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، فذكره.

وفي رواية أحمد بن حنبل: عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ، -إن شاء الله-، عن النَّبي هُرَيْرَةَ، -إن شاء الله-، عن النَّبي عَيِيلَةً.

- وفي رواية الترمذي: عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ روايةً.
- وأخرجه أبو بكر الخلَّال في «العِلل» كما في «المنتخب من عِلَل الخلال»

لابن قدامة المقدسي (ص١٣٦) (رقم: ٦٧)، من طريق الإمام أحمد: عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي عليها.

وقال أحمد: وأوقَفهُ سفيانُ مرَّةً، فلم يجُزْ به أبا هُريرة.

- وأخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١١-١٢)، من طريق بشر بن مطر الواسطيّ بسامَرَّا، نا سفيان يعني ابن عيينة عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح عن أبي هريرة قيل له يبلغ به النَّبى عَيْنَةً؟ قال: نعم؛ وذكره.
- وابن عديّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٧٥)، من طريق إسحاق بن مُوسى الأنصَاريّ، قال: سألتُ سفيان بن عيينة، وهو مختبئ بحيال الكعبة، فأخبرنا عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -مرفوعًا-.
  - وقال ابن عدي: ولا أعلمُ هذا الحديث يَرْوِيه عن ابن جُريج غير ابن عُينة.
- والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٦،٣٤٧)، من طريق عبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، قالا: حدَّثنا سفيان، أخبرنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عَيْكَةً، الحديث.
- والحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصَّحيحين» (١٦٨١) (رقم: ٧٠٧)، من طريق مُسَدَّد؛ ومرَّة من طريق الحميدي؛ ومرة أخرى من طريق عبد الرحمن بن بِشر، (فقالوا: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عَلَيُهُ). وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وقد كان ابن عُسنة رتَّما يجعلُه روايةً.

وأخرجه في (رقم: ٣٠٨)، من طريق عبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن ميمون: بلفظ رِوَايَةً، بدل التَّصريح برفعه.

وقال: وليس هذا مما يُوهِنُ الحديث؛ فإنَّ الحميدي هو الحكم في حديثه لمعرفته به وكثرة ملازمته له.

قلتُ: كأنَّ في كلامه إشارة إلى أنَّ سفيان بن عيينة كان يضطرب في هذا الحديث، فكان يتردد فيه، فتارة يجزم فيرفعه، وتارة يجزم فيوقفه، وتارة يتردد ويشك في ذلك.

- وأخرجه أبو الشّيخ الأصبهاني في «جزء فيه أحاديث أبى الزّبير عن غير جابر» في (رقم: ٨٠)، من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي، وفي (رقم: ٨١)، من طريق إبراهيم بن بَشّار، وفي (رقم: ٨٢)، من طريق عبد الرحمن بن بشر.
- ومحمد بن مخلد الدّوري في «ما رواه الأكابر عن مالك» (رقم: ٤٤)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطّار؛ وفي (رقم: ٤٥)، من طريق عبد الرحمن بن مهدى.
- والخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٢١٠)، من طريق عبد الرَّحمن بن مَهدى.
- والنّسائي في «السّنن الكبرى» (٤/ ٢٦٣) (رقم: ٤٢٧٧)، من طريق محمد بن كَثِير، عن سُفيان بن عُينَنَة، عن ابن جُرَيْج، عن أبي الزِّنَاد، عن أبي صالِح، عن أبي هُرَيرة.

قلتُ: وقد خالف محمد بن كثير جماعة الرُّواة عن سفيان، فرواه عنه عن ابن جريج، عن أبي الزِّناد، عن أبي صالح، فذكره.

وقال النَّسائي: هذا خطأٌ، والصَّواب أبو الزُّبيْر، عن أبي صالح.

وقال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (رقم: ١٢٨٧٧): كذا قال عن أبي الزناد، والصُّواب عن أبي الزبير.

- والبيهقي في «السّنن الكبري» (١/ ٥٦٧) (رقم: ١٨١٠)، من طريق عبد الرَّحمن بن بشرِ بن الحَكم.
- وابن حزم الظَّاهري في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٣٤)، من طريق

محمد بن كَثِير، ونقل قول الإمام النَّسائي السَّابق في رواية أبي الزناد، عن أبي صالح.

وأخرجه أيضًا من طريق عمرو بن علي الفلاس، وفيه قوله: (أَكْبَاد المَطِيّ) بدل (أَكْبَاد الإبل).

• والطَّحاوي في «شرح مشكل الآثار: الأرناؤوط»، في (رقم: ٢١٦)، من طريق هارون بن معروف، وفيه تصريح ابن جُريج بالتَّحديث، وهو وهم منه، كما سيأتي بيانه.

وأخرجه في (رقم: ١٧٠٤)، من طريق الحميدي، وفيه قوله: (آباط المَطِيّ) بدل (أكبادَ الإبل)، وفي (رقم: ١٨٠٤)، من طريق سعيد بن منصور.

• والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١/ الترجمة رقم: ٨٣٧)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطّار.

وفي (٧/ ٤٠٥/ الترجمة رقم: ٣٣٦٢)، من طريق أبي موسى الأنصاري.

- وابن حبّان في «صحيحه» (٩/ ٥٢) (رقم: ٣٧٣٦/ الإحسان)، من طريق إسحاق بن موسى الأنصاريّ.
- وابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١/ ٥٥)، وفي «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص/ ٢٠، ٢١)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني.
- والذّهبي في: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٥-٥٦)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطّار، وقال (عن أبي هريرة يبلغ به النبي عَلَيْهِ).

وقال: حديث نظيف الإسناد، غريب المتن. رواه عدَّةُ، عن سفيان بن عُيينة.

وفي لفظ: (يوشك أن يضرب الناسُ آباطَ الإبل يلتمسون العلم).

وفي لفظ: (من عالم بالمدينة).

وفي لفظ: (أفقه من عالم المدينة).

- وأخرجه أيضًا في: «المعجم اللطيف» (رقم: ٥٢)، من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطَّار أيضًا.
- [وأبو نصر المري في «أخبار مالك بن أنس» (١/ ٢)، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (٨/ ١-٢)، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/ ١٧٥) -كما في «السِّلسلة الضَّعيفة» (١٠/ ٣٨٣) للألباني].
- والحافظ صلاح الدِّين العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» (ص٦٦)، من طريق إبراهيم بن بَشَّار.
- وابن ناصر الدِّين الدمشقي في «إتحاف السَّالك برواة الموطَّا عن الإمام مالك» (ص٩٧ ١٠٤)، من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم.

كلُّهم عن سُفيان بن عُيَيْنَة، عن ابن جُريجٍ، عن أبي الزُّبير، عن أبي صَالحٍ، عن أبي هَريرة به.

وقال الترمذي: «حديثٌ حسن»!

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذَّهبي!! وصحَّحه أيضًا، العلامة وصحَّحه أيضًا، العلامة أحمد شاكر -رحمه الله- في «تحقيقه للمسند» (٨/ ٩٩) (رقم: ٧٩٦٧) - فلم مصب-.

وقد خالفَ سفيان بن عُيينة المحاربيُّ، فرواه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح عن أبي هريرة -موقوفًا-.

ذكر ذلك الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٥)، ولم يذكر مصدره.

وكذلك الإمام الذّهبيُّ في «السِّير» (٨/٥٦) حيث قال: وقد رواه المحاربي، عن ابن عبد الله الأنصاري، عن ابن جريج، مرفوعًا.

قلتُ: هذه الرواية أخرجها ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٣٤٠) (رقم: ٣٢٦)، عن الوليد بن شجاع، قال: حدثنا المحاربيّ به.

وهي تُقَوِّي إلى حدٍّ ما قول من قال بالوقف، والله أعلم.

والحديث رواه: نعيم بن حمّاد، عن ابن عيينة، عن ابن جريج، عن الزُّهري، عن أبي صالح، به.

فجعل (الزّهري) مكان (أبي الزُّبير) وهو وَهْمٌ كما بيَّنه الإمام الدارقطني.

وقد أخرجه الدارقطني في «الأفراد» من طريقه، كما في: «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر المقدسي (٥/ ٣٥٩) (رقم: ٥٧٤٤)، وقال الدارقطني فيه: تفرد به نعيم بن حماد، عن ابن عُيينة، بقوله: عن ابن جريج، عن الزُّهري، عن أبي صالح، والتفرُّد بذِكْر الزُّهري، والمحفوظ: سفيان، عن ابن جُريج، عن أبي صالح.

المطلب الثاني: الكلام على إسناده، وبيان عِلله

والحديث رجاله ثقاتٌ؛ رجالُ الصَّحيح (وقد أخرج لهم أصحابُ الكتب السِّتة)؛ إلا أنَّ ابن جريج (وهو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي أبو الوليد القرشي مولاهم المكي [ت ١٥٠ه])، وأبا الزَّبير (وهو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي [ت ١٦٠ه]) من المشهورين بالتَّدليس، لا سيَّما الأول منهما؛ فإنَّه سيِّع التّدليس، ولا يدلِّس إلَّا عن ضعيف، حتى قال عنه الإمام الدار قطني:

«تَجَنَّبْ تدليسَ ابنِ جريجٍ؛ فإنَّ تدليسه قبيح، لا يدلِّس إلا فيما سمعه من مجروح» (١).

وقد عَنْعَنَا، ولم يصرِّح أحدهما بالتَّحديث في شيءٍ من طُرق الحديث التي وقفت عليها.

ومن المعلوم المقرَّرِ -في علم أصول الحديث ومصطلحه- أنَّ: حكم حديث

(٩/ ٤٤٠)، و (طبقات المدلُّسين) (رقم: ٨٦، و١١٠)، كلها للحافظ ابن حجر العسقلاني، وفي غيرها.

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمتهما كاملة في: «تقريب التهذيب» (۱/ ۲۰)، (۲/ ۲۰۶)، و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٠٤)،

المدلِّس هو التَّضعيف، إذا لم يصرِّح بالسَّماع من شيخه لاحتمال أنه أسقط ضعيفًا بينهما.

وأمَّا ما أخرجه الإمام الطّحاوي في «شرح مشكل الآثار» (رقم: ٢١٦):

عن أبي أيوب عُبيد الله بن عبيد بن عمران الطبراني، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا سفيان، عن أبي صالح، به.

فتصريحُ ابنِ جُريجِ بالتَّحديث هنا وهمٌ؛ فإن لم يكن النَّاسخ قد أخطأ، فالوهم فيه من شيخ الطحاوي، فهو غير معروف، ولم يرو عنه الطَّحاوي في «المشكل» إلا في ثلاثة مواضع (۱).

قلتُ: وزيادة على ما سبق فقد أعلَّ الحديث أيضًا الإمام أحمد بالوقف"، -وذلك فيما نُقل عنه-، وروى هذا الحديث عن سفيان على التَّردد في رفعه ووقفه.

فقد أخرج الخلال في «العلل» كما في «المنتخب من عِلل الخلال» للإمام ابن قدامة المقدسي (ص١٣٦) (رقم: ٦٧)، من طريق الإمام أحمد قال: ثنا سفيان: ثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي عَلَيْهُ وَوَقَفَهُ سفيانُ مرَّة، فلم يَجُزْ به أبا هُريرة -»ا.هـ.

وهو ظاهرُ صنيع الإمام أحمد أيضًا في «المسند» (رقم: ٧٩٨٠)، حيث قال:

«حدثنا سفيان، حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -إن شاء الله عن النَّبِي عَلَيْهِ »؛ -والله أعلم-.

واختار هذا القولَ الدكتور بشَّار عوَّاد في تعليقه على «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمِزِّي (٢٧/ ١٧).

<sup>(</sup>١) كما أفاده الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لـ «مسند الإمام أحمد» (١٣/ ٣٥٩)، وانظر أيضًا: «تاريخ بغداد للخطيب» (٣/ ٢٤١)، وكلام محققه العلامة الدكتور بشًار عواد معروف، فقد قال عن تصريح ابن جريج بالتّحديث عند الطحاوي: لا يصحُّ ذلك منه.

<sup>(</sup>٢) وانظر أيضًا: «السلسلة الضعيفة» للعلامة الألباني (٣/ ٣٨٤)، و «الجامع لعلوم الإمام أحمد» (٢/ ١٤) فقد ذكرا النقل نفسه عن ابن قدامة في «المُنتخب» وأقراه.

وقال في تعليقه على «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١): «ورجَّح الإمام أحمد الموقوف منه كما نقل ابنُ قدامة في المنتخب، وقال أحمد في حديثه: عن أبي هريرة -إن شاء اللهُ- عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قلتُ (أي: الدكتور بشار): ولعلَّ الموقوف أَصَحُّ».

وللحديث علَّة أخرى، فقد قال الحافظ ابن ناصر الدِّمشقي في: "إتحاف السّالك برواة الموطّأ عن الإمام مالك» (ص١٠١): قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن الذَّهبي [أي: الإمام شمس الدين الذَّهبي] فيما وجدته بخطِّه:

«وقال لي أبو الحجاج المزِّي: إنَّ مسلمًا سأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال له: لم يسمعه ابنُ جريجٍ من أبي الزُّبير، فقام مسلمٌ وقبَّله».

ويُؤيِّد ذلك ما نقله الحافظ ابن عَدِيِّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» عن أهل المدينةِ أَنَّهم قالوا: «لم يسمع ابن جُرَيجٍ من أبي الزُّبَيْر»؛ -كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٩١)-.

هذا بالإضافة إلى علَّة أخرى ذكرها الإمام الذَّهبي أيضًا، وهي:

عدم سماع أبي الزُّبير من أبي صالح؛ فقد ذكر الإمام ابن المُلَقِّن في «مختصر استدراك الحافظ الذَّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم» (١/ ٨٤) (رقم: ١٧) عن الذَّهبي، قوله في هذا الحديث مُعَقِّبًا على الحاكم في قوله: «على شرط مسلم»:

«قلتُ: إنما لم يُخرِّجُه مسلم؛ لأنَّه سأل البخاري عنه، فقال: له علَّه؛ وهي أنَّ أبا الزُّبير لم يسمع من أبي صالح»(١)

ونستفيدُ نحن هُنا من كلام الإمام الذَّهبي أنَّ الإمام البخاري -رحمه الله-، قد أعلَّ الحديثَ بعلَّتين:

الأولى: الانقطاع بين ابن جُريج وأبي الزُّبير.

(١) تنبيه: قال ابن المُلَقِّن في مقدِّمة كتابه المذكور (١/ ٣٩): «وحيث أقول: قال: فهو للحاكم، وقلتُ: فهو للذُّهبي»؛ وهذا يُفيدنا أنَّ هذه العبارة هي من قول الإمام الذَّهبي صراحة، وليستْ من زيادات ابن الملقن عليه، كما رجَّحها محقق الكتاب؛ مع العلم أنَّ هذه العبارة ساقطة من مطبوعة «التلخيص» للذهبي والذي هو أصل هذا «المختصر». والثانية: الانقطاع بين أبي الزُّبير وأبي صالح.

وقد قال الذَّهبيُّ أيضًا في كتابه «معجم الشُّيوخ الكبير» (٢/ ٣٣) عن هذا الحديث:

«ورواه النَّسائي في الحجِّ عن علي بن محمد، عن محمد بن كثير، عن ابن عُيينْة، لكنه عند النسائي، عن أبي الزناد بدل أبي الزبير، وقال: منكر.

ورواهُ أبو بدر السُّكونيُّ، عن المحاربي، عن ابن جُريج فوَقَفَهُ؛ وابن جريج، فمُدَلِّس، قيل: لم يسمعه من أبي الزُّبير، وهذه ثلاثُ عللِ مع نَكَارَةِ متْنِه».

والحديثُ أعلَّه الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٣٥)، بعَنْعَنة أبي الزبير فقط؛ حيث قال: «في سنده أبو الزبير وهو مُدلِّس ما لم يقل حدثنا، أو أخبرنا».

ثم بالغَ -رحمه الله- في ردِّه، وأَسْرِ فَ في انتقاده للمُسْتَدِلِّين به.

ومما قال في ردِّه: «فكيف يصحُّ عن سفيان إلا ما رويناه آنفًا من أنه ظنّ منه، ومثلُ هذا من الإقدام على القطع بالظنون لا يستسهله إلا من يستسهل الكذب نعوذ بالله من ذلك».

وضعَّفه أيضًا الحافظ ابن القطَّان الفاسيّ في: «بيان الوهْمِ والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحقّ الإشبيلي» (٤/ ٣٠٥) (رقم: ١٨٦٥)، في أثناء اعتراضه عليه وانتقاده له، وذلك في: «باب ذكر أحاديث سَكَتَ عنها مصححًا لها وليست بصحيحة»؛ وبيَّن أنَّ تصحيح عبد الحقّ له تبعًا للترمذي غير صحيح، وأنَّ الحديث مسلسل بالمدلِّسين.

وممَّا قال فيه: «صحَّحه بتصحيح التِّرمذي، ولم يُبيِّنْ أنه من رواية ابن عُيَيْنة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَة.

وابن عُينَنَة، وابن جريج، وأبُو الزبير، كلهم مُدَلِّس».

قلتُ: وللحديث شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-مرفوعًا؛ ولكنه لا يُقوِّيه، لأنه ضعيفُ السَّند أيضًا، وذلك لانقطاعه: فقد أخرجه الفسويُّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٤٧)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ١٧٥)، وأبو بكر الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (رقم: ٨٠٨)، وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ١٣٤)، وابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (ص٠٢)، من طريق مَعْن بن عيسى، عن زُهير بن محمَّد أبى منذر التميمى:

حدثنا عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري، عن النَّبِيِّ قَال: «يَخْرُجُ طَالِبُ العِلمِ مِنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ؛ فَلَا يُوجَدُ عَالِمٌ أَعْلَمُ مِنْ عَالِمٍ أَهْلِ المَدِينَةِ أو قَالَ: عَالِمِ المَدِينَةِ».

وقال ابنُ عَدِيِّ: ولا أعلمُ روى هـذا الحديث عـن عبيـد الله غيـر زهيـر بـن محمـد، ولا عـن زُهيـر غيـر مَعْـن بـن عيسـي.

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: لم يروه عن عبيد الله بن عمر غير زهير بن محمد الخُراسانيَّ، ورجلٌ مجهولٌ.

وزهيرٌ هذا -وهو التميمي الخراساني-: «كثير الغلط»؛ كما قال الإمام أبو حاتم.

وسعيد بن أبي هند؛ قال عنه الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٤٢): «لم يسمع من أبي موسى شيئًا».

وقال أبو حاتم الرَّازي: «لم يَلْقَ سعيدُ بن أبي هندٍ أبا موسى الأشعريّ»، كما في «المراسيل» (ص٥٧)، و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (رقم: ٢٤٦).

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (رقم: ٢٤٠٩): «ثقة، أرسل عن أبي موسى».

المبحث الثاني: ذِكْرُ مَنْ ضَعَّفَ الحديثَ من العلماء والباحثين المُعاصِرين وقد حكم بضَعْف هذا الحديث أيضًا إضافةً إلى من ذكرنا من العلماء

المتقدِّمين في المبحث السابق، جَمْعٌ من المحدِّثين والعلماء والباحثين المعاصرين، بعد أن وقفوا على عِلَله السَّابقةِ الذِّكر أو بعضها، ومن بينهم:

• العلاَّمة الألباني في: «ضعيف الترمذي» (١/ ٥٠٢)، و«ضعيف الجامع الصغير» (رقم: ٦٤٤٨)، و «تخريج المشكاة» (٢٤٦)، وفي: «السِّلسِلة الضعيفة» (رقم: ٤٨٣٣).

ومما قاله فيه في أثناء تخريجه: وقال الترمذي: «حديث حسن»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبيُّ! قلتُ (أي الألباني): وهو كما قالا؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير؛ فإنهما مدلسان، لا سيما الأول منهما؛ فإنه سيِّئ التَّدليس كما هو مشروح في ترجمته.

وقد أعلُّه أحمد بالوقف، فقد ذكر ابن قدامة في «المنتخب» عنه أنه قال: وأوقفه سفيان مرة، فلم يَجُزْ به أبا هريرة.

- والشيخ أبو إسحاق الحويني في: «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (ص٦١، رقم: ٣٩)، وقال: السند ضعيف، وذلك أن ابن جريج وأبا الزبير من المشهورين بالتدليس ولم يصرِّح أحدُهما بتحديثٍ في شيء من الطرق التي وقفتُ عليها.
- وضعَّف أيضًا الشيخ شعيب الأرناؤوط في: تخريج «مسند الإمام أحمد» (رقم: ۷۹۸۰)، حيث قال: «إسناده ضعيف، ورجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن ابن جريج -وهو عبد الملك بن عبد العزيز - مُدلِّس، ولا يُدلِّس إلا عن ضعيف، وهو هُنا قد عَنْعَنَ ولم يذكرْ سماعَه من أبي الزبير، وكذا أبو الزبير -واسمه محمد بن مسلم بن تدرس- مُدلِّس وقد عَنْعَنَ».
  - وأشار إلى علَّته كذلك في تحقيقه لـ«صحيح ابن حبان» (٩/ ٥٢ ٥٣).
- وضعَّف أيضًا الشيخ المحدِّث عبد القادر الأرناؤوط في تخريج «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (٩/ ٢٤١، رقم: ٦٨٣٦)؛ وقال: فيه عنعنة ابن جريج وأبى الزبير، ومع ذلك فقد حسَّنه الترمذي.

• والشيخ حمدي عبد المجيد السَّلفي في تخريجه لكتاب: «الأحكام الوسطى من حديث النَّبِيِّ عَلَيْقٍ» للحافظ عبد الحق الإشبيلي (١/ ٩٤)، وضعَّفه أيضًا للعلَّةِ نفسِها في تخريج كتاب: «بغيةُ الملتمِس في سُباعيّات حديث مالك بن أنس» للحافظ العلائي (ص٦٦).

وقال: هو حديث ضعيف؛ لأن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان وقد عنعنا، ومع ذلك حسَّنه الترمذي، وصحَّحه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبيُّ.

• وضعَّف الدكتور بشَّار عواد معروف البغدادي في تخريج «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤١)، وقال فيه: هذا إسناد ضعيف فيه عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس، ولم يُصَرِّح بالتحديث، وكذلك ابنُ جريج فإنه لم يُصرِّح بالتحديث.

وضعَّفه أيضًا في تخريج «جامع الترمذي» (٤/ ٢١٤)، وفي تحقيق كتاب: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ جمال الدين المزِّي (٢٧/ ٢٧)، وقال فيه: وفيه ابنُ جُرَيْج وأبو الزبير، وهُمَا مُدلِّسان، وقد عنعنا، وأعلَّه الإمام أحمد بالوقف.

- وضعَّفه أيضًا الشيخ مشهور حسن آل سلمان في تخريج كتاب: «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر الدينوري (٣/ ١٧٢، رقم: ٨٠٩)، وقال: أبو الزبير وابن جريج مُدلِّسان، ولم يصرِّحا بالتحديث.
- والشيخ علي حسن الحلبي في تحقيق كتاب: «الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتَّة» (ص٢١٦) للعلامة صدِّيق حسن خان القنَّوجي، وذكره أيضًا في كتابه: «موسوعة الأحاديث والآثار الضَّعيفة والموضوعة» (١٢/ ٧٣، رقم: ٢٠١٧).
- وضعَّفه أيضًا الشيخ بدر بن عبد الله البدر في تخريج: «جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» لأبي الشَّيْخ الأصبهاني (ص١٣٥، رقم: ٨٠)، وقال فيه: ومَدارُ إسناد الحديث على ابن جريج، ويرويه عن أبي الزبير، وهُمَا مُدلِّسان ولم يُصرِّحا بالتحديث في أيِّ مصدر من المصادر المتقدمة.

عَجَلَتُأَلِّتُوا ثِلْلِيَّوْتِيْ

- وأشار إلى ضعفه أيضًا الدكتور عبد الرحمن الفريوائي في تخريجه وتحقيقه لكتاب: «ذَخِيرة الحفاظ المخرَّج على الحُروف والألفاظ»، للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسي (٥/ ٢٨٠٧، رقم: ٦٥٨١).
- وضعَّفه أيضًا الدكتور الحسين آيت سعيد في تحقيقه وتخريجه لكتاب: «بيان الوهْم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطَّان الفاسِيّ (٤/ ٣٠٥) (رقم: ١٨٦٥).
- وضعَّف إسناده أيضًا الشيخ عبد الله بن حمد اللحَيدَان في تحقيقه ودراسته لكتاب: «مختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحاكم» (۱/ ۸۷) (رقم: ۱۷).

وقال: مما مضى يتبيَّن أن أبا الزبير، وابن جريج مدلسان وقد عنعنا الحديث. فيكون الحديث مذا الإسناد ضعيفًا لعنعنتهما.

- وضعَّفه أيضًا الدكتور محمد إسحاق محمد إبراهيم، في تحقيقه ودراسته لكتاب: «كشف المناهج والتَّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» لصَـدْر الدين محمد بن إبراهيم السلمي المناوي (١/ ١٧٣) (رقم: ١٣٩)، وقال: «إسناده ضعيف فيه ابن جريج وأبو الزبير، وهُمَا مُدلِّسان ومعروفان بذلك».
- وأشار إلى علَّته أيضًا الدكتور مشعل الحدادي في كتابه: «الإمام مالك وأثره في علم الحديث» (ص٨٤).

### المبحث الثالث: بيان منزلة ومكانة الإمام مالك بن أنس العلمية

قلتُ: وضَعْفُ هذا الحديث، وعدمُ ثُبوتِه من حيث الصِّناعة الحديثية كما سبق أنْ بيَّنا؛ لا يعني مطلقًا التقليل من شأنِ أو مكانة الإمام مالك -رحمه الله - العلمية، ولا يَمَسُّ أبدًا مقامَه الرفيع، لا من قريب ولا من بعيد، كما قد يتوهَّم بعضُ النَّاس، ويستشِكلُ الأمرَ البعضُ الآخر -هدَانَا الله وإيَّاهم-، ممّن قد يتعصَّبون لهذا الإمام الجليل.

بل على العكس من ذلك، فمنزلة الإمام مالك -رحمه الله- كبيرة، وعظيمة

في قلوب المسلمين عبر القرون والأجيال، فهو الإمام الكبير، إمام دار الهجرة، وفَقِيهُ الأمَّة، وأحد الأئمَّة الأربعة، أصحاب المذاهب المتَّبعة في بلاد الإسلام، وأحد أعيان السَّلف الصَّالح الكرام، ولا رَيْبَ أنَّه لم يكُن في عصره أحدٌ ضربَ إليه النَّاسُ أكباد الإبل أكثر منه.

وإنَّ مكانته العلميَّة، ومنزلته العليَّة، في علمه ودينه واستقامتِه، أشهرُ من أنْ تُذْكَر؛ ولكِنِّي رأيتُ هُنا أنَّها تتجلَّى بوضوحٍ أكثر، من خلال سَردِ أقوال الأئمَّة والعلماء فيه، وثنائهم عليه، وشهادتهم له بالإمامة والصَّلاح، والحفظ والتثبُّت، وإجماعهم على تَقْدِيمِه في الفقه، والعلم بالكتاب والسُّنة. ومن رُؤوس أقوالهم فيه، والتي وقفتُ عليها، ما يلي:

المطلب الأول: أقوال بعض أهل العلم في بيان مكانة الإمام مالك

١. قال تلميذه الإمام محمد بن إدريس الشَّافعي:

إذا ذُكر العلماءُ فمالكُ النَّجمُ ((). وقال: مالكُ مُعلمي وأستاذِي ومنه تعلَّمنا العلم، وما أحدُّ أمنُّ عليَّ من مالك، وجعلتُ مالكًا حُجَّةً بيني وبين الله تعالى ((). وقال أيضًا: لولا مالكُ وسفيانُ بنُ عُيَيْنة، لذهبَ علمُ أهل الحجاز.

٢. وقال الإمام عبد الرحمن بن مهديِّ:

أئمَّة النَّاس في زُمانهم أربعة: الثَّوري، ومالك، والأوزاعي، وحمَّاد بن يزيد.

وقال أيضًا: ما رأيتُ أحدًا أعقلَ من مالك".

٣. وقال الإمام شفيان بن عُيَيْنة:

مالك عالم أهل الحجاز، وهو حُجَّةُ زمانِه أَ:

<sup>(</sup>١) «العبر» (١/ ٢٧٢)، و «كشف المغطَّى» للحافظ ابن عساكر (ص٦٦) بلفظٍ مُقارب.

<sup>(</sup>٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٧)، و «الديباج المذهب» (ص٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) «السِّير» (٨/ ٧٦)، و «الحلية» (٦/ ٥٥٩)، و «تهذيب التهذيب» (١٠/٧).

<sup>(</sup>٤) «السِّير» (٨/ ٥٧)، و «الديباج» (ص١٥).

وقال: ما رأيت أحداً أجود أخذاً للعلم من مالك، وما كان أشد انتقاده للرِّجال والعلماء (١).

- ٤. وقال الإمام يحي بن سعيد القطَّان:
  - ما في القوم أصحُّ حديثًا من مالك.
- وقال أيضاً: مالك إمامٌ في الحديث (٢).
- وقال الإمام يحي بن مَعين (إمام الجَرح والتَّعديل في زمانه):
  مالكٌ أمير المؤمنينَ في الحديث ".

٦. وقال عبد الله بن أحمد:

قلتُ لأبي: مَنْ أَثْبَتُ أصحابِ الزُّهريِّ؟ قال: مالكٌ أثبتُ في كل شيءٍ (١٠).

٧. وذكره الحافظ أبو نعيم الأصفهاني فقال:

إمامُ الحرمين، المشهورُ في البلدين: الحجازِ والعراقَيْنِ، المستفيضُ مَذهَبُه في المغربينِ والمشرقينِ، مالكُ بنُ أنسٍ، كان أحدَ النبلاءِ وأكملَ العقلاءِ، ورث حديثَ رسولِ الله عليه ونشر في أمته علم الأحكام والأصول، تحقق بالتَّقوى، فابتلي بالبلوى... (0).

٨. وقال الإمام أبو حاتم محمَّد بن حبَّان:

كان مالكٌ -رحمه الله- أول من انتقى الرِّجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرضَ عمَّن ليس بثقةٍ في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدِّث إلا عن ثقة، مع الفقه والدِّين والفضل والنُّسك، وبه تخرَّج الشافعي (٢).

9. وقال فيه الإمامُ النوويُّ -رحمه الله-:

<sup>(</sup>١) «الديباج» (ص٢١)، و«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٢١١) للخليلي.

<sup>(</sup>٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٥)، و «دراسات في مصادر الفقه المالكي» (ص٢٤٦).

<sup>(</sup>٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ١٨٥) لابن رجب الحنبلي، بتحقيق نور الدين عتر.

<sup>(</sup>٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٨٥)، و «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٨).

<sup>(</sup>٥) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٦/ ٣١٦).

<sup>(</sup>٦) «الثقات» (٧/ ٥٥٩) لابن حبان البستي.

أجمعت طوائِف العلماء على إمامته وجلالته وعِظَم سيادته، وتبجيله وتوقيره، والإذعان له في الحفظ والتثبُّت، وتعظيم حديث رسول الله عليهُ (١٠)

### ١٠. وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-:

كان لمالك بن أنس -رحمه الله- من جلالة القدر عند جميع الأمة، أمرائها وعلمائها ومشايخها وملوكها وعامَّتها، من القدر ما لم يكن لغيره من نظرائه، ولم يكن في وقته أجلُّ عند الأمَّة منه (١).

## ١١. وقال الإمام شمس الدين الذَّهبيّ:

وقد اتَّفَق لمالك مناقب ما علمتُها اجتمعتْ لغيره. أحدها: طول العمر، وعُلُوُّ الرِّواية.

وثانيتها: الذِّهن الثاقب، والفهم، وسَعَة العلم.

وثالثتها: اتِّفاق الأئمة على أنَّه حُجَّةٌ صحيحُ الرِّواية.

ورابعتها: تجمُّعُهم على دينه وعدالته واتباعه السُّنن.

وخامستها: تقدُّمُه في الفقه والفتوى، وصحَّة قواعده ".

## ١٢. وقال الحافظ ابن الأثير الجزري:

هو إمام أهل الحجاز، بل إمام النَّاس في الفقه والحديث، وكفاه فخرًا: أن الشَّافعي من أصحابه (٤).

## ١٣. وقال عنه الحافظُ ابنُ حَجر العسقلاني:

الفقيه، إمامُ دار الهجرة، ورأس المتَّقين، وكبير المتثبِّتين، حتَّى قال عنه [الإمام] البخاري: أَصَحُّ الأسانيدِ كلِّها: مالك عن نافع عن ابن عمر (').

١٤. وقال العلامة عبد الحقّ الدّهلوي:

<sup>(</sup>١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٨٣).

<sup>(</sup>٢) في كتابه: «جامع المسائل» (٥/ ٢٧٢).

<sup>(</sup>٣) في كتابه: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢١٢).

<sup>(</sup>٤) "جامع الأصول من أحاديث الرسول" (١/ ١٨٠)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط.

<sup>(</sup>٥) «تقريب التهذيب» (٢/ ٢٢٣/ ٩٥٩)، و «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٧).

عَجَالَّتُأَلِّةُ الْثِرَاثِلِلْبِّبَوِٰيِّ

كان ثقة مأمونًا، ورعًا فقيهًا محدثًا، حُجَّة من تبع التَّابعين (١٠).

١٥. وقال عنه العلاَّمة محمد زكريا الكاندهلوي المدني:

هو أحد الأئمة الأعلام، وركن من أركان الإسلام، وفقيه الأمة إمام دار الهجرة،... وصدر الصدور، وبدر البدور، أكمل العلماء، وأعقل الفضلاء...(٢).

إلى غير ذلك من الأقوال والشَّهادات الزَّكية "، في الثَّنَاء على هذا الإمام الجليل الكبير في القديم والحديث.

المطلب الثاني: بعض مؤلفات العلماء في مناقبه ومآثره

بالإضافة إلى ما سبق من الأقوال، فقد اعتنى العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا، بمناقب وفضائل هذا الإمام المبجَّل، والعَلَم الشامخ، وأفرَدَه بالترجمة غيرُ واحدٍ منهم في كتب مُستقلَّة.

### فمن المطبوع منها:

1. «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك، والشافعي، وأبي حنيفة»، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٢٦٤هـ). وفي الجزء الأول منه ترجمة مستوفاة وشاملة لأخبار الإمام مالك، وأخبار أصحابه، والكتاب يُعد عُمدَة في تراجم الأئمة الثلاثة، والإمام مالك بشكل خاص، ويُعدُّ مرجعًا مهمًّا للباحثين ''.

٢. «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»،
 للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٤٤٥هـ)، له فيه ترجمة هي من

<sup>(</sup>١) كما في: «الحِطَّة» لصديق حسن خان (ص٥١٥)، بتحقيق الحلبي.

<sup>(</sup>٢) في كتابه: «أو جز المسالك إلى موطأ مالك» (١/ ٧٤- ٧٧) - بتصرف-.

<sup>(</sup>٣) وإنظر ما قيل في الإمام من الشُّعْر في حياته وبعد وفاته في: «ترتيب المدارك» (٢/ ٢٤٦)، وغيره.

<sup>(</sup>٤) طُبِع الكتاب عدة طبعات؛ ومن أحسنها طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية.

- أوسع التراجم وأدقِّها، عن مالك ومناقبه وفضائله، وشيوخه وتلامذته، أشبعَ فيها القاضي عياض القول بما لا مزيد عليه في هذا الموضوع (١).
- ٣. «منازل الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد»، لأبي
  زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد الأزدي السلماسي (ت٥٥٥هـ)(٢).
- ٤. «مناقب الإمام مالك»، لأبي الروح عيسى بن أبي مسعود الحميري الزَّواوي المالكي (ت ٤٧٤٤).
- ٥. «إرشاد السَّالك إلى مناقب مالك»، لأبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، وهو كتاب كبير الحجم، غزير المادة العلميَّة، يعدُّ من أحسن وأجمع ما صُنِّف في مناقب الإمام مالك، ممَّا هو مطبوع (أ).
- 7. «تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك»، للحافظ أبي الفضل جلال الدين الشيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو كتاب نفيسٌ وماتع، وجامعٌ لمادةٍ علميَّة غزيرة في مجال مناقب الإمام مالك استقاها المؤلف من كتب كثيرة، وفيها ما هو في حُكْم المفقود (٥٠).
  - ٧. «مالك: حياته، عصره، وآرائه، وفقهه»، للشيخ محمد أبو زهرة ...
    - ٨. «مالك بن أنس»، الأمين الخولي ...
    - A. «مالك بن أنس دار إمام دار الهجرة» لعبد الحليم الجندي ...
- ١٠. «إمام دار الهجرة مالك بن أنس»، لمحمد بن علوي المالكي، مطبوع في آخر كتابه: «أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك»(٠).
- (١) طُبع عدة مرات، منها طبعة المغرب، وهي في ثمانية أجزاء، وقد صدر الجزء الأول منه بتحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، سنة ١٩٦٥ م، وفيه الترجمة من (ص١٠٤ - ١٩٣).
  - (٢) مطبوع في مكتبة الملكُ فهد الوطنية، بتحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، ط١٠٠٢م.
    - (٣) طبع الكتاب بعناية الدكتور الطاهر محمد الدرديري في مكتبة طيبة بالمدينة المنورة.
    - (٤) وقد طبع بتحقيق وعناية الدكتور: رضوان بن غربية، في دار ابن حزم، سنة ٢٠٠٩م.
      - (٥) وهو مطبوع مرارًا، في القاهرة، ودبي، والمغرب، وغيرها.
        - (٦) طبع بالقاهرة سنة ١٩٤٦م.
        - (٧) مطبوع في ٣ أجزاء، بالقاهرة سنة ١٩٥١م.
        - (٨) طبع في دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٦٩م.
          - (٩) طبع في الدوحة، سنة ١٤٠٠هـ.

 الإمام مالك، والموطأ، والمُدوّنة بعيون مغربية»، للأستاذ الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي ...

11. «الإمام مالك وأثرُه في علم الحديث النَّبوي»، للدكتور مشعل الحدادي "؛ وقد استعرض المؤلف ضمن دراسة جيدة قام ما في الكتاب معظم أسماء المصنفات في مناقب مالك، وخاصة المخطوطة والمفقودة منها، ورتّبها حسب تاريخ وفيَات أصحابها؛ مع العلم أنّ معظمها قد عرَّج عليها، وعدُّها من قبله القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، والإمام الذُّهبي في «تاريخ الإسلام»، و «سِير أعلام النبلاء».

إلى غيرها من المصنّفات في هذا الباب، وهي كثيرة.

وأما ما كُتب عن الإمام مالك -رحمه الله- وعن شخصيَّته، ومنهجه من المقالات، والأبحاث، والدِّراسات في المجلات والدُّوريات، والنَّشريات والملتقَيَات، فأكثر من أن يُحصَى أو يُعلّد.

#### الخاتمة

## وفيها أهم النتائج

وفي ختام هذا البحث المختصر والمتواضِع نخلص إلى النتائج التالية:

١. أنَّ حديث (عالم المدينة) المشتهر على الألسِنة، وفي كثير من كتب الحديث والمناقب؛ الرَّاجح فيه أنَّه لا يصحُّ من قِبَل إسناده، وأنه لا يثبت، للأساب التالية:

أولًا: أنَّ مدار إسناده على عنعنة ابن جريج وأبى الزبير، وهما مُدلِّسان معروفان بذلك، ولم يُصرِّحا بالتَّحديث في أيِّ من طرق الحديث التي ذكرناها، وأئمَّة العلم ونقَّاد الحديث لا يحتجُّون بحديث المدِّلس إلا إذا صرَّح بالسَّماع، وهذا أمرٌ متَّفق عليه بينهم.

<sup>(</sup>١) طبع في المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش - المغرب، سنة ٢٠١٦م.

<sup>(</sup>٢) مطبوع في دار غراس بالكويت، سنة ٢٠٠٤م.

ثانيًا: تَوافُق عددٍ غير قليلٍ من أهل العلم بالحديث المتقدِّمين منهم، والمعاصرين على تضعيف بسببها.

- أ. فمِمَّن ضعَّفه من المتقدِّمين، أو أشار إلى عِلَّته: الإمام أحمد -أعلَّه بالوقف-، والإمام البخاري، والإمام ابن حزم، والحافظ ابن القطَّان الفاسيّ.
- ب. وممَّن صرَّح بتضعيفه وتعلِيله من المعاصرين: العلامة الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد، وغيرهم ممَّن يُعوَّل عليهم في هذا الشأن.
- ٢. أنَّ القول بضعف الحديثِ، لا يعني مُطلقًا، المَسَاس بمكانة ومنزلة الإمام مالك -رحمه الله-، كما قد يتوهَّم ويظنُّ بعض إخواننا ممَّن يتعصَّبون للمذاهب والأشخاص -هدنا الله وإيَّاهم-، ولا وجه لأيِّ إشكالٍ في ذلك، فمَقَام الإمام معلُومٌ عند أهل السُّنة قاطبة، ولا يختلف فيه اثنان من أهل العلم والإيمان. وفي هذا القدرِ كِفَاية.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حَجَالَيْهُ النَّوْاشِ النَّهُ وَمِنْهُ النَّهُ وَمِنْهُ عَلَيْهُ النَّهُ وَمِنْهُ عَلَيْهُ وَمِنْهُ

### المصادر والمراجع

- إتحاف السَّالك برواة الموطَّأ عن الإمام مالك: لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ١٤٢هـ)، تحقيق: نشأت كمال المصري، المكتبة الإسلامية بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي على: لعبد الحق الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١هـ) تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٢٥٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدَّم له: د. إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يَعْلَى الخليلي، خليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٠٩هـ. عجه)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١،٩٠٩هـ.
- الإمام مالك وأثره في علم الحديث النَّبوي، للدكتور مشعل الحدادي، دار غراس، الكويت، ٢٠٠٤م.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك: محمد زكريا الكاندهلوي المدني، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- بُغْيَة الْمُلْتَمِس في سُبَاعِيَّاتِ حديثِ الإمامِ مالكِ بنِ أنس، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط١،٥٨٥م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لأبي الحسن ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٨ ٤ هـ = ١٩٩٧م.

- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثالث: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 88 هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، بروت، 98 هـ = 98 م.
- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيِّمة، ط٢، ٣٠٤هـ = ١٩٨٣م.
- تخريج مشكاة المصابيح: للخطيب ولي الدين التبريزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
- تذكرة الحفاظ: لشمس الدين الذهبي (ت ٤٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت البنان، ط١، الدين الذهبي (ت ١٤٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت البنان، ط١،
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك (الجزء الأول): للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٤٤٥هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط١، ٥٦٥م.
- تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك: للحافظ أبي الفضل جلال الدين السُّيوطي (ت ١٠١هـ)، تحقيق: هشام بن محمد الحسني، دار الرشاد الحديثة، المغرب، ط١،٠١٠م.
- تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.
- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٢٥٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر القرطبي (ت ٢٦هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيى الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، عُنيتْ بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج، جمال الدين المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لمَجْد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة؛ تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط١.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقى العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢،
- الجامع لعلوم الإمام أحمد (علل الحديث): لإبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم أ مصر، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- أحاديث أبي الزبير عن غير جابر: لعبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- الحِطّة في ذكر الصِّحاح السِّتَّة: لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني البخاري القِنُّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: على حسن الحلبي، دار الجيل؛ دار عمار.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- الدِّيباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهَب: لإبراهيم بن على بن فَرْحُون اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

- ذَخِيرة الحفاظ المُخرَّج على الحُروف والألفاظ: لأبي الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القيسراني (ت ٧٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١،١٩٩٢م.
- سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- السُّنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٥٨ ٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.
- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١٤٢٤هـ=٣٠٠٣م.
- شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.
- صحيح ابن حبّان (الإحسان): لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي، الدارمي، البستي (ت ٤٥٣هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٨٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ضعيف سنن الترمذي: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، تعليق: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، توزيع: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

- طبقات المُدلِّسين، أو (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)، لأبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت ٢٥٨هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوق، مكتبة المنار، عمان، ط١، ٣٠٥ هـ = ١٩٨٣ م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ٥٠٥ هـ = ٥٨٩١م.
- فتح الباري شرح صحيح البخارى: لأحمد بن على بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ۱۳۷۹ هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدى الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط۱، ۱۹۹۷م.
- كشف المناهج والتَّناقيح في تخريج أحاديث المصابيح: محمد بن إبراهيم المُناوي ثم القاهري، الشافعي، (ت ٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، تقديم: الشيخ صالح اللحيدان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ط١، ٥٢٤١هـ = ٤٠٠٢م.
- ما رواه الأكابر عن مالك: لأبي عبد الله محمد بن مخلد الدوري البغدادي (ت ٣٣١هـ)، تحقيق: عواد الخلف، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٦١هـ.
- المجالسة وجواهر العلم: لأبي بكر الدينوري المالكي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحريين)، دار ابن حزم (لبنان)، ١٤١٩هـ.
- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم: لابن الملقن سراج الدين أبى حفص الشافعي (ت ٤٠٨هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحيدان، دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١١هـ.
- المراسيل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: مُلَّا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت -لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٩٩٠ م.
- مسند أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- مسند الحميديّ: لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّاراني، دار السقا، دمشق سوريا، ط١، ١٩٩٦م.
- معجم الشُّيوخ الكبير: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف السعودية، ط١٥٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- المنتخب من «عِلَل الخلال» (ومعه تتمة): لأبي محمد موفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٢٢٠هـ)، تحقيق: أبى معاذ طارق بن عوض الله، دار الراية، ط١، ١٩٩٨م.
- موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: لعلي الحلبي، ومن معه، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ٩٩٩م.
- النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة: لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الصحابة للتراث، ط١،٨٠٤هـ = ١٩٨٨م.





 $\frac{1}{1}$ 

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بالموضوعات والقضايا التي تناولتها السنة النبوية



# أحاديث النور المتعلقة بالصلاة (دراسة موضوعية)



\_

د. عبد المجيد بن عمر الزُّبيدي

188

### ملخص البحث

محرّم ١٤٤٥ هـ

هذا البحث فيه جمعٌ للأحاديث النبوية التي تربط بين عبادة الصلاة وبين النور، وشرحٌ وإيضاحٌ لمعاني النور الذي وُصِفت به هذه العبادة الجليلة، وفيها بيانٌ كذلك لأنوار الصلاة المتعددة، فهي نورٌ لقلب صاحبِها وبصيرتِه، ونورٌ له في وجهه في الدنيا والآخرة، ونورٌ لأعضاء المتوضع وسِيما يُعرَف ما يوم القيامة، والمَشْئ إليها في الظُّلَم يستحقُّ به صاحبُه النُّورَ في مواقف يوم القيامة، وهي كذلك نورٌ لصاحبها في قبره، وغير ذلك من المعاني المذكورة في هذا الىحث.

الكلمات المفتاحية:

أحاديث، النور، الصلاة، دراسة، موضوعية

# بن إلى الحالج الحبيب

#### المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإنَّ النفوس السويّة قد جُبِلت على حُبِّ النور والنفور من الظلام، ولهذا فإنَّ الله تعالى يقول ممتنًا على عباده المؤمنين: ﴿ الله وَلَى الله وَلَا الله وَلِمُ الله وَلِي الله وَلِمُ الله وَلِي الله وَلِمُ الله وَلِمُ الله وَلِمُ الل

### هدف البحث:

بناءً على ما تقدم فقد أحببتُ أن أذكر النصوص الواردة في السنة، والتي فيها الربطُ بين عبادة الصلاة وبين ذِكْر النور فيها، ليكون المسلم أكثر تعلُّقًا بهذه العبادة العظيمة، وليكون على استشعار تامِّ لمعانى النور المرتبطة بها.

### منهج البحث:

والمنهج الذي سِرتُ عليه في البحث أني قسَّمتُ هذه الأحاديث على عدة مباحث، واجتهدتُ في ترتيبها ترتيبًا موضوعيًّا، وقمتُ بتخريج هذه الأحاديث مكتفيًا بالعزو إلى الصحيحين في حال كون الحديث فيهما أو في أحدهما، وذلك لإجماع العلماء على قبول ما فيهما في الجملة، وإن كان في غيرهما: فإن كان فيه ضعفٌ أو علةٌ بيَّنتُ ذلك على وجه التوسط، وإلا فإني أكتفي بالعزو أيضًا،

مع بيان غريب ألفاظ هذه الأحاديث وشيءٍ من فِقْهها ومعانيها، مما يحصل به مقصود هذا البحث.

#### خطة البحث:

جعلتُ هذا البحث في مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة، على التفصيل التالي:

المقدمة: وفيها ذكر هدف البحث ومنهجه والخطة التي سرتُ عليها.

المبحث الأول: ما جاء في وصف الصلاة بأنها نور.

المبحث الثاني: ما جاء في أنَّ الصلاة نورٌ لصاحبها في قبره.

المبحث الثالث: ما جاء في أنَّ المشي إلى المساجد نورٌ لصاحبه يوم القيامة.

المبحث الرابع: ما جاء في إسباغ الوضوء، وأنّه نورٌ لأعضاء المتوضئ يوم القيامة.

المبحث الخامس: ما جاء في أدعية النور التي تقال في الصلاة وعند الخروج إليها.

المبحث السادس: ما جاء في أنَّ المحافظة على الصلاة نورٌ للمؤمن يوم القيامة.

المبحث السابع: ما جاء في أنَّ الصلاة عند دخول البيت نورٌ للبيت.

الخاتمة: وفيها بيان أهم نتائج البحث.

## المبحث الأول: ما جاء في وصف الصلاة بأنها نور

عَنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْعَرِيِّ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الطُّهُ ورُ (١١)

<sup>(</sup>١) الطّهور: ضُبِطتْ بفتح الطاء «الطّهور» وبضمها «الطّهور»، وجمهور أهل اللغة على أنها بالفتح اسم للماء الذي يُتطهّر به، وبالضم الفعلُ الذي هو المصدر، يقال: تطهّر طُهورًا، وتوضأ وُضوءًا، وفُقِل عن بعضهم الفَّم في الموضعين. وفُقِل عن بعضهم الفَّم في الموضعين. انظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٣١١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الآثير (٣/ ١٤٧)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ٢١٠). والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الآثير (٣/ وقد تعددت أقوال العلماء في بيان المراد بكون الطهور شطرًا للإيمان، وأمثل هذه الأقوال قولان: أحدهما أن الطهارة نظافة صية للظاهر في حين أنّ الإيمان طهارة معنوية للباطن، وأنيهما أن المقصود بالإيمان هنا الصلاة، فقد سمّاها الله إيمانا في قوله: (وما كان الله ليضيع إيمانكم) [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس. والطهارة هي أعظم شروط الصلاة، ولذلك وُصِفتُ بأنها شطر الصلاة.

شَطْرُ الْإِيمَانِ، والْحَمْدُ للهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وسُبْحَانَ اللهِ والْحَمْدُ لِلهِ تَمْلَآنِ -أَوْ تَمْ لَأَرْضِ، والصَّلَاةُ نُورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ تَمْ لَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ والْأَرْضِ، والصَّلَاةُ نُورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ، والْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا» ('').

وعن أنس بن مالك -رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَىٰ قَالَ: «الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، والصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ، والصِّيَامُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ» (").

ففي هذين الحديثين وصف الصلاة بأنها نورٌ، وهو شاملٌ لمَعانٍ عديدة ذكرها العلماء لا يمتنع حملُها على جميع ما ذكروه؛ إذْ لا تعارض بين هذه المعانى، بل هي مُكمِّلةٌ لبعضها، ولها من النصوص ما يشهد لها (٢٠).

انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي (١/ ٤٧٢)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٤/ ١٠٥)، وشرح صحيح مسلم (٣/ ١٠٠)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ٦٣١)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٤١).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، برقم (٢٢٣) من حديث يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري -رضي الله عنه-. وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم في الإلزامات والتتبع، (ص٢٦٠)، وذكر أنّ هناك انقطاعًا في سنده فإنّ أبا سلام -وهو ممطور الحبشي- لم يسمعه من أبي مالك الأشعري، وإنما سمعه من عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي مالك، وهكذا رواه معاوية بن سلام عن أحيه زيد عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك به.

وهذا الطريق الآخر أخراجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء شطر الإيمان، برقم (٢٨٠) وابن حمار الشهيد في كتابه علل برقم (٢٨٠) وقال ابن عمار الشهيد في كتابه علل الأحاديث في صحيح مسلم، (ص٤٥): رواه معاوية عن أخيه يزيد، ومعاوية كان عندنا أعلم بحديث زيدبن سلام من يحيى بن أبي كثير.

<sup>(</sup>٢) أخرِجه ابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب الحسد، برقم (٢١١) من حديث ابن أبي فُدَيك، عَنْ عِيسَى بُنِ أبي عيسَى الْحَنَاط، عَنْ أبي الزُّدَاد، عَنْ أنس - رضي الله عنه - به. وفي إسنَاده عيسَى عَنْ عِيسَى الْحَنَاط، ميسرة الغفاري، وهو ضعيف متروك الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ١٥)، وتقريب التهذيب، (ص٧٧)، وقد اختلف عنه فرُويَ هكذا، ورُويَ من حديث عيسى عن أبي الزناد عن أنس وروي كذلك من حديث عبدالرحمن بن قيس عن أبي الزناد عن أنس موقوفًا. انظر: العلل للدارقطني (١١/ ١١١)، وقال الدارقطني: وهذا الإضطراب فيه من عيسى لأنه ضعيف وذِكْرُ الشعبي في الحديث الأول وهمٌ.

وفي إستاده واقد بن سلامة، ويقال: وافد، قال ابن أبي حاتم: ليس بالقوي في حديثه. انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٥٠) وقال البخاري: واقد بن سلامة عن يزيد الرقاشي، روى الليث بن سعد عن ابن عجلان عن واقد بن سلامة، لم يصح حديثه. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٨١).

<sup>(</sup>٣) انظر في جميع هذه المعاني: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٤/ ١٥٥)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١/ ٤٧٢)، وشرح النووي على صحيح مسلم

فمن هـذه المعـاني: أنَّ الصـلاة تكـو ن نـو رًا لـه بيـن يـدى سُـبُله، بمعنـي أنهـا بركةٌ ْ على المصلي في حياته، فالمصلى يحظّى بالتوفيق والتسديد من ربه في أعماله الدينية والدنيوية.

ومنها: أنَّ الصلاة تمنع العبد من فعل المعاصى، وتنهاه عن الفحشاء والمنكر، وتهديه إلى الصواب، فهي كالنور الذي يُستضاء به، وهذا المعنى يشهد له قول الله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۚ وَلَنِكُرُ اللَّه أَكْبَرُ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت ١]

ومنها: أنَّ الصلاةَ إذا فُعِلتْ بشروطها المصحِّحة والمُكمِّلة كانت نورًا لأصحابها، تُشرقُ بها قلوبُهم وتستنيرُ بها بصائرُهم، وذلك لفراغ القلب فيها وإقباله إلى الله تعالى بظاهره وباطنه، وتكون الصلاة قرَّة عين لهم، كما كانت قُرَّة عينِ لرسول الله ﷺ حيث قال: (وجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي في الصَّلَاةِ) (().

ومنها: أنَّ الصلاة يظهر أثرُها على وجه المصلي في بهائه وإشراقه، ومما يشهد لهذا المعنى قولُه تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح ١٠] جاء عن مجاهد قولُه: نـورٌ في وجوههم من الخشـوع ``. وعـن ابـن جُرَيْج أنه قال: هو الوقار والبهاء ". وقال السُّدِّيُّ: الصلاة تحسِّن وجوههم ". وقالً بعضُ السلف: من كَثُرَتْ صلاتُه بالليل حَسُنَ وجهُ ه بالنهار (٥٠). وسُئِل الحسن البصري فقيل له: ما بالُ المُتهجِّدينَ أحسَنُ الناسِ وُجُوهًا؟ فقال: لأنهم خَلَوْا بِالرحمن فألبَسَهُمْ نورًا من نوره ...

<sup>(</sup>٣/ ١٠١)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ٦٤٤)، ومرقاة المفاتيح لمُلَّا علي القاري (١/ ٣٤٢). ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن عِلَّان (١/ ١٤٩).

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في مسنده (١٩/ ٣٠٥)، والنسائي في سننه، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، برقم (۳۹۳۹).

<sup>(</sup>٢) انظر: تفسير القرطبي (١٦/ ٢٩٤).

<sup>(</sup>٣) انظر: المرجع السابق.

<sup>(</sup>٤) انظر: تفسير أبن كثير (٧/ ٣٦١).

<sup>(</sup>٥) انظر: المرجع السابق.

<sup>(</sup>٦) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ٣٥٥).

ومنها: أنّ أهل الصلاة يكون على وجوههم نورٌ ظاهرٌ يوم القيامة، وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَشَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح أنَّ هذه السِّيما هي نورٌ يغشى وجوههم يوم القيامة، قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: صلاتهم تبدو في وجوههم يوم القيامة ''. وقال مقاتل: النور يوم القيامة ''. وقال الحسن: بياضًا في وجوههم يوم القيامة ''.

ومما يشهد لهذا المعنى ما رُويَ عن رسول الله عليه الله على الصَّلَوَاتِ اللهَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ حَيْثُ كَانَ، وأَيْنَمَا كَانَ؛ أَجَازَ الصِّرَاطَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالبَرْقِ اللاَّمِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرَةٍ مِنَ السَّابِقِينَ، وجَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ ووَجْهُهُ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ» (\*\*).

ومن المعاني أيضًا: أنها تكون نورًا لصاحبها في قبره، وتكون نورًا له يوم القيامة، وهذه المعاني لها أدلتها التي سنذكرها -إن شاء الله- في المباحث القادمة، وسيأتي أيضًا مزيد بسطٍ وتفصيل لهذه المعاني.

قال ابنُ علَّان: قيل: ويمكن حمل النور على جميع ما تقدم من حقيقة اللفظ ومجازه على قاعدة الشافعي (٠).

وذكر ابن رجب في جامع العلوم والحكم أنّ هذه الثلاثة الأعمال وهي الصلاة والصبر والصدقة أنوارٌ كلها، كما جاء في الحديث: "والصّلاةُ نُورٌ، والصَّدَقةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ»، لكنَّ الصبرَ والصدقة يختصَّان بنوعٍ من أنواع النور، وأما الصلاة فهي نورٌ مطلقٌ ".

قال ابنُ القيِّم: ولَمَّا كَانَتْ الصَّلَاة مَرْكَزَ الْإِيمَان وأَصْلَ الْإِسْلَام ورَأْسَ

<sup>(</sup>١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٣٢٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: المرجع السابق.

<sup>(</sup>٣) انظر: المرجع السابق.

<sup>(</sup>٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، برقم (٦٦٤١) و (٦٦٥٦)، وأعَلَه ابنُ أبي حاتم في العلل (٢/ ٣٦٣)، وقال الدارفطني في العلل (٨/ ٣٠): ولا يثبت هذا الحديث. وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ٦٤٦): خرَّجه الطبراني بإسنادٍ فيه نظرٌ.

<sup>(</sup>٥) انظر: دليل الفالحين (١/ ١٥٠).

<sup>(</sup>٦) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٦٤٤).

هَ كَاتُأَلِّتُوا شِلْلِتَكُونِي،

الْعُبُودِيَّة ومَحَلَّ الْمُنَاجَاة والْقُرْبَة إِلَى الله وأَقْرَب مَا يَكُون الْعَبْد مِنْ رَبّه وهُوَ مُصلً وأَقْرَب مَا يَكُون الْعَبْد مِنْ رَبّه وهُوَ مُصلِّ وأَقْرَب مَا يَكُون مِنْهُ فِي صَلَاته وهُوَ سَاجِد؛ كَانَتْ الصَّلَاةُ نُورَ الْمُسْلِم (۱۱).

# المبحث الثاني: ما جاء في أنَّ الصلاة نورٌ لصاحبها في قبره

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه - أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ -أَوْ شَابًا - فَفَقَدَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَا مَأْلُ عَنْهَا -أَوْ عَنْهُ - فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي» قَالَ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي» قَالَ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَدَالُ وَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وإِنَّ اللهَ اللهَ عَنَّ وَجَلَّ - يُنوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» (").

وعند البيهقيِّ أنها امرأةٌ وأنَّ كنيتها أمُّ محجن، وفي آخره قال عَيَالِيَّةِ: « فَإِنَّ صَلَاتِي عَلَى مَوْتَاكُمْ نُورٌ لَهُمْ في قُبُورِهِمْ » ("".

ففي هذا الحديث أنه على على هذا القبر بعدما دُفِن صاحبُه، ثم بيَّن أن صلاته على هؤلاء الموتى تُنير لهم قبورهم.

وقد اختلف العلماء: هل هذا العمل -وهو الصلاة على الميّت بعدما يُدفَن - خاصٌّ بنبيِّنا عَلَيْهُ أمْ هو مشروعٌ في حقِّ أمته كذلك؟ (١٠) والذي عليه أكثر العلماء أنّ ذلك غير خاصٍّ به عَلَيْهُ.

قال البغويُّ: وهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَيْكِيٌّ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، أَنَّهُ

<sup>(</sup>١) انظر: تهذيب سنن أبي داود المطبوع مع عون المعبود (١٣٨/ ١٦٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، برقم (٩٥٦) وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كنْس المَسْجِد والتِقَاطِ الخِرقِ والقَدَى والعِيدانِ، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة على القبر بعدما يُدفن، برقم (١٣٣٧)، ولم يخرج البخاري برقم (١٣٣٧)، ولم يخرج البخاري هذه الزيادة في آخره: ﴿إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةٌ عَلَى أَهْلِهَا، وإنَّ الله -عَزَ وَجَلَ- يُنُورُهَا لَهُمْ بِهَا لَهُمْ بِهِلَاتِي عَلَيْهِمْ»، قال ابن حجر في فتح الباري (١/ ٥٥٣): ﴿وَإِنَّمَا لَمُ يُخرِّج البُخارِيُّ هَذِهِ الزِّيادَة؛ لِإِنَّهَا مُدْرَجَةٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وهِيَ مِنْ مَرَاسِيلِ ثَابِتٍ، بَيَّنَ ذَلِكُ غَيْرُ وَاحِدَمِنْ أَصْحَابٍ حَمَّادِ بُن زَيْد، وقَدْ أَوْصَحْتُ ذَلِكَ بِدَلائِلِهِ فِي كِتَابِ بَيَالُ الْمُدْرَجِ». وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٧٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب الصَّلاَةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْلَمَا يُدْفَنُ الْمَيِّتُ، برقم (٧٠٢٠)، وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١/ ٥٥٣).

<sup>(</sup>٤) انظر: شرح صحيح البخّاري لابن بطّال (٣/ ٣١٧)، والتمهيد لابن عبد البر (٦/ ٢٧٤)، والمُحَلَّى لابن حزم (٦/ ٣٦٤)، والمُعني لابن قدامة (٢/ ٣٨١)، ونيل الأوطار للشوكاني (٤/ ٢٤).

يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ والشَّافِعِيِّ وأَحْمَدَ وإِسْحَاقَ، وذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وبِهِ قَالَ مَالِكُ (''.

والمقصودُ من إيراد هذا الحديث؛ الإشارةُ إلى أنَّ الصلاة على الميّت لها أثرها إن شاء الله في تنوير قبره. قال الشوكاني: ومُجَرَّدُ كَوْنِ اللهِ يُنَوِّرُ الْقُبُورَ بِصَلَاتِهِ عَلَى أَهْلِهَا لا يَنْفِي مَشْرُوعِيَّةَ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ لِغَيْرِهِ، لا سِيَّمَا بَعْدَ قَوْلِهِ عِيَالِيَّةِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ().

وإذا ثبت ذلك فإنَّ صلاة الإنسان وهو حيٌّ سيكونُ من آثارها حصول النور له في قبره -والله أعلم-، ومما يؤيّد ذلك فهم الصحابة -رضي الله عنهم-، فقد جاء عن أبي الدرداء -رضي الله عنه- أنه قال: صلُّوا ركعتين في ظُلَم اللَّيل لِظلمة القبور". وقال أبو ذر -رضي الله عنه-: صَلَّوا رَكْعَتَيْنِ في سَوَّادِ اللَّيْـلَ لوَحْشَةِ الْقُبُورِ ...

# المبحث الثالث: ما جاء في أنَّ المشي إلى المساجد نورٌ لصاحبه يوم

عَنْ بُرَيْدَةَ بِنِ الحُصَيبِ -رضي الله عنه- عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيٌّ أَنه قَالَ: «بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَم إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ» (°).

قوله: «بشِّر» هـذا مـن الخطاب العـام، ولـم يُـرِدْ بـه أَمْرَ واحـدٍ بعينـه، فهـو

<sup>(</sup>١) انظر: شرح السُّنَّة للبغوي (٥/ ٣٦٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: نيل الأوطار (٤/ ٦٤).

<sup>(</sup>٣) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٦٤٦).

<sup>(</sup>٤) انظر: حلية الأولياء (١/ ١٦٥).

<sup>(</sup>٥) أخرَجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب مَا جَاءَ في الْمَشْيِ إِلَى الصَّلاَةِ في الظَّلاَم، برقم (٥٦١)، وفي إسناده إسماعيل بن سليمان الكحال، وهو صدوق صالح الحديث يُخطِئ. انظر: تهذيب الكمال (٣/ أ ٢٠١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٥٤)، وتقريب التهذيب (ص١٤٠). وفيه عبدالله بن أوس الخزاعي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وُثِّق. وقال ابن حجر: ليِّن

انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٣١٦)، والكاشف (٣/ ٩٠)، وتقريب التهذيب (ص٤٩٢). وقد رُويَ هِذَا الحديث من طريق عدد من الصحابة، ومنهم أنس وسهل بن سعد وابن عباس وأبو الدرداء وأبو أمامة وغيرهم، رضي الله عنهم. ولهذا ذكره السيوطي في كتابه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة». وذكر ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٣٥) أن إسناد أبي داود هو أُجْوَدُ أسانيده.

خطابٌ لكل من يتولى أمر تبليغ الدين وبيانه للناس (۱). والمشّاء صيغة مبالغة، وهـ و الـذي يكثر المشـي إلـي المسـاجد.

ففي هذا الحديث بشارة لهم بالنور التام يوم القيامة، قال الطّبيي: في وَصْفِ النُّورِ بالتَّامِّ وتَقْييلِهِ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ تَلْمِيحُ إِلَى وَجْهِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ في قَوْلِهِ النُّورِ بالتَّامِّ وتَقْييلِهِ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ تَلْمِيحُ إِلَى وَجْهِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ انْطُرُونَا اَتْمِمْ لَنَا نُورَكُمْ ﴾ تَعَالَى: ﴿ انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ ﴾ [التحريم ] وإلَى وَجْهِ الْمُنَافِقِينَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ ﴾ [الحديد ] [الحديد ] في قوله تعالى: ﴿ اللّهِ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح ] وهو أنه نورٌ في وجوه المؤمنين يُعرَفون به يوم القيامة.

وقال بعض أهل العلم: المقصود بالنور هنا أنه نورٌ يحيط بهم من جميع جهاتهم حين مرورهم على الصراط يوم القيامة، وهذا مكافأة لهم بجنس عملهم، لِمَا قاسوا من كثرة المشي إلى المساجد في الدنيا رغم الظلام والمشقة "".

قلتُ: ولا مانع من حمل هذا النور على كلا المعنيين، ففضلُ الله واسع، ومن دلالات قوله على النور التام»؛ أن يكون هذا النورُ ملازمًا لهم في كل أحوالهم يوم القيامة، والله أعلم.

ومن لطائف معاني هذا الحديث أنَّ المشيّ في الظُّلَم إلى المساجد هو ممَّا يَنشَطُ له أهل الإيمان، بخلاف المنافقين الذين أخبر رسول الله على عنهم أنَّ أثقل الصلوات عليهم صلاة الفجر وصلاة العشاء "، وما ذاك إلا لأنَّ هاتين الصلاتين يقع وقتُهُما في الظُّلْمة، فلا ينشط أهل النفاق للمشي إليهما؛ لأنه لا يراهم أحدٌ،

<sup>(</sup>١) انظر: قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي (١/ ١٣٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: مرقاة المفاتيح (٢/ ٢٠٦).

<sup>(</sup>٣) انظر: تحفة الأحوذي (٢/ ١٣).

<sup>(</sup>٤) أخرَجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، برقم (٦٥٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، برقم (٦٥١).

وهذا النور يكون عند المرور على الصراط، قال الضحاك: لَيْسَ من أحدٍ إِلَّا يُعْطَى نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَإِذَا انْتَهَوْا إِلَى الصِّرَاطِ طُفِئَ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، فَلَمَّا رَأَى لَيْطَى نُورُ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالُوا: رَبَّنَا، ذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ أَشْفَقُوا أَنْ يُطْفَأَ نُورُهُمْ مُكَمَا طُفئ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالُوا: رَبَّنَا، أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا "أَنْ مَنْ لَا نُورَنَا".

وقيل: يكون في عَرَصات "يوم القيامة عمومًا، ومنها الصراط، قال ابن عباس حرضي الله عنهما -: بَيْنَمَا النَّاسُ في ظُلْمَةٍ، إِذْ بَعَثَ اللهُ نُورًا؛ فَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ النَّورَ تَوَجَّهُ وا نَحْوَهُ، وكَانَ النُّورُ دَلِيلًا مِنَ اللهِ إِلَى الْجَنَّةِ؛ فَلَمَّا رَأَى الْمُنَافِقُونَ النُّورِ تَوَجَّهُ وا نَحْوَهُ، وكَانَ النُّورُ دَلِيلًا مِنَ اللهِ إِلَى الْجَنَّةِ؛ فَلَمَّا رَأَى الْمُنَافِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ قَدِ انْطَلَقُوا، تَبِعُوهُمْ، فَأَظْلَمَ اللهُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالُوا حِينَئِذِ: انْظُرُونَا الْمُؤْمِنِينَ قَدِ انْطَرَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ في الدُّنْيا؛ قَالَ الْمُؤْمِنُونَ: ارْجِعُوا مِنْ حَيْثُ

<sup>(</sup>١) انظر: اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص٦١).

<sup>(</sup>۲) انظر: تفسير ابن کثير (۸/ ۱۰).

<sup>(</sup>٣) العَرَصَاتُ: جَمْعُ عَرْصَة، وهِي كلُّ موضِعٍ وَاسِعٍ لا بِناءَ فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٠٨).

جِئْتُمْ مِنَ الظُّلْمَةِ، فَالْتَمِسُوا هُنَالِكَ النُّورَ<sup>(۱)</sup>. وسيأتي مزيد إيضاحٍ لهذا في المبحث السادس.

وكما أنَّ هذا الثواب والنور التامَّ هو من الكرامات التي يحظى بها المكثرون من المشي إلى المساجديوم القيامة، فكذلك حصل لبعض صحابة رسول الله على المساجديوم القيامة، فكذلك حصل لبعض صحابة رسول الله على أمن هذا في الدنيا، فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه - «أنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، ومَعَهُمَا مِثْلُ المِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ» (\*).

وهذان الصحابيان هما عبّاد بن بِشر وأُسيد بن حُضير -رضي الله عنهما-". قال ابن بطّال: فجعل لهم منه في الدنيا، ليز دادوا إيمانًا بالنبي مع إيمانهم، ويُوقِنَا أَنْ كذلك يكونُ ما وعدهم الله من النور الذي يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يوم القيامة؛ برهانًا لمحمد -عليه الصلاة والسلام - على صِدْق ما وعد به أهل الإيمان الملازمين للبيوت التي أذن الله أنْ تُرفَع ويُذكَر فيها اسْمُه ".

وفي مستدرك الحاكم أن الصحابيَّ أبا عبس الأنصاريَّ كَانَ يُصَلِِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى بَنِي حَارِثَةَ، فَخَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ مَطِيرَةٍ فَنُوِّرَ لَهُ فِي عَصَاهُ حَتَّى دَخَلَ دَارَ بَنِي حَارِثَةَ (٠٠٠).

وهذا الحديث يبين لنا أيضًا عظيم منزلة المساجد التي أمر الله بعمارتها، وإذا كان المشي إليها نورًا لصاحبها، فهي كذلك مقرُّ للأنوار الرحمانية، ولذلك فإن الله سبحانه ضرب مثلًا في سورة النور لنُوره العظيم الذي يقذفه في قلوب أوليائه المؤمنين به، فقال تعالى: ﴿ الله نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ

<sup>(</sup>١) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٤٠١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، برقم (٢٦٥).

<sup>(</sup>٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب منقبة أُسيد بن خُضير وعبَّاد بن بشر، رضي الله عنهما.

<sup>(</sup>٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطّال (٢/ ١١٣).

<sup>(</sup>٥) انظر: المستدرك على الصحيحين (٣/ ٣٩٤).

والْعِلْمِ، بِالْمِصْبَاحِ فِي الزُّجَاجَةِ الصَّافِيَةِ الْمُتَوَقِّدِ مِنْ زَيْتٍ طَيِّبٍ، وذَلِكَ كَالْقِنْدِيلِ؛ وَكَرَ مَحِلَّهَا وهِيَ الْمُسَاجِدُ، الَّتِي هِيَ أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَسَاجِدُ، الَّتِي هِيَ أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ الْأَرْضِ، وهِيَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

فالله تعالى يجعل لمن يسبح في تلك المساجد نورًا في قلوبهم، ونورًا في جميع أعضائهم ونورًا بين أيديهم ومن خلفهم في الدنيا والآخرة، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور (1).

المبحث الرابع: ما جاء في إسباغ الوضوء، وأنه نورٌ لأعضاء المتوضئ يوم القيامة

عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُجْمِرِ (٥)، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ

<sup>(</sup>١) انظر: تفسير السعدي (ص٥٦٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ٣١٥).

<sup>(</sup>٣) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٦٢).

<sup>(</sup>٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ١١٣).

<sup>(</sup>٥) هـو نُعَيـم بن عبدالله، أبو عبدالله المدني، مولى آل عمر بن الخطاب، يُعرَف بالمُجمِر؛ لأنه كان يجمر المسجد، ثقة عالم، جالس أبا هريرة عشرين سنة، وسمع من جابر وابن عمر وغيرهما، روى

عَالَيْنُ النَّوَا شَالِبَنَّوَ فَيْ اللَّهُ وَتُنَّا اللَّهُ وَتُنَّا اللَّهُ وَتُنَّا اللَّهُ وَتُنَّا

فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضْدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضْدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: « هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَتَوَضَّأُ «وقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: «أَنْتُمُ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْباغِ الْوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وتَحْجِيلَهُ». وفي لفظٍ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثر الْوُضُوءِ، فَمَن اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ (()

وعنه أيضًا أن رسول الله عِينَة قال: «إنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةً (٢) مِنْ عَدَنٍ لَهُوَ أَشَدُّ بِيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ، وأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ، ولَآنِيتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُوم، وإنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ، كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَم تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثُرِ الْوُضُوءِ".

وعَنْ أَبِي حَازِمْ ' ، قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلاَةِ فَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ حَتَّى تَبْلُغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي فَرُّوخَ أَنْتُمْ هَا هُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَا هُنَا مَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي عَيِّا لَهُ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِن حَيْثُ يَبْلُغُ الْوَضُوءُ»(''.

في هذه الأحاديث الثَّناءُ على المتوضِّئين من هذه الأمة، وبيانُ شيءٍ من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب اسْتحْبَاب إطَالَةِ الْغُرَّةِ وَٱلتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ، برقم (٢٤٦)، واللفظ الثاني أخرجه كذلك البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب قَضْلِ الوُضُوءِ، والغُرُّ المُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، برقم (١٣٦).

عنه مالك بن أنس والعلاء بن عبدالرحمن وهشام بن سعد وغيرهم، أخرج حديثَه أصحابُ الكتب الستة، توفي قريبًا من سنة ١٢٠هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٧).

<sup>(</sup>٢) هي مدينة في ساحل البحر الأحمر الشمالي، آخر الحجاز وأول الشام، وتُعرف اليوم باسم العقبة، وهي ميناء للمملكة الأردنية الهاشمية، على رأس خليج يُضاف إليها وهو خليج العقبة. انظر: معجم البلدان (١/ ٢٩٢)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص٣٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب استحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ والتَّحْجِيل في الْوُضُوءِ، برقم

<sup>(</sup>٤) هو سلمان الأشجعي الكوفي، أبو حازم، ثقة، روى عن أبي هريرة وابن عمر والحسن والحسين وغيرهما، وعنه منصور بن المعتمر والأعمش وغيرهما، أخرج حديثه أصحابُ الكتب الستة، تُوفِّي سنة ١٠٠هـ. انظر: تهذيب الكمال (١١/ ٢٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٧).

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، بابُّ تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ خَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ، برقم (٢٤٨).

كرامتهم يوم القيامة، وهو أنهم يُبعثون غُرَّا مُحجَّلين من آثار الوضوء، والغُرَّة هو بياضٌ يكون في وجه الفرس، والتحجيل بياضٌ في قوائمه وأطرافه (۱)، والمعنى أن الرسول على شبَّه النور والبياض الذي يكونُ على أعضائهم يوم القيامة؛ بالنور والبياض الذي يكونُ على أعضائهم يوم القيامة؛ بالنور والبياض الذي يكون على وجه الفرس وأطرافه (۱).

وبيَّن عَلَى أَنهُ في هذا الحديث أن هذه السِّيما والعلامة خاصَّةٌ بهذه الأمة، تكرِمةً من الله سبحانه لهم ولنبيه عَلَى أَن هذه النوويُّ: وقَدِ اسْتَدَلَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِن الله سبحانه لهم ولنبيه عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، زَادَهَا اللهُ تَعَالَى شَرَفًا، وقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ الْوُضُوءُ مختصًّا، وإِنَّمَا الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْغُرَّةُ والتَّحْجِيلُ".

وقال ابنُ حجر: فالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ هُوَ الْغُرَّةُ والتَّحْجِيلُ لَا أَصْلُ الْوُضُوءِ (''. واستدلَّ بما جاء في رواية حديث أبي هريرة: «لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَم تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ».

وبوَّبَ ابنُ حبَّان على ذلك بقوله: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ الْعَلَامَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا هِيَ الْأُمَّةِ الْمُصْطَفَى -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- دُونَ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْأُمَم.

وقال أيضًا: ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ التَّحْجِيلَ بِالْوُضُوءِ فِي الْقِيَامَةِ إِنَّمَا هُوَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَطْ وإنْ كَانَتِ الْأُمَمُ قَبْلَهَا تَتَوَضَّأُ لِصَلَاتِهَا (٠).

ومن المسائل التي يتناولها أهلُ العلم في هذا الحديث؛ مسألة إطالة الغرة والتحجيل، وهل هذا مشروعٌ في الوضوء أم لا؟ هناك طائفة من أهل العلم يرون عدم مشروعية إطالة الغرة والتحجيل، ويستدلون بأنّ ذلك لم يُنقل عن

<sup>(</sup>١) انظر: مشارق الأنوار (١/ ١٨٢)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٥٤).

<sup>(</sup>٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٣٥)، وفتح الباري (١/ ٢٣٦).

<sup>(</sup>٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٣٥).

<sup>(</sup>٤) انظر: فتح الباري (١/ ٢٣٦). أ

<sup>(</sup>٥) انظر: صحيح ابن حبان، باب فضل الأمة (١٦/ ٢٢٥ - ٢٢٦)، وانظر أيضًا: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٢١)، و (٦/ ٢١١)، والاستذكار (١/ ١٩٢).

النبي عَلَيْهُ، قال ابن دقيق العيد: ولَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ولَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ في الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ -رضي الله عنهم-، فلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ (''.

ويقولون: إنَّ إطالة الغُرَّة والتحجيل ثابتةٌ من فِعْل أبي هريرة -رضي الله عنه - ورَأْيه لا من روايتِه، وأما ما جاء في رواية نُعيم المجمر وفيها: «فمن استطاع منكم أن يُطيل غُرَّته وتحجيله فليفعلْ»؛ فقالوا: إنها مُدرَجَةٌ من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي عَيْفٌ، وقد جاء في مسند الإمام أحمد من حديث فليح بن سليمان عن نعيم المجمر أنه قال: لا أدري قوله: «فمن استطاع أن يُطيل غُرَّته فليفعلْ، مِنْ قَوْلِ رسول الله عَيْفٌ؟ أوْ مِنْ قول أبي هريرة؟» (\*\*).

قال ابنُ حجر: ولَمْ أَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ وهُمْ عَشَرَةٌ، ولا مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ رِوَايَةِ نُعَيْمٍ هَذِهِ، واللهُ أَعْلَمُ ".

وقال ابنُ القيِّم: فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي عَلَيْ ، بيَّن ذلك غيرُ واحدٍ من الحُفَّاظ... وكان شيخُنا - يعني ابن تيمية - يقول: هذه اللفظة لا يُمكِنُ أنْ تكون من كلام رسول الله عَلَيْ ، فإن الغُرَّة لا تكونُ في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالتُه غيرُ مُمكنةٍ، إذ تدخلُ في الرأس فلا تُسمَّى تلك غُرَّةً ...

وقالوا: مما يدلُّ على هذا أنَّ أبا هريرة كان حريصًا على أن لا يراه أحدُّ، كما في قوله: «يَا بَنِي فَرُّوخَ أَنْتُمْ هَا هُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَا هُنَا مَا تَوَضَّاتُ هَذَا لَوُ خُلَمْتُ الْنَكُمْ هَا هُنَا مَا تَوَضَّاتُ هَذَا الْوُضُوءَ»، ولو كان عنده نصُّ مرفوعٌ إلى النبي ﷺ لَمَا تحرَّج من رؤية أحدٍ له، ولاَحْتَجَّ على أبي حازم بالنص حين سؤاله له، فدلَّ هذا على أنه اجتهادُ منه حرضى الله عنه - (٥).

<sup>(</sup>١) انظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٩٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: مسند الإمام أحمد (١٦/ ٤٥٤).

<sup>(</sup>٣) انظر: فتح الباري (١/ ٢٣٦).

<sup>(</sup>٤) انظر: حادي الأرواح (ص٢٠١).

<sup>(</sup>٥) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (٣/ ١٠٧).

ومن أهل العلم من يري مشروعية ذلك، ويرى صحة الرواية المرفوعة إلى النبي عَلِيَّةً في ذلك، وأنَّه قد ثبت عن ابن عمر -رضى الله عنهما- أنه كان يفعل كفعل أبي هريرة -رضي الله عنه-('').

## المبحث الخامس: ما جاء في أدعية النور التي تقال في الصلاة وعند الخروج إليها

عَنِ ابْنِ عَبَّاس -رضي الله عنهما- قَالَ: بِتُّ لَيْلَةً عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ -رضي الله عنها-، فَقَامَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ مِنَ اللَّيْل، فَأَتَى خَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَىٰ الْقِرْبَةَ، فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا ( للهُ مُ تَوَضَّأَ وُضُوءًا بَيْنَ الْوُضُوءَيْن ولَمْ يُكْثِرْ وقَدْ أَبْلَغَ (")، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ فَتَمَطَّيْتُ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَرَى أَنِّى كُنْتُ أَنْتَبهُ لَهُ فَتَوَضَّأْتُ، فَقَامَ فَصَلَّى، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَتَامَّتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، وكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، فَأَتَاهُ بِلَالٌ فَآذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ فَصَلَّى ولَمْ يتَوَضَّأُ وكَانَ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وفي بَصَرِي نُورًا، وفي سَمْعِي نُورًا، وعَنْ يَمِينِي نُورًا، وعَنْ يَسَارِي نُورًا، وفَوْقِي نُورًا، وتَحْتِي نُورًا، وأَمَامِي نُورًا،

 <sup>(</sup>١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٣٤)، وفتح الباري (١/ ٢٣٦).
 (٢) شناق القربة هو الخيط أو السَّيْر الذي يُشَدُّ به فَمُ القربة، والذي تُعلَّق به القربة، يُقال: شنق القربة وأشنقها إذا أوكأها وإذا علَّقها. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٥٤)، والنهاية في غريب الحديث والأثرر بين المناهبة المناهبة في غريب المحديث والأثر بين المناهبة المناهبة في غريب المحديث والأثر المناهبة المناهبة المناهبة في غريب المحديث والأثر المناهبة المناهبة المناهبة في غريب المحديث والأثر المناهبة ا

<sup>(</sup>٣) المعنى: أنه على توضّاً وضوءًا حَسَنًا كاملاً وأسبغَ الوضوءَ، ومع هذا فإنه لم يهرق من الماء إلا قليلًا. فيحتمل أنه تتصر على دون الثلاث. انظر: المفهم قليلًا. فيحتمل أنه اقتصر على دون الثلاث. انظر: المفهم (٢/ ٣٩٢)، وفِتح الباري (١١٦ /١١).

ووَحْيٌ. انْظُّرُ: فَتُح الباري (١/ ٢٣٩).

عَجَلَتُهُ النُّرَا ثِلْالْبَوْتِيْ

وخَلْفِي نُورًا، وعَظِّمْ لِي نُورًا». قَالَ كُريْبُ ((): وسَبْعًا في التَّابُوتِ (()، فَلَقِيتُ (ا) بَعْضَ وَلَدِ الْعَبَّاسِ (())، فَحَدَّ ثَنِي بِهِنَّ، فَذَكَرَ: عَصَبِي، ولَحْمِي، ودَمِي، وشَعْرِي، وبَشَرِي، وذَكَرَ خَصْلَتَيْنِ (()).

وفي رواية شعبة لهذا الحديث: «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، فَجَعَلَ يَقُولُ في صَلَاتِهِ، أَوْ في سُجُودِهِ: «اللهُمَّ اجْعَلْ في قَلْبِي نُورًا... واجْعَلْ لِي نُورًا، أَوْ قَالَ: واجْعَلْنِي نُورًا».

وفي رواية عُقَيْل بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ سَلَمَة بْنَ كُهَيْل، حَدَّثُهُ أَنَّ كُرَيْبًا، حَدَّثُهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْقِ،... وسَاقَ الْحَدِيثَ، وفِيهِ قَالَ: ودَعَا رَسُولُ اللهِ عَبَّ اللهُ عَلَيْهُ لَيْلَتَيْذٍ بَسْعَ عَشْرَة كَلِمَة، قَالَ سَلَمَةُ: حَدَّ ثَنِيهَا كُرَيْبٌ، فَحَفِظْتُ مِنْهَا ثِنْتَيْ عَشْرَة، ونَسِيتُ مَا يَقِي، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اللهُ مَّ اجْعَلْ لِي فِي قَلْبِي نُورًا، وفِي عَشْرَة، ونَسِيتُ مَا يَقِي، قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اللهُ مَّ اجْعَلْ لِي فِي قَلْبِي نُورًا، وفِي لِسَانِي نُورًا، وفي سَمْعِي نُورًا، وفي بَصَرِي نُورًا، ومِنْ فَوْقِي نُورًا، ومِنْ تَحْتِي لِسَانِي نُورًا، ومِنْ يَدُورًا، ومِنْ خَلْفِي نُورًا، وعَنْ شِمَالِي نُورًا، ومِنْ بَيْنِ يَدَيَّ نُورًا، ومِنْ خَلْفِي نُورًا، واجْعَلْ فِي نَفْسِي نُورًا، وأَعْظِمْ لِي نُورًا، وفي رواية: «اللهم أَعْطِنِي نورًا» أُورًا، واللهُ مَا أُعْظِنِي نورًا» أَو

<sup>(</sup>۱) هو كريب بن أبي مسلم القرشي مولاهم، مولى عبدالله بن عباس -رضي الله عنهم-، روى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وغيرهم من الصحابة -رضي الله عنهم-، وروى عنه سليمان بين يسار ومنصور بن المعتمر وابنه رشدين بن كُريب وغيرهم، أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة، تُوفِّي سنة ثمانٍ وتسعينَ بالمدينة المنورة. انظر: جذيب الكِمال (٢٤/ ١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٩).

<sup>(</sup>٢) المقصود بقوله «التابوت» أي: الجسد، فشبَّه الجسد الذي يحوي هذه الخصال بالتابوت الذي يحوي ما فيه، فهذه الخصال تكون بالجسد لا بالمعاني كما في الجهات الست. وقيل: المراد بالتابوت الخضلاع وما تحويه من القلب وغيره، تشبيهًا بالتابوت الذي يُحرَز فيه المتاع، يعني: سبع كلمات في قلبي ولكن نسيتُها. وقيل: بل التابوت مُنا على ظاهره وهو الصندوق الذي توضع فيه الأشياء، والمعنى أن كريبًا كتبها وهي موجودة في صندوق عنده. انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ١٨)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٥٥٣)، والمفهم (٢/ ٢٩٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٨)، وفتح الباري (١١/ ١١٧) وإرشاد الساري (٩/ ١٨٤).

<sup>(</sup>٣) القائل «لقيتُ»، قيل: هو كُريب مولى ابن عباس، وقيل: هو سلمة بن كُهَيل. انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٨٦)، وفتح الباري (١١/ ١١٨).

<sup>(</sup>٤) هو علي بن عبدالله بن عباس، كما جاء عند مسلم في بعض طرق هذا الحديث، وعند أبي داود والترمذي وغيرهما. وانظر: عمدة القاري (٢٢/ ١٨٧).

<sup>(</sup>٥) وهاتان الخصلتان هما: «اللسان والنفس» كما تُفيده بعضُ ألفاظ وروايات هذا الحديث في صحيح مسلم، وهي الموافقة لقوله: «في التابوت» على تفسير التابوت بأنه الجسد، وقيل: هما «العظام والقبر» لما جاء في رواية الترمذي من حديث علي بن عبدالله بن العباس عن أبيه، برقم (٣٤١٩). انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١١٠/ ٨١٨)، والمفهم (٢/ ٣٩٣)، وفتح الباري (١١/ ١١٨).

<sup>(</sup>٦) أخرجه برواياته وألفاظه المتعددة مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، برقم (٧٦٣)، والبخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، برقم (٦٣١٦) باللفظ الأول.

هـذا الحديث برواياته وألفاظه المتعددة فيه ارتباطُ النور بعبادة الصلاة، من جهة هذه الأدعية العظيمة التي كان يدعو بها عليه الصلاة والسلام إذا قام يُصَلِّي من الليل، والمقصود بالنور الذي سأله الرسولُ عَلَيْ ربَّه هو نورُ الهداية والعلم، فإن الله تعالى قد وصف كتابه بأنه نُورٌ في عدة مواضعَ من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهُ نُورٌ وكتَابُ مُبِينٌ ﴿ يَهْدى به اللَّهُ مَن اتَّبَعَ رضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بإذْنه وَيَهْديهم إلى صرَاطٍ مُسْتَقيم ﴾ [المائدة ١٠ المائدة القرآن: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عَبَادِنَا ﴾ [الشوري ١]، ووصف الهداية إلى الحق والصواب بأنها نـورٌ، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَـنْ شَرَحَ اللَّهُ صَـدْرَهُ لِلْإِسْـلَامِ فَهُـوَ عَلَى نُـور مِـنْ رَبّـه ﴾ [الزمـر ١٠] ﴿ أُومَـنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشي بِهِ في النَّاسِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ويكون المعنى على هذا أنه سأل ربَّه نُورًا يهتدي به إلى الحقِّ والصواب في أحوالِه وتقلُّباتِه كلها، وقد يُحمَل النور على ظاهره ويكون المعنى أنه سأل ربَّه نُورًا يظهر على أعضائه يوم القيامة، يستضيء به في تلك الظُّلَم، ولا تَنافِيَ بين المعنيينِ، وإنْ كان المعنى الأول أظه (١١).

ولمّا كان العبدُ محتاجًا إلى نور العلم والإيمان والهداية إلى الحق والصواب في شؤونه كلها؛ فإن نبيّنا على قد بالغ في سؤال ربه هذا النور، وفصّل في دعائه ولم يُجْمِلْ، فبدأ بسؤال ربّه النور في قلبه؛ لأن القلبَ مَلِكُ الأعضاء، وبقيةُ الأعضاء جنودُه وتتصرف على إرادته، وهو المضغةُ التي إذا صلحتْ صلح سائرُ البدن وفاضَ وإذا فسدتْ فسد سائرُ البدن، فإذا استنار القلبُ انبثَ نُورُه في سائر البدن، وفاضَ على جميع أجزائه، ودعا رسول الله على بأنْ يجعل في لسانه وسمعه وبصره نورًا، كأنه يقول: استعملُ هذه الأعضاء منى في الحق، ودعا ربّه بأنْ يُحيطه بالنور

<sup>(</sup>١) انظر: المفهم (٢/ ٣٩٥)، وفتح الباري (١١/ ١١٨)، ومرقاة المفاتيح (٣/ ٩٠٥).

من الجهات الستّ عن يمينه وشماله، ومن أمامه وخلفه، ومن فوقه وتحته، كأنه يقول: واجعلْ تصرُّ في وتقلُبي في هذه الجهات على سبيل الحق، ودعا ربَّه بأن يجعل في شعره وبشره ولحمه وعظامه ودمه نورًا، وقد يكون معنى النور في ذلك منصرفًا إلى القوت الذي به يغتذي البدن، ومنه تَستَمدُّ الأعضاءُ قُواها، فسأل الله أنْ يجعلَ رزقه طيبًا، فإنَّ أكْلَ الحلال يصلحُ عليه القلب، وتَحْسُنُ معه الأخلاق، وأكْل الحرام يفسُدُ عليه القلبُ، وتخبُثُ معه الأخلاق.

والإنسان ذو سَهْو وطغيان، وتعتريه ظلماتُ الجهل والشبهات والشهوات، والشيطان يحاول التسلط على قلب الإنسان وعلى لسانه وسمعه وبصره وجوارحه، ويأتيه من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله ومن سائر جهاته ليُضِلَّه عن سواء السبيل، ولا نجاة من هذه الظلمات ومن كَيْد الشيطان؛ إلا بأنوار العلم والطاعة والهداية للعمل الصالح، التي يَمُنُّ الله بها على أوليائه فيُخرجهم بها من الظلمات إلى النور.

قال ابنُ القيِّم: والشأنُ كلُّ الشأن والفلاح كلُّ الفلاح في النور، والشقاء كلُّ الشقاء في فواته، ولهذا كان النبي عَلَيْ يُبالغ في سؤال ربه -تبارك وتعالى - حين يسأله أنْ يجعله في لحمه وعظامه وعصبه وشعره وبشره وسمعه وبصره، ومن فوقه ومن تحته وعن يمينه وعن شماله وخلفه وأمامه، حتى يقول: واجعلني نُورًا، فسأل ربه -تبارك وتعالى - أنْ يجعل النور في ذرَّاته الظاهرة والباطنة، وأنْ يجعله مُحيطًا به من جميع جهاته، وأن يجعل ذاتَه وجملتَه نُورًا، فدِينُ الله -عز وجل - نُورٌ، وكتابُه نُورٌ، ورسولُه نُورٌ، ودارُه التي أعَدَّها لأوليائه نُورٌ يتلألأ، وهو تبارك وتعالى نُورُ السماوات والأرض، ومِنْ أسمائه النُّورُ، وأشرقتِ الظلماتُ لنُور وجهه ".

وهذه الأنوار الكثيرة التي ذكرها رسول الله على الله بلغت عِدَّتُها من مجموع الروايات أكثر من عشرين نُورًا، وهي: القلب والنفس واللسان والسمع والبصر

<sup>(</sup>١) انظر: شأن الدعاء للخطّابي (ص١٤٤).

<sup>(</sup>٢) انظر: الوابل الصَّيِّب (ص٠٥).

والشعر والبشر واللحم والعظام والعصب والدم، وعن يمينه وعن شماله ومن أمامه ومن خلفه ومن فوقه ومن تحته، وأن يجعل له نُورًا، وأنْ يُعطيه نورًا، وأنْ يُعطيه نورًا، وأنْ يُعطيه نورًا. وذكر ابنُ العربي أنه يجتمع من اختلاف الروايات خمسٌ وعشرون خَصْلَةً (١).

وقد اختلفتِ الرواياتُ في محَلِّ هذا الدعاء ففي روايةٍ: «وكَانَ في دُعَائِهِ: اللهُمَّ اجْعَلْ في قَلْبِي نُورًا...»، فيُفْهَم من هذه الرواية أنَّ هذا الدعاء كان في صلاته من الليل، وهذه اللفظة اتفق عليها الشيخان البخاري ومسلم، وبوَّب البخاريُّ على هذا الحديث بقوله: باب الدعاء إذا انتبه من الليل. وقدَّمها مسلم وجعلها في أول الباب، ومن المعلوم في طريقته أنه يُقدِّم في أول الباب رواية الحفاظ والمتقنين كما نصَّ على ذلك في مقدمة صحيحه.

ولعلَّ هذا الدعاء كان في السجود فإنه أعظم مواضع الدعاء في الصلاة، خاصَّةً أن صلاة الليل يُشرع فيها الإطالة، وهذا الدعاء فيه شيءٌ من الطول، ويشهد لهذا رواية شُعْبَة عَنْ سَلَمَةَ عَنْ كُرَيْبِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عند مسلم: "ثُمَّ خَرَجَ لهذا رواية شُعْبَة عَنْ سَلَمَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عند مسلم: اللهُمَّ اجْعَلْ في قَلْبِي إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، فَجَعَلَ يَقُولُ في صَلَّاتِهِ، أَوْ في سُجُودِهِ: اللهُمَّ اجْعَلْ في قَلْبِي نُورًا»، هكذا في رواية شعبة على الشك، وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة بن كهيل الجزمُ بأنه قال ذلك في سجوده (٢٠). وقد بوَّب عليه النسائيُّ بقَوْله: باب الدعاء في السجود.

وفي رواية حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي وَيَّ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ وَيَقُولُ: اللهُ مَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا...»، فأفادت هذه الرواية أنه قال هذا الدعاء في طريقه إلى المسجد وهو ذاهب إلى صلاة

<sup>(</sup>۱) انظر: فتح الباري (۱۱/ ۱۱۸).

<sup>(</sup>٢) أخرجها ابنُ أبي شيبة في المصنف (٦/ ٢٩)، والنسائي في سننه، برقم (١١٢١).

هَ كَاتُأَلِّتُوا شِلْلِتَكُونِي،

الفجر. وقد بوَّب ابنُ خزيمة عليه في صحيحه بقوله: باب الدعاء عند الخروج إلى الصلاة (١٠٠٠ وذكره النوويُّ في باب الأذكار التي تُقال عند الخروج للمسجد (١٠٠٠).

محرّم ١٤٤٥ هـ

وفي رواية ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيّ بنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسِ عند الترمذي: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيَّا لَيْ لَيْكَةً حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ .... وذكر دعاءً طويلًا وفيه: اللهمَّ اجعلْ في قلبي نُورًا... »، ففيها أنه قال هذا الدعاء بعد فراغه من الصلاة.

وفي رواية سعيد بن جُبير عن ابن عباس: كَانَ النَّبِيُّ عِيلِيٌّ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْل، فَصَلَّى فَقَضَى صَلَاتَهُ، يُثْنِي عَلَى اللهِ بِمَا هُو أَهْلُهُ، ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِر كَلَامِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي نُورًا في قَلْبِي، واجْعَلْ لِي نُورًا في سَمْعِي...» ".

فهذه الرواياتُ بينها اختلافٌ ظاهر في تحديد وقت هذا الدعاء، ولأجل هذا فإما أن يقال بالترجيح، وحينئذٍ تُقدُّم الرواية الأولى المتفق عليها عند الشيخين أنه كان يقول ذلك في صلاته، ولعله كان في السجود كما جاء في بعض الروايات، وإما أن يقال بالجمع بينها، وحمَّل ذلك على أنه دعا بهذا الدعاء في هذه المواضع كلُّها، فدعا في صلاته وسجوده، ودعا لمَّا قضي صلاته وفرغ منها، ودعا أيضًا بهذا الدعاء لما خرج إلى صلاة الصبح ".

وممَّا يجدُر التنبيهُ إليه أن كل هذه الروايات قيَّدَتْ ذلك في صلاة الليل ('` وهـذا في غايـة المناسبة، فهـ و عَلَيْ لما قـام في ظُلمـة الليـل دعـا ربَّه بأشـياءَ تكـون مقابلةً لهذه الظلمة، فدعا ربَّه -عز وجل- أنْ يجعل له أنوارًا في جسده وأعضائه كلها، وأنوارًا تُحيط به كذلك، وهذا يتناسبُ أيضًا مع قوله ﷺ: «والصلاةُ نُورٌ»، فهى نُورٌ للمصلى في قلبه، ونورٌ له في قبره، ونورٌ يوم القيامة.

وقد أشار ابنُ بطّال إلى هذا المعنى في شرحه للحديث فقال: كان النبيُّ عَيَّاكِيُّ

<sup>(</sup>١) انظر: صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب الدعاء عند الخروج إلى الصلاة، برقم (٤٤٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: الأذكار للنووي (ص٣٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب دعوات النبي عَلَيْقٌ، برقم (٦٩٦).

<sup>(</sup>٤) انظر: فتح الباري (١١/ ١١٧)، ومرقاة المفاتيح (٣/ ٩٠٤)، ومرقاة المفاتيح (٤/ ١٧٦).

<sup>(</sup>٥) انظر: نيل الأوطار (٢/ ٣٤٤).

يدعو الله -عز وجل- في أوقاتِ ليلِه ونهارِه، وعند نومِه ويقظتِه بنوعٍ من الدعاء يصلحُ لحاله تلك ولِوَقْتِه... ألا ترى سؤاله ﷺ ربَّه حين انتبه من نومه أنْ يجعل في قلبه نورًا، وفي بصره نورًا، وفي سمعه وجميع جوارحه؟ (١٠).

# المبحث السادس: ما جاء في أنَّ المحافظة على الصلاة نورٌ للمؤمن يوم القيامة

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهَ أَنَّهُ ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَقَالَ: «مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وبُرْهَانًا ونَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ومَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نُورٌ ولَا بُرْهَانٌ ولَا نَجَاةٌ، وكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وفِرْعَوْنَ وهَامَانَ وأَبْيِّ لَهُ نُورٌ ولَا بُرْهَانٌ ولَا نَجَاةٌ، وكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وفِرْعَوْنَ وهَامَانَ وأَبْيِّ بُنِ خَلَفٍ» "".

وفي هذا الحديث الترغيبُ في المحافظة على الصلوات، والتنصيصُ على أنَّ من معاني كونها نورًا؛ أنها نورٌ لصاحبها يوم القيامة، وقد قيل في تفسير هذا النور: بأنه نورٌ يكون ظاهرًا على وجوههم يوم القيامة، جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح ﴿] أنَّ هذه السِّيما هي نورٌ يَغْشَى وجوههم يوم القيامة، قال ابنُ عباسٍ -رضي الله عنهما -: صلاتُهم تبدو في وجوههم يوم القيامة ("). وقال مقاتل: النُّورُ يوم القيامة (أ). وقال الحسنُ: بياضًا في وجوههم يوم القيامة (أ).

وقيل: هو نُورٌ حِسِّيٌّ يُؤْتاهُ المؤمنُ في عرَصاتِ يوم القيامة، ومنها الصراط،

<sup>(</sup>١) انظر: شرح صحيح البخاري (١٠/ ٨٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في المسند (١١/ ١٤١) برقم (٦٥٧٦)، والدارمي في سننه، كتاب الرقاق، بابٌ في المحافظة على الصلاة، برقم (٢٧٦٣)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الوعيد على ترك الصلاة، برقم (١٤٦٧)، كلُّهم من حديث سعيد بن أبي أيوب، قال: حَدَّثني كَعْبُ بْنُ عَلْقُمَةُ عَنْ عِبِسِي بْنِ هِلْكُوبُ، وضي الله عنهما، به.

وَفَيْ إِسْنَادَهُ عَيسَى بن هَكُلُ الصَّدَفِي: رَوْيَ عنه عَنْهُ عَيْرُ واحَد، وذكره ابن حيان في الثقات، وقال الذهبي: وُثُقَّق. وقال ابن حجر: صدوق. انظر: الثقات (٥/ ٢١٣)، والكاشف (٣/ ٥٨٣)، وتقريب التهذيب، (ص٧٧٧)، وبقية رجال الإسناد هم من رجال الشيخين ما عدا كعب بن علقمة فهو من رجال مسلم. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٩٢): «رَوَاهُ أَحْمَدُ والطَّبَرَانِيُّ في الْكَبِيرِ والْأَوْسَطِ، ورِجَالُ أَحْمَدُ

<sup>(</sup>٣) انظر: تفسير الطبرى (٢١/ ٣٢٢).

<sup>(</sup>٤) انظر: المرجع السابق.

<sup>(</sup>٥) انظر: المرجع السابق.

حَجَلَةُ النَّاكُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ

وقد تقدم في المبحث الثالث في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَـوْمَ تَـرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ [الحديد ١ إذ كُرُ بعض الآثار عن ابن عباس وغيره، التي تدلُّ على هذا المعنى، ولا تَعارُضَ بين هذين القولين، ففَضْلُ الله واسعٌ، وكرامتُه عظيمةٌ لأوليائه يوم القيامة.

وقد جاء في السُّنَّة ما يدلُّ على أنَّ الناس يكونون في ظُلمة يوم القيامة قبل المرور على الصراط، فقد سأل أحدُ اليهود رسول الله عَلَيْكَةُ فَقَالَ الْيَهُو دِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ الناسُ يوم تُبَدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرض والسَّماوَات؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ (١).

ثم يُعْطَى أهلُ الإيمان وأهلُ النفاق نورًا، فيُتِمُّ اللهُ نُورَ أهل الإيمان، وينطفئ نور أهل النفاق، جاء هذا في حديث جابر -رضى الله عنه- عند مسلم، وفيه: «ويُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مُنَافِقًا أَوْ مُؤْمِنًا نُورًا، ثُمَّ يَتَبَعُونَهُ، وعَلَى جِسْر جَهَنَّم كَلَالِيبُ وحَسَكُ، تَأْخُذُ مَنْ شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُطْفَأُ نُورُ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ يَنْجُو الْمُؤْمِنُونَ، فَتَنْجُو أَوَّلُ زُمْرَةٍ وُجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسَبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَأَضْوَأِ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ كَذَلِكَ، ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ... "``.

وعن ابن مسعودٍ -رضي الله عنه- في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَـوْمَ تَـرَى الْمُؤْمنينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ [الحديد ١] أنه قال: عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ يَمُرُّونَ عَلَى الصِّرَاطِ، مِنْهُمْ مَنْ نُورُهُ مِثْلُ الْجَبَل، ومِنْهُمْ مَنْ نُورُهُ مِثْلُ النَّخْلَةِ، وأَدْنَاهُمْ نُورًا مَنْ نُورُهُ فِي إِنْهَامِهِ يَتَّقِدُ مَرَّةً ويُطْفَأُ أُخْرَى ". ومثلُ هذا لا يُقال بالرأي، وابن مسعود -رضي الله عنه- ليس معروفًا بالأخذ عن أهل الكتاب، فله حُكْمُ الرفع، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب صفة منى الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوقٌ من مائهما، برقم (۱۵ اسم).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدني أهل الجنة منزلة فيها، برقم (١٩١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١٠٧)، وابن أبي حاتم -كما عند ابن كثير في تفسيره- (١/ ١٩٨)، وبنحوه عند ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٢/ ٣٩٨).

فالصلاةُ شأنُها عظيمٌ جدًّا، ولهذا ذكر بعضُ أهل العلم أنها خُصَّتْ من بين سائر الأعمال بأنها نورٌ في ذاتها، قال ابنُ عِلَّان: «والصلاةُ نُورٌ» أي: محسوسٌ؛ فالصلاة نفسُها تضيءُ لصاحبها في ظلمات الموقف بين يديه، ولم يجئ في فِعْلٍ مُتعَبَّدٍ به أنه نُورٌ في نفسه سوى الصلاة، فالظاهر أنَّ هذا النورَ خاصُّ بها (''

وقد رُبِطَ النُّورُ في الصلاة بالمحافظة عليها، ولفظُ «المحافظة» يدخل فيه معانٍ كثيرة، ومن ذلك أداؤها في أوقاتها، وتتميمُ شروطِها وأركانِها وواجباتِها، والخشوعُ فيها، وغيرُ ذلك من المعاني التي دلَّ على اعتبارها الشرع الحنيف. وقولُه في الحديث: «وبرهانا» أي: دليلًا على محافظته على سائر الطاعات، وقيل: زيادةً في نُورِ إيمانِه، وحُجَّةً واضحةً على كمالِ عِرْفانِه، وقيل: أيْ تُحَاجُّ وتُخاصِمُ عنه (٢).

قال ابنُ القيِّم: وفيه نُكتةٌ بديعةٌ، وهو أنَّ تارك المحافظة على الصلاة، إما أن يشغله مالُه أو ملكُه أو رياستُه أو تجارتُه، فمن شغله عنها مالُه فهو مع قارون، ومن شغله عنها رياسةٌ ووزارةٌ فهو مع هامان، ومن شغله عنها تجارتُه فهو مع أبيِّ بنِ خلف ".

# المبحث السابع: ما جاء في أنَّ الصلاة عند دخول البيت نورٌ للبيت

عن عَاصِمَ بْنِ عَمْرِ و الْبَجَلِيِّ، عَنْ رَجُل مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ سَأَلُوا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّمَا أَتَيْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ شَلاثٍ: عَنْ صَلاةِ الرَّجُل في بَيْتِهِ الْخَطَّابِ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّهَا أَتَيْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ شَلاثٍ: عَنْ صَلاةِ الرَّجُل في بَيْتِهِ تَطَوُّعًا، وعَنِ الْعُسُل مِنَ الْجَنَابَةِ، وعَنِ الرَّجُل مَا يَصْلُحُ لَهُ مِنِ امْرَأَتِهِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَقَالَ: أَسُحَّارٌ أَنْتُمْ؟! لَقَدْ سَأَلْتُمُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُمُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُمُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُمُونِي عَنْهُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ فَقَالَ: «صَلاةُ الرَّجُل في بَيْتِهِ تَطَوُّعًا نُورٌ، فَمَنْ شَاءَ نَوَّر

<sup>(</sup>١) انظر: دليل الفالحين (١/ ١٤٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: مرقاَّة المفاتيح (٢/ ٥١٥)، وفيض القدير (٣/ ٤٥٣).

<sup>(</sup>٣) انظر: الصلاة وأحكام تاركها (ص٥٥).

بَيْتَهُ »، وقَالَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: «يَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاثًا»، وقَالَ فِي الْحَائِضِ: «لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» (١).

وعن السَّائب بن خبَّاب (٢) قال: كُنْتُ لا أُصَلِّي إِلاَّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، وصَلَاةُ الرَّجُل فِي بَيْتِهِ نُورٌ (٢).

ففي هذا الحديث وهذا الأثربيانُ فضل صلاة النافلة في البيت وأنها نورٌ له، وذلك لأنَّ الصلاة بما فيها من ذكرٍ وقراءةٍ للقرآن من أسباب حصول البركة في البيوت وطرد الشياطين عنها، ولذلك حثَّ عليه الصلاةُ والسلامُ علَى إعمار البيوت بالصلاة في غير ما حديث، ومن ذلك قولُه على لا يُصَلَّوا في بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلاَتِكُمْ ولا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا "ف. فشبَه عَلَى البيتَ الذي لا يُصَلَّى فيه بالقبر الذي

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٤٧) برقم (٨٦)، وعبدالرزاق في المصنف (١/ ٢٥٧) بنحوه، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٦١) مختصرًا، ومن طريقه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التطوع في البيت، برقم (١٣٧٥)، كلَّهم من حديث عاصم بن عمرو البجلي عن نفر أو عن أحد النفر الذين سألوا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، به.

نَهُر أو عن أحد النفر الذين سألوا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، به. وفي إسناده عاصم بن عمرو، ويقال: ابن عوف البجلي الكوفي، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: صدوق. وكتبه البخاري في كتاب «الضعفاء» فسمعتُ أبي يقول: يُحوّل من هناك. وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقال الذهبيُّ: لا بأس به إنْ شاء الله. وقال ابنُ حجر: صَدُه قَنْ رُمْ من بالتشيع، وحديثُه عن عمد مرسا.

صَّدُّوقٌ رُميَ بالتشيع. وحديثه عن عَمر مرسل. انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٨)، والثقات (٥/ ٢٣٦)، وتهذيب الكمال (٣٣/١٣)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٦)، وتقريب التهذيب (ص٤٧٣). وفي إسناده جهالة هذا الرجل، أو هؤلاء النفر الذي المؤترة عَمْدًا

وقد رواه ابن ماجه في سننه، برقم (١٣٧٥) من طريق أخرى، وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٦٦) من حديث زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن عمرو البجلي عن عمير مولى آل عمر بن الخطاب قال: جاء نفرٌ من أهل العراق... فذكره. وعمير مولى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وُثِّق. وقال ابن حجر: مقبول. انظر: الثقات (٥/ ٢٥٤)، والكاشف (٣/ ٥٥٥)، وتقريب التهذيب (ص٧٥٤).

وقد اختُلف على عاصم بن عمرو في هذا الحديث فرواه كثيرٌ من الرواة عنه عن رجل أو عن النفر الذين سألوا عمر بن الخطاب. ورواه زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عاصم عن عمير مولى عمر أن نفرًا سألوا عمر بن الخطاب.

عَمَّرُ اللهُ الوَّالِيَّةُ عَمَّرُ بِلَ الْحَصَابِ. وذكر الدارقطني في العلل (٢/ ١٩٦) الاختلاف في طرق هذا الحديث ثيم قال: والْحَديثُ حَديثُ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْيِسَةَ وَمِنْ تَابِعَهُ. ورَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُعَاوِيَةٌ بْنُ قُرَّةً، قَالَ: حَدَّثِنِي أَحَدُ الرَّهُ طِ الثَّلَائَةِ الَّذِينَ سَأَلُوا عَمَرَ. وقدْ صحّحه ابنُ كثيرٍ بشواهدِه المتعدّدة. انظر: مسند الفاروق لابن كثير (ص١٢٨).

(٢) هو السائب بن خبّاب المدني، أبو مسكم، قيل: له صُحْبَةٌ. روى عن عمر بن الخطّاب وزيد بن ثابت، وروى عنه: محمد بن عمرو بن عطاء، وإسحاق بن سالم، وابنه مسلم بن السائب، أخرج حديثه ابن ماجه. قيل: تُوفّي سنة ثلاث وسبعين، وقيل: سنة سبع وسبعين. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٥)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٥٧٠)، وتهذيب الكمال (١٠ ١٨٤).

(٣) أُخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٦٠) وبنحوه عبد الرزاق في المصنف (١/ ٤٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كراهية الصلاة في المقابر، برقم (٤٣٢)، وكتاب

لا يتمكَّن الميِّتُ فيه من العبادة (١) والمقصود أن لا تكون البيوتُ مهجورةً من الصلاة فيها كالقبور، ولذلك نصَّ العلماءُ على كراهية إخلاء البيوت من الصلاة فيها، وقد بوَّب ابنُ خزيمة على هذا الحديث بقوله: بَابُ الْأَمْرِ بِصَلاةِ التَّطَوُّعِ فيها، وقد بوَّب ابنُ خزيمة على هذا الحديث بقوله: بَابُ الْأَمْرِ بِصَلاةِ التَّطَوُّعِ في الْبُيُوتِ، والنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْبُيُوتِ قُبُورًا فَيَتَحَامَى الصَّلاة فيهِ نَّ، وهَذَا الْخَبَرُ في الْبُيُوتِ، والنَّهْيِ عَنِ الصَّلاة في الْمَقَابِرِ (١). وقال ابنُ رجب: فدلَّ على أنَّ القبورَ ليس فيها صلاةً، وأنَّ البيتَ يُكْرَهُ إخلاؤه عن الصلاة، لما فيه من تشبيهِ بالمقابر الخالية عن الصلاة .

وهذا الحديثُ محمولٌ عند أغلب العلماء على صلاة النافلة؛ وذلك لأن النبي عليه قد سَنَ الصلواتِ في الجماعة، ورغَّب في ذلك، وتوعَّد من تخَلَف عنها بغيرِ عُذْرٍ (أ) قال القرطبيُّ: «مِنْ» هُنا للتبعيض، ويعني به النوافل؛ بدليل قوله عليه في الحديث الآخر:

"إذا قضى أحدُكم الصلاة في مسجده؛ فليجعلْ لبَيْتِه نَصِيبًا من صلاته" . وتَتِمَّةُ المحديثِ الذي ذكره القرطبيُ: "فإن الله جاعلٌ في بيته من صلاته خيرًا" . وقال النوويُّ: الصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ النَّافِلَةُ، وجَمِيعُ أَحَادِيثِ الْبَابِ تَقْتَضِيهِ، ولا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْفَرِيضَةِ ". ومما يُؤيِّد ذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: "... فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلاةِ صَلاةً المَرْءِ في بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ".

وإنَّما جُعِلَتْ صلاةُ النافلة في البيت خَيْرًا ونُورًا؛ لِكَوْنِها أَخْفَى وأَبْعَدَ مِنَ

التهجُّد، باب التطوع في البيت، برقم (١١٨٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، برقم (٧٧٧).

<sup>(</sup>١) انظر: عمدة القاري (٤/ ١٨٧).

<sup>(</sup>٢) انظر: صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة (٢/ ٢١٢).

<sup>(</sup>٣) انظر: فتح الباري لابن رجب (٣/ ٣٢٣).

<sup>(</sup>٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٧٦).

<sup>(</sup>٥) انظر: المفهم (٢/ ٢١٤).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، برقم (٧٧٨).

<sup>(</sup>٧) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ٦٧).

<sup>(</sup>٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب صلاة الليل، برقم (٧٣١)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، برقم (٧٨١).

الرِّيَاءِ وأَصْوَنَ مِنَ الْمُحْبِطَاتِ، ولِيَتَبَرَّكَ الْبَيْتُ بِذَلِكَ وتَنْزِلَ فِيهِ الرَّحْمَةُ والْمَلائِكَةُ ويَنْفِرَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ (١). قال أبو هريرة -رضي الله عنه-: «إِنَّ الْبَيْتَ لَيَتَّسِعُ عَلَى أَهْلِهِ وتَحْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ وتَهْجُرُهُ الشَّيَاطِينُ، ويَكْثُرُ خَيْرُهُ أَنْ يُقْرَأَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وإنَّ الْبَيْتَ لَيَضِيقُ عَلَى أَهْلِهِ وتَهْجُرُهُ الْمَلائِكَةُ، وتَحْضُرُهُ الشَّيَاطِينُ، ويَقِلُّ خَيْرُهُ أَنْ لَا يُقْرَأَ فِيهِ الْقُرْآنُ "`. وقد روى أبو هريرة -رضي الله عنه- مرفوعًا إلى النبي عَيْكَ اللهِ قوله: «لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ» ```. ولا شك أنَّ صلاة النافلة في البيت يتحقَّقُ فيها هذا المعنى؛ لأنه لا بدَّ فيها من قراءة القرآن، خصوصًا أنَّ صلاة النافلة يُشرعُ فيها الإطالة.

ومن المعاني التي جَعَلَتْ صلاةَ النافلة في البيت خَيْرًا ونُورًا؛ أنَّ فيها تعويدًا لأهل البيت على الطاعة، وتعليمًا لكيفية الصلاة، والتعليمُ بالمُعاينةِ أعظمُ من التعليم بالقول".

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ٦٧).

(٤) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٧٧)، والتمهيد (٢٢/ ٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه الدارميُّ في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، برقم (٣٥٥٦) من حديث مُعَاذُ بْنُ هَانِي كثير، حَدَّثَنَا عَرْبُ بْنُ شَدَّاد، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن أَبِي كثير، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عِنَانِ حَدِيثُ مُعَانِيَ عَلَى اللهِ هريرة رضي الْحَنَفِيُّ أَنَّ أَبَا هَرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ: ... فذكره، ورجالُ إسناده ثقات، وهو موقوقٌ على أبي هريرة رضي

وأخرجه بنحوه عبدالرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٨) عن عبدالرحمن بن سابط مرفوعا، وهو مرسل. ورُوي مرفوعًا إلى رسول الله الله على من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ولكنه لا يصح. انظر: علل الحديث لا بن أبي حاتم (٤/ ٩٠٥)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١٠/ ٢٢٩). (٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المساجد، برقم (٧٨٠).

#### الخاتمة

تبيَّن لنا من خلال هذه الدراسة عظيمُ شأنِ هذه العبادة، وعظيمُ أثرِها على حياة العبد، وأنها أعظمُ مصدرٍ للنور الذي يحتاجه العبد في دنياه وأخراه، فالصلاة موصوفة بأنها نور، فهي نورٌ لقلبِ صاحبِها وبصيرتِه؛ تُرشِدُه إلى الخير وتنهاهُ عن الفحشاء والمنكر، ونورٌ له في وجهه أيضًا في الدنيا ويوم القيامة، والوضوء للصلاة نورٌ للمتوضِّئين، وسِيما يُعرفون بها يوم القيامة، والمَشْيُ إليها في الظُّلم يستحقُّ به صاحبُه النورَ في مواقفِ يومِ القيامة، وأعظمُها عند المرور على الصراط، وبيوت الله التي تؤدَّى الصلاة فيها هي مصدر عظيمٌ لهذا النور، وأداءُ الصلاة في البيوت سببٌ للبركة وحصولِ النورِ فيها، والصلاة نورٌ لصاحبها في قبره، ونورٌ له كذلك يوم حشره ونشره.

وقد عرفنا أيضًا من خلال دراستنا لهذه الأحاديث؛ أنَّ بين نور الدنيا والآخرة تلازُمًا لا ينفكُ، ومما يدل على هذا التلازم قولُه تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الله لَهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور ﴿] فقد قيل في تفسير الآية: إنَّ من لم يجعل الله له نورًا يهتدي به في الدنيا؛ فإنه سيُحْرَمُ النُّورَ في الآخرة ('').

وقال سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِن رَحْمَتِهِ وَيَعْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ مِن رَحْمَتِهِ وَيَعْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحديد ۞] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ومُقَاتِلٌ: يَعْنِي عَلَى الصِّرَاطِ، كَمَا قَالَ ﴿ نُورُهُمْ مُنَا وَاللَّهُ عَلَى الصَّرَاطِ، كَمَا قَالَ ﴿ نُورُهُمْ مَا يَعْنِي عَلَى الصِّرَاطِ، كَمَا قَالَ ﴿ نُورُهُمْ مُنَا اللّهُ عَالَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعُلَامُ الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعُلَاقِ اللّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَامُ الْعُلَى الْعُلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعُلَى الْ

قال ابنُ القيِّم في تفسير هذه الآية: وفي قَوْلِهِ: ﴿ تَمْشُونَ بِهِ ﴾ إِعْلَامٌ بِأَنَّ تَصَرُّفَهُمْ وَتَقَلُّبَهُمُ اللَّذِي يَنْفَعُهُمْ إِنَّمَا هُوَ النُّورُ، وأَنَّ مَشْيَهُمْ بِغَيْرِ النُّورِ غَيْرُ مُجْدٍ عَلَيْهِمْ، وقيهِ أَنَّ أَهْلَ النُّورِ هُمْ أَهْلُ الْمَشْيِ في ولا نَافِعٍ لَهُمْ بَلْ ضَرَرُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ، وفِيهِ أَنَّ أَهْلَ النُّورِ هُمْ أَهْلُ الْمَشْيِ في

<sup>(</sup>١) انظر: المحرر الوجيز (٤/ ١٨٨).

<sup>(</sup>٢) انظر: تفسير البغوي (٥/ ٣٦).

محرّم ١٤٤٥ هـ

هَ كَالنَّالْتُوانِذُ لَلِّنَّا إِنَّالَاتُوانِدُ لَا لِنَّالُونِيِّ عَلَيْهُ النَّالُونِيِّ اللَّهُ

النَّاسِ، ومَنْ سِوَاهُمْ أَهْلُ الزَّمَانَةِ والإنْقِطَاعِ فَلا مَشْيَ لِقُلُوبِهِمْ، ولا لِأَحْوَالِهِمْ، ولا لِأَقْوَالِهِمْ، ولا لِأَقْدَامِهِمْ إِلَى الطَّاعَاتِ، وكَذَلِكَ لا تَمْشِي عَلَى الصِّرَاطِ إِذَا مَشَتْ بِأَهْلِ الْأَنْوَارِ أَقْدَامُهُم، وفي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَمْشُونَ بِه ﴾ نُكْتَةٌ بَلِيعَةٌ، وهِي أَنَّهُمْ يَمْشُونَ عَلَى الصِّرَاطِ بِأَنْوَارِهِمْ كَمَا يَمْشُونَ بِهَا بَيْنَ النَّاسِ في الدُّنْيَا، ومَنْ لَا نُورَ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْقُلَ قَدَمًا عَنْ قَدَم عَلَى الصِّرَاطِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْي أَحْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ'''.

وينبغي للمسلم تحصيلُ هذه الأنوار التي جعلها الله في الصلاة خصوصًا وفي سائر الأعمال عمومًا، حتى يهتدي في دنياه، ويسعدَ في أُخراه، ونسألُ الله -سبحانه وتعالى- أن يُوفِّقَنا للعمل الصالح الذي يرضيه عنَّا، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

<sup>(</sup>١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٤٤).

### المصادر والمراجع

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ.

الاستذكار، ليوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد على معوض، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طبية، ١٤٢٠هـ.

تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، 18٠٦هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ليوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

تهذيب التهذيب، لأحمد بن على بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج جمال الدين المِزِّي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر، ١٤٢٢ هـ.

جامع العلوم والحكم، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ.

الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤ هـ.

الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دائرة المعارف العثمانية.

سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

سنن أبى داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي.

- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
  - سنن النسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، دار المعرفة، ١٤٢٨ هـ.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٢٠٥٥هـ.
- شرح السُّنَّة، للحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
  - الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ.
- شرح صحيح البخاري، لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.
- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 8181هـ.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الجيل (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول ١٣٣٤هـ).
- العلل، لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ.
- علل الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ومحمد الدباسي، دار طيبة، ٥٠٤ هـ.
- العلل الكبير، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ٩ ١٤٠٩ هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الكتب العلمية، ١٨ ١٤ هـ.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
  - المحلى بالآثار، لعلى بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الفكر.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، الهند، ٤٠٤ هـ.
  - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد القاري، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
- المسند، لأحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
  - مُصنَّف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، دار القبلة بجدة، ٢٧ ١ هـ.

177

مصنف عبدالرزاق، لعبدالرزاق بن همَّام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ.

معالم التنزيل، للحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: عبدالرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.

معالم السُّنَن، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي، المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ.

المغنى، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ.

المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، لأحمد بن عمر القرطبي، دار ابن كثير، ١٤٣١هـ.

المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيى الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

موطأ مالك، لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: على محمد البجاوي، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.





\$



جزء في الرد على القاضي عياض السبتي في إنكار وجوب الصلاة على النبي على التشهد الأخير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي الخير بن منصور الشَّمَاخي السَّعْدي اليماني (٥٥٥ - ٧٢٩هـ)



د. نور الدين الحميدي

حَالَيْنَ الْمُنْ الْم

#### ملخص البحث

أحيط كتاب «الشفا» للقاضي عياض بضروب شتى من الاعتناء، وتُلقِّي، بالقبول والاحتفاء، وكانت بعض مسائله مثار نقد ونظر، ومن بين المسائل التي توجهت إليها بالنقد والمراجعة، ما حكاه القاضي عياض من استنكار على الإمام الشافعي في مسألة إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير، وهذا أمر نهض الشافعية للجواب عليه، وكان أول من تعقب على القاضي عياض هذه المسألة، أبو العباس الشماخي اليماني، أحد أئمة اليمن الميمون في الرواية والعلم، وقد وطأت لرسالة الشماخي بمقدمة حول احتفاء علماء اليمن بكتاب «الشفا»، كما أفردت المؤلف بترجمة تكشف عن ملامح حياته ومعالم نبوغه وإمامته، وأوردت من سلك نهْج الشماخي في الاستدراك على القاضي عياض ممن جاء بعده من الشافعية، وحففت النص الخطى بالضبط والتجويد قراءة وتعليقا.

الكلمات المفتاحية:

أبو العباس الشماخي - القاضي عياض - الشفا - الصلاة على النبي -التشهد الأخب.

## بش إلسَّالْ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِ الْحَالِيِّ السَّالِيِّ السَّالِيّ

#### المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد:

يبقى كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» من الكتب الشريفة التي حظيت بالعناية مذ تأليفه، فتعاطته الأيدي بضروب من الاحتفاء، واستشرفت إليه النفوس تَلْقُطُ دُرَّه و تَنُثُّ سِرَّه، وهذا معلوم مشهور بحيث يُعني عن البسط والإطالة، لكني أولجك إلى «الشفا» من باب بُهْم لم يُشْرع، وأُنْجِعُكَ منه رَوْضًا أُنْفًا لم يُقْرع، حسب ما أبداه الفتشُ والتقصِّي، وهو عناية علماء اليمن الميمون بـ «الشفا»، وهو ميدان تنفسح فيه مجاري البحث، ومقام تتسع فيه شعاب التنقير والنظر، ولا تأذن هذه الوريقات النازعة إلى الاختصار والاقتضاب، باتساع القول، وإرخاء عنان اليراع، إلا أني أجتزئ من طوله بجماع موادِّه وأصوله، وأقتصر من شعثه على عيون مسائله وفصوله.

وأول ذلك أن هذا الجُزَيْءَ الذي عُنينا بتحقيقه ونشره، أقدم توليف مفرد وقفنا عليه في نقد أحرف يسيرة من «الشفا»، مع أن الكتاب لم يدخل إلى بلاد اليمن إلا بعد إبطاء يسير، وهذا تفيده أسانيدهم في الكتاب؛ فهذا الإمام أبو الخير بن منصور الشماخي (ت٠٨٨هـ) (المولف يرويه، عن الإمام محمد بن إسماعيل الأبياري (الإمام محمد بن إبراهيم التلمساني (المولف عن الحافظين ابن جُبير الكناني (الكناني) عن ابن عيسى التميمي السبتي (الح) وقال

<sup>(</sup>١) تُنظر ترجمته في (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠) للجندي، و(العقود اللؤلؤية في أخبار الدولة الرسولية، ١/ ١٩٠) للخزرجي.

<sup>(</sup>٢) لم أهتد إلى ترجمته.

<sup>(</sup>٣) توفي سنة ٦٥٦هـ، تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام، ١٤/ ٨٣٧).

<sup>(</sup>٤) توفي سنة ٦١٤هـ، تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام، ١٣/٤١٧).

<sup>(</sup>٥) له ترجمة مقتضبة في (التكملة، ٢/ ٩٥١) لابن الأبار.

عَجَلَتُلُلتِّلُ الْمُلْكِنِّ لِلْبَيْفِيِّ

الأبياري: عن محمد بن إبراهيم التلمساني، عن ابنِ عُبيد الله الحَجْري (١٠) كلاهما، عن المؤلف (٢٠).

وأبو الخير الشماخي (ت ٦٨٠هـ)، أقدم عالم يماني بالأصالة والاستيطان يروي «الشفا» حسب ما اهتدينا إليه، وهو من صدور علماء اليمن وجلَّة أعيانها، له رحلة إلى الحج أخذ فيها عن بعض أصحاب أبي طاهر السِّلَفي بمكة "، مثل: ابنُ بنتِ الجُمَّيْزِي، وكان له فضلُ اعتناءٍ بنفيس الكتب ونوادر الأسفار، فأضحت مكتبته من أضخم وأنفس المكتبات بالقطر اليماني، أخبر عن ذلك الجندي فقال: توفي بعد أن جَمعتْ خزانتُه من الكتب، ما لم تجمعه خزانةُ غيرِه ممن هو نظيرٌ له، بحيث قالوا: كان فيها مئة أُمِّ سوى المختصرات ".

وأكد ذلك قرينُه الإمام المساميري الرَّبَعي حيث كان كثيرًا ما يقول: أبو الخير أكثر منى كتبًا، وأنا أكثر منه علمًا ( ).

ولم يكتف أبو الخير بجمع الكتب وحشدها، بل كان يتعاناها بالتصحيح والإصلاح، فقد قال الجندي عن ذلك: ولم يكن له في آخر عمره نظير بجودة العلم وضبط الكتب، بحيث لا يوجد لكتبه نظير في الضبط (١٠).

وقد بلغنا من ذلك تأليفٌ له دالُّ على اعتلائه رتبة رفيعة في ضبط الكتب

<sup>(</sup>١) توفي سنة ٩١هـ، تُنظر ترجمته في (تاريخ الإسلام، ١٢/ ٩٦٠).

<sup>(</sup>٢) عن نسخة يمانية نفيسة من «الشفا» محفوظة بمكتبة ولي الدين أفندي رقم (٧٦٦) بإستانبول، سيأتي وصفُها بإيجاز.

مني و المها بية ... السناد، إسنادًا آخر للعلامة نفيس الدين العلوي تلميذ أبي العباس الشماخي ونجد بإزاء هذا الإسناد، إسنادًا آخر للعلامة نفيس الدين العلوي: أروي كتاب «الشفا» إجازة عن والمؤلف-: قال شبخنا الإمام نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي: أروي كتاب «الشفا» إجازة عن والدي -رحمه الله- بحق روايته عن الإمام (الأشراقي) المذكور بحق روايته عن ابن تامتيت عن ابن الصائغ عن المؤلف.

وأرويه عن الشيخ الأمام سراج الدين عمر بن علي النحوي إجازةً كتبها إليَّ من مصر، وقال: أخبرنا يوسف الدلاصي، أخبرنا الإمام تقي الدين أبو الحسين يحيى بن الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن تامتيت اللواتي، عن الشيخ أبي الحسين يحيى بن محمد بن علي الأنصاري، عرف بابن الصائغ عن المؤلف القاضي عياض، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

<sup>(</sup>٣) وإذا تحصَّل لأبي الخير الشماخي إجازة عامة من أحد أصحاب السِّلَفي، فتكون روايته لـ«الشفا» بواسطتين فقط، وهو سندُّ أعلى مما سبق؛ لأن أبا طاهر السِّلَفي والقاضي عياض تدبَّجَا معًا بالإجازة العامة مكاتبة.

<sup>(</sup>٤) (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠).

<sup>(</sup>٥) (قلادة النحر،٤ / ٣٨٦).

<sup>(</sup>٦) (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠).

وتصحيحها، وهو كتابه «عمدة القوي والضعيف الكاشف لما وقع في وسيط الواحدي من التبديل والتحريف» (۱) فلا شك أن أبا الخير من أوائل من جلب كتاب «الشفا» إلى اليمن أو أولهم، لما غُرف به من العناية بالكتب وتتبعها، وقد آلت مكتبته لابنه أبي العباس أحمد -المؤلف-، وتأدَّتْ إلينا نسخة يمانية نفيسة منقولة عن نسخة حافظ اليمن نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي التّعِزِّي (ت ٥٢٨هـ) (١) نقلها عن نسخة والده محدث اليمن إبراهيم بن عمر العلوي (ت ٧٥٧هـ)، ووالده هذا تخرَّج في الحديث والرواية على أبي العباس الشماخي -المؤلف-.

ونسختُنا المعتمدة في تحقيق هذا الجُزَيء منقولة عن نسخة بخط الإمام إبراهيم بن عمر العلوي التي نقلها عن نسخة المؤلف وسمعها عليه، واقتران هذا الجزء بنسخة «الشفا»، مفيد أنَّ نُسَّاخ اليمن كانوا يحرصون على تذييل «الشفا» بهذا الرد، أو أن نسخة «الشفا» التي اعتمدتْ في النساخة كان هذا الجزء بآخرها، وهذا لا ينفي العناية بالجزء استقلالا، كما تدل عليه النسخة (ز) التي تضمنت استمرار سماع الجزء، وانتشار اعتماده في مجالس الرواية والتحديث زمنًا بعد وفاة المؤلف، كما سيأتي التنصيص عليه.

وثاني منقبة استبدَّ بها أعلام اليمن السعيد؛ أنهم أول من ألف في شرح «الشفا» وضبط ألفاظه وبيان غريبه من المشرقيِّين، وأعني منهم الإمام الأديب الوزير تاج الدين أبا المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ثم المكي، المصري وفاة سنة ٧٤٣هـ(١)، حيث ألف كتابه «الاكتفا في شرح غريب ألفاظ الشفا»(١)، وقال عنه العلامة عبد الحي الكتاني بعد ذكره: ولعله أول من كتب عليها(١).

ولا أُجيل اليراع في التعريف بهذا الشرح، إذ لذلك مقام آخر، لكن الأديبَ

<sup>(</sup>١) صدر بتحقيق: أحمد أبو سالم، دار الكتب العلمية، ٢٠١٩م.

<sup>(</sup>٢) تُنظر ترجمته في (الضوء اللامع، ٣/ ٢٥٩) للسخاوي.

<sup>(</sup>٣) تُنظر ترجمته في (الدرر الكامنة، ٣/ ١٠٢)، و(العقد الثمين، ٤/ ٤٥٥).

<sup>(</sup>٤) له نسخ عديدة، منها نسخة دير الإسكوريال ١٧٩٥ وكوبريلي ٣١٢٣.

٥) (المدخل إلى الشفا، ١٣٣).

عبد الباقي اليماني كان ذا اختصاص بـ «الشفا»، وحفّه برعاية زائدة، يفيد ذلك ما وقفنا عليه من تقييدات -بعضها مزبور بخطه والآخر مرويٌّ عنه - تحفل بالثناء على «الشفا»، منها الشهادة المستجادة البليغة التي قيَّدها في آخر نسخة الحافظ الرحلة اليماني محمد بن عبد الله بن الشماخ بن أَنْعَم اليماني، وهي نسخة جليلة حفيلة "، سنلِمُّ بوصف وجيز لها قريبًا، فقد أَطْلَعَ محمدُ بنُ الشماخ اليماني شيخه الأديبَ تاج الدين على جهده الحفيل، فحبَّرها بوشْي رائق من نثره، ازدادت به النسخة علوًّا ونفاسة، ونصُّ شهادته:

### [ق ٢٨٣/ ب] الحمد لله وله المنة؛

تصفّحتُ هذا الكتاب، المؤذنَ رقْمُهُ بشرف الكُتّاب، فلله درُّ راقم سطوره، ومحرِّرِ ألفاظ مسطوره، أبرز تلك العرائس في حلل زاهرة زاهية، آمرة غيره بنسج منواله ولمن لم يحسن مثله ناهية، أعرب تلك الألفاظ، وأخذها عن السادة الحفاظ، تسرح العيون في رياضها المونقة، وتجتني الأفكارُ ثمارَ أغصانها المعرقة، بهر صورة ومعنى، وحاز من الجمال فرادى ومثنى، ومتى برزت العقيلة في حلل مُذْهَبة، وملابس لرَيْنِ القلوبِ مُذْهِبة، كانت أعلقَ بالخواطر، وأشهى إلى النواظر، على أن كتاب «الشفا» كالمليحة المستغنية بجمالها، المُعْجبة عن تعاطى الدلال بدلالها: [البسيط]

تَغْنَى المَلِيحَةُ عَنْ حَلْيٍ وعَنْ حُلَلِ

ولله درُّ من قال: [الوافر]

لَبِسْنَ السَوَشْنَ لِل مُتجمِّلاتٍ ولكنْ كَنْ يَصُنَّ به الجَمالا ولم يقصد ناسخ هذا السفر المُسْفِر عن صباح الجلالة، المتَّخِذِ داراتِ البدر المنير له هالة، إلا أن تكون مناقب سيد البشر في مثل كمائم الزَّهَر، نزهة الأبصار والنظار، مرقومة بمُذاب النُّضار، أثابه الله على قصده، ووفر له من المثوبات

<sup>(</sup>١) أعنى نسخة أحمد الفاتح رقم (١٠٣١).

جوائز رِفْده، فلقد أبدع فيما رقم، وأتقن فيما حكم، ضاعف الله له الثواب، وجعله لشرف هذا الكتاب، ممن يتناول بيمينه الكتاب.

زبر هذه الحروف، أفقرُ عباد الله إلى الغفران: عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد المحيد بن عبد الله ونعم الوكيل. وهذه صورة الإشادة بخطه:



عَالَيْكُ إِنَّ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ وَتَّنَّا

ومما هو مُكَتَتب على ظهر نسخة يمانية أخرى عتيقة"، أبيات للأديب عبد الباقي اليماني في مدح «الشفا» ومؤلفه، وهذا نص التقييد بتمامه:

قال الوالد -أي: إبراهيم بن عمر العلوي- رحمه الله: ناولني هذه الأبيات الصنو الإمام بهاء الدين عبد الله بن شيخنا الإمام جمال الدين محمد بن أحمد بن خلف الأنصاري شهر بالمطرى رئيس المؤذنين بالحرم الشريف النبوي، صلى الله على مُشرِّفه ساكنه وسلَّم، قال: أنشدنا سيدنا ومولانا وشيخنا العلامة فريد المناقب نادرة الزمان تاج الحق والدين عبد الباقي بن عبد المجيد بسط الله ظله: [السبط]

> هذا الشِّفاءُ شِفاءُ القَلْبِ مِنْ أَلَم مُهذَّبُ اللَّفْظِ مَيْهُ ونُ نَقِيبَتُهُ يُهْدَى إلى شَرَفِ المُخْتارِ مِنْ [حَصِر] كأنَّه القَمَرُ الزَّاهي بطَلْعَتِهِ حَسْبى به عُــدَّةً في كُـلِّ حادِثَـةٍ سَقَى عِياضًا من الغُفْرانِ دِيمَتُهُ

ما فيه شيءٌ من التَّحْريفِ لِلْكَلِم بِمَا حَوَى دُرْجُهُ مِنْ جَوْهَرِ الحِكَمَ هِدايةً دُونَها نارٌ علَى عَلَم يُسزِيبلُ ما كسانَ للإلحادِ مِسنْ ظُلَمَ تَأْتِي فَوارِضُها بالشَّيْبِ والهَرَمَ فهُ وَ الخليقُ من الخلَّاقِ بالدِّيَم

وأشكُّ هل قرأها عليَّ كلُّها أو بعضَها، كتب: إبراهيم بن عمر العلوي.

وأنا أرويها عن والدي إجازةً ووجادةً، وكتب: سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي عفا الله عنه. نُقِل من خطه.

ومن أشعار اليمانيِّين المُثْبَتَةِ على النسخة السابقة أيضًا، ما نصُّه:

قال سليمان بن إبراهيم العلوي: وجدتُ ما مثاله بخط قائله الإمام العالم الحافظ محمد بن موسى الذوالي إمام وقته وفريد عصره نفع الله به: [السريع] للهِ ذُو الفَضْل المُسَمَّى عِياضٌ خيرُ إمام حاز عِلْمًا وخاضْ صَنَّفَ في فَضْلِ النبيِّ الشِّفَا ولم يَكُنُ صَنَّفَه قبلُ ماضْ

<sup>(</sup>١) نسخة ولى الدين أفندى السابقة.

<sup>(</sup>٢) كذا قرأتها.

سِفْرٌ حَوَى لِلْمُصْطَفَى ما حَوَى كُلِّ بِمَا فيه مُ قِرٌ وعَاضْ ('' حتَّى غَدَا مُشتَهِرًا فَضْلُه وأَحْرَزَ الفَحْرَ الطُّوالُ العُراضُ ('' فاشْدُدْ يدَ العَرْم بِهِ تَسْتَقِلْ ثُمَّ اقْضِ مِنْ أَمْرِكَ ما أنتَ قاضْ

وأسفرتِ النسختان الجليلتان المُعَوَّل عليهما، عن عناية أعلام اليمن بانتساخ «الشفا» انتساخا مُجَوَّدًا متقنا، رائقًا مُنَمْنَمًا، كما جرت عادة الأمة الإسلامية في الكتب الشريفة التي تلي كتاب الله تعالى في المرتبة مثل: الصحيحان والموطأ والسنن ودلائل الخيرات وشبهها، مما رُوعي في انتساخه نهجًا فارِدًا، مباينًا لما هو معهود في باقى الكتب والمنتسخات.

فنلفي هاتين النسختين قد شُحِنَتْ حواشيهما ببيان فروق الروايات عن القاضي عياض في كتابه «الشفا»، مما يُبْدي تعدد الطرق التي تحصَّلتْ لديهم في رواية الكتاب، فنسخة ولي الدين نُسختْ على الأرجح بدمشق سنة ٥٧هـ، كما ورد في قيد فراغ النَّسْخ، ونصُّه في الورقة ١٧٦:

تم الكتاب المبارك المسمى بـ «الشفا في شرف المصطفى» على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى رحمته: أبو بكر بن محمد بن زين الدين عمر (المغير والده) بالجامع الأموي، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له ولهم بالمغفرة والرحمة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وذلك في خامس عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وسبع مئة.

ثم غُرِّبتْ هذه النسخة إلى اليمن، فقوبلتْ على حافظ اليمن في زمنه نفيس الدين العلوي، ونقل منها الحواشي والتعليقات، وأثبتها في هذه النسخة، حيث قال القائم على المقابلة ونقل التحشية في الورقة ١٧٧:

كَمُل هذا الكتابُ تحشيةً في ليلة الجمعة رابع شهر جمادي الأولى من سنة سبع وتسعين وسبع مئة على نسخة الفقيه نفيس الدين سليمان بن إبراهيم

<sup>(</sup>١) عاض: أي: عاضٌ وحريصٌ على ما فيه من العلم، والكلمة غيرُ واضحةٍ في الأصل، وأقربُ قراءةٍ لها: «أو عياض»، لكن الوزن مكسورُ بها.

<sup>.</sup> (٢) الطُّوال العُراض: كذا ضُبطت الكلمتان في الأصل. والطُّوال بضَمِّ الطاء: الطويلُ، والعُراض بضَمِّ العين: بمعنى عَرِيض، من الفعل عَرُضَ يَعْرُضُ.

هَ كَاتُأَلِّتُوا شِلْلِتَكُونِي،

العلوي، غفر الله له ولوالديه ولمالك الكتاب ولمُحَشِّيه وناسخه والقارئ فيه ووالدي أجمع والمسلمين أجمعين.

ثم نجد قيد قراءةٍ على الحافظ نفيس الدين العلوي، صرح فيه بتعدد أسانيده إلى الكتاب، فقال: ولى فيه طرقٌ كثيرة، وأرويه عن مشايخ عدة ``.

ونُقَفِّي بنسخة يمانية ثانية؛ تَعانَى صاحبُها انتساخَها على أمهات نُسَخ «الشفا» بالمشرق، وهو شمس الدين محمد بن عبد الله بن الشماخ بن عثمان بن أنعم اليمني، انتهى من انتساخها ومقابلتها وتصحيحها سنة ٧٣٨هـ، وكان انتساخه لهذه النسخة بدمشق، واعتمدها في سماع الكتاب على جلَّة المحدثين وصدور الحفاظ، على رأسهم الإمام الحافظ جمال الدين المزى (ت ٧٤٧هـ)، وقد تقدم من كلام الأديب عبد الباقي اليماني في مدح النسخة والترفيع منها، ما يغني عن التطويل، ومن أعيان المحدثين الذين اعتمدوا هذه النسخة في تحمُّل الكتاب، وتدبَّجَتْ طروسُه بخطِّه، الحافظ الشمس السخاوي (ت ٩٠٢هـ). فهذا طرف مقتضب عن عناية علماء اليمن المَيْمُون بكتاب «الشفا»، وما تفردوا به من الشرف والسبق في مضمار الاحتفاء بالجناب النبوي، والتهمُّ م بالكشف عنه وإظهاره وحياطته، والتفنن في ذلك روايةً ونقدًا ونَسْخًا ونَظْمًا.

### ترجمة المؤلف":

تبقى تراجم علماء اليمن البلديِّين -ممن لم يرحلوا عن موطنهم- قليلة المصادر، وتَبِضُّ -على قلَّتها- بالإفادة، ونظير هذا أعلام المغرب العُدُويِّين، فكثير منهم على جلالتهم وإمامتهم تبقى تراجمهم أقرب للندرة والاختصار، والمقصود بالتعريف في هذا المحل، هو:

أحمد بن أبي الخير بن منصور بن أبي الخير الشَّماخي السعدي نسبًا والحضرمي بلدًا، ثم الزَّبيدي، يكني أبا العباس، ويُلقَّب شهاب الدين، وهذا

<sup>(</sup>١) الورقة: ١٧٦.

<sup>(</sup>٢) مصادر ترجمته: (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠) لتلميذه أبي عبد الله الجندي، و(البدايـة والنَّهايـة، ١٨/ ٣١٤) لأبـن كثيـر، و(العقـود اللَّؤلؤيـة، ٢/ ٥٢)، و(بغيـة الوعـاة، ١/ ٣٠٦) للسيوطي، و(قلادة النحر، ٦/ ١٩١) لبامخرمة الهجراني، و(درة الحجال،) لابن القاضي.

اللقب هو الرسم الجاري فيمن اسمه أحمد، بينما لقّبه الحافظ ابنُ كثير بشرف الدين، وكذا صنع تلميذه إبراهيم بن عمر العلوي، عندما روى عنه جزء قصة آمنة بنت وهب في حملها بالنبي الله الله الله وهذا يدل على تكنيته بالكنيتين معًا، كما جرى تلقيبُه بشرف المحدثين "، لشفوفه في علم الحديث ببلاده.

أما مولده ففي نهار الأربعاء تاسع عشر صفر من سنة ١٥٥ه، حيث تربَّى في حضن والده محدث الديار اليمنية وحافظها أبي الخير الشماخي، وقد تم التنبيه على عنايته بالكتب وتحصيل نفائسها ونوادرها، فلا شك أن ابنه أبا العباس نشأ في كنف العلم والرواية، فتطبَّع بالعلم، خاصة حب الرواية والحديث، وبهذا كان والده أول شيخ أخذ عنه وسمع منه، وله مشايخ آخرون، أفاد الحافظ ابن كثير بكثرتهم وحفالتهم، فقال: روى عن المكيِّن وغيرهم، وبلغت شيوخه خمس مئة أو أزيد".

ولكن لم يرد التنصيص عليهم في مصادر ترجمته، وأنبأ المؤرخ أبو محمد بامخرمة اليماني بذلك قائلًا: وأخذ عن أبيه وغيره من الأئمة الثقات (١٠٠٠).

وحاولتُ الوقوف على تسمية بعض مشايخه، فلم أهتد سوى إلى شيخ واحد، يروي عنه جزءًا في قصة حَمْل آمنة بنت وهب بالنبي عَلَيْهُ، وهو محدث الحجاز الإمام محب الدين الطبري المكى الشافعي (ت ١٩٤هـ) (٥).

وقد أجمع كلَّ من ترجم لأبي العباس على أنه تخرج بوالده في علوم الحديث والرواية، وهذا ظاهرٌ لمن وقف على فهرسة العلامة الشوكاني (٢) فمَدارُ أغلب مروياته على أبي العباس الشماخي عن والده، فلهذا قال العلامة بامخرمة في

<sup>(</sup>١) نسخة لا له لي رقم ٢٢٥، الورقة ٨٠/ ب.

<sup>(</sup>٢) ورد هذا في النُّسَخ الثلاثة المعتمدة.

<sup>(</sup>٣) (البداية والنهاية، ١٨/ ٣١٤).

<sup>(</sup>٤) (قلادة النحر، ٦/ ١٩١).

<sup>(</sup>٥) تقدم سوق بياناته.

<sup>(</sup>٦) المنعوتة بـ «بإتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر».

حَجَلَةُ النَّاكُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ

ترجمة أحد أحفاد المؤلف: وإلى جد أبيه أحمد -أي: المؤلف- تنتهي أسانيد المحدثين في اليمن "`.

فهذا البيت العلمي هو مَحَزُّ الأسانيد اليمانية، فعليه تَرد وعنه تصْدُر، خاصة الإمام أبا الخير الشماخي"، إذ ولده أحمد لم أقف على روايته عن غير والده، وقد أفاد الجندي أن شيخه أيا العباس خلّف أياه بعد وفاته في الإمامة والمكانة بزَبيد، بحيث غدا مقصو دًا من جهات اليمن وأقطاره، للسماع عليه والحمل عنه، فكثُرتْ تلاميذه وتزايد المُفيدون منه، ومن تلاميذه الآخذين عنه: أبناؤه الذين أخبر عنهم العلامة المؤرخ الجندي بقوله: ولأحمد أولادٌ يترشحون لإقراء الحديث.

وأكد هذا العلامة بامخرمة قائلًا: وكان له عدة أو لاد رؤساء نجباء، وانتشرت ذريته بزبيد، وهم بيتُ رئاسة وعلم في الحديث وغيره".

فنحنُّ نتكلم عن بيئة يمانية زَبيدية أصيلة في العلم، مكينة في الوجاهة، حَريَّة بالتتبُّع والدارسة.

ومن طلبته: الحافظ المؤرخ أبو عبد الله الجندي اليماني (ت ٧٣١هـ)، نصَّ على ذلك في ترجمته، وقال: عنه أخذتُ «شعار الدين» للخطابي، وبعض «الأربعينات»، وأجاز لي بإجازة عامة (.)

وممن قصده للسماع عليه؛ الملك المُؤيَّد داود بن يوسف الرسولي (ت ١ ٧٢هـ) (السنن) لأبي داود في سنة ثلاث عشرة وسبع مئة (...

ومن أشهر تلاميذه الذين أبقوا اتصال الأسانيد إليه: الحافظ المحدث برهان

<sup>(</sup>١) (قلادة النحر، ٦/ ٣٤٥).

<sup>(</sup>٢) يمكن تجميع مشيخته من فهرسة الشوكاني وغيرها.

<sup>(</sup>٣) (السلوك، ٢/ ٣٠).

<sup>(</sup>٤) (قلادة النحر، ٦/ ١٩١).

<sup>(</sup>٥) (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠).

<sup>(</sup>٦) تُنظر أخباره في (العقود اللؤلؤية في أخبار الدولة الرسولية).

<sup>(</sup>٧) (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠).

الدين إبراهيم بن عمر العلوي التعزي الحنفي (ت ٧٥٢هـ) () فهو قد حمل هذا الجزء مع غيره رواية عن المُتَرُّ جَم، وانتصب لإسماعه وروايته، كما سيأتي بيانه، وكان ابنه محدث اليمن في زمنه نفيس الدين سليمان، امتدادًا لوالده في نَشْر مرويات أبي العباس الشماخي وتراثه والحفاظ عليها نَسْخًا وتحَمُّلًا.

ومن عِلْيَة الواردين عليه: مقرئ اليمن وإمامُها في هذا الفن، موفق الدين علي بن شداد الحميري الشافعي (ت ٧٧١هـ)

ونكتفي بهذا القَدْر في بيان كُثْرِ طلابه، إذ نصَّ على ذلك بامخرمة حيث قال: وعنه أخذ كافة علماء اليمن؛ كالفقيه إبراهيم بن عمر العلوي، وإبراهيم بن محمد الوزيري، والمقرئ على بن شداد، وغيرهم ممن لا يُحْصَى كثرةً ".

وأسُوقُ من تحليات العلماء له نُبَذًا موجزة، حيث قال عنه الخزرجيُّ: وكان فقيها عالما عاملا، وهو شيخ مشايخ الحديث باليمن، وأحد أعلام الزمن، وكان موصوفًا -هو ووالده- بجودة الضبط والإتقان، وعنهما انتشر علم الحديث (أ).

ودبَّجه الحافظ ابن كثير بقوله: محدث اليمن،... وكان رُحْلة تلك البلاد ومفيدها الخيِّر، وكان فاضلا في صناعة الحديث والفقه وغير ذلك (٠).

وحلاه تلميذه الجنديُّ بقوله: وهو شيخُ الحديث في البلد والبلاد، وأحد أعان الأفراد (١٠).

وأما وفاة المُتَرَّجَم له، فقد كانت بعد مرض أقعده عن القيام سنتين قبل وفاته، ثم قضى نَحْبَه يوم الثلاثاء منتصف ربيع الأول سنة ٧٢٩، فأقبل على مولاه تعالى وقد خدم الأمة الإسلامية بحفظ الحديث النبوي وروايته ونشره وإشاعته، رضى الله عنه ورحمه.

<sup>(</sup>١) (العقود اللؤلؤية، ٢/ ٨١).

<sup>(</sup>٢) (قلادة النحر، ٦/ ٢٠٩)، و(الدرر الكامنة، ٤/ ٣٩).

<sup>(</sup>٣) (قلادة النحر، ٦/ ١٩١).

<sup>(</sup>٤) (العقود اللؤلؤية، ٢/ ٥٢).

<sup>(</sup>٥) (البداية والنهاية، ١٨/ ٣١٤–٣١٥).

<sup>(</sup>٦) (السلوك في طبقات العلماء والملوك، ٢/ ٣٠).

## مسألة وجوب الصلاة على النبي عَلَيْ في التشهد الأخير:

أَتَغَيَّا في هذا الموطن عرض مراحل الخلاف في هذه المسألة، لا تفصيل القول في أدلة المناصرين والمخالفين، إذْ نَعْتُ الإمام الشافعي بالتفرُّد في هذه المسألة قديم، والقاضي عياض مُتَّكِلُ على أئمة الاجتهاد والنظر قبله، ومَنْ تأمَّل كلامه ألفاه يُحيل في وصف الإمام الشافعي بالتفرُّد على الطحاوي الحنفي وابن جرير الطبري وبكر بن العلاء القشيري المالكي والخطابي الشافعي وغيرهم، ونسب المبالغة في الإنكار على الإمام الشافعي في هذه المسألة إلى جماعة من العلماء "، ثم عرض لبيان ضعف هذا القول باختصار، لكن لمَّا كان كتابُ «الشفا» بالمحل المعلوم، وطبَّقتْ شهرته أرض المعمور، كبُر على مُتأخِّري الشافعية أن يُجْرِيَ القاضي عياض لهذه المسألة في هذا الكتاب الشريف الجليل في الشافعية أن يُجْرِي القاضي عياض لهذه المسألة في هذا الكتاب الشريف الجليل

وهذه نُتَفُّ من كلام الإمام ابن جرير الطبري في الرد على الإمام الشافعي، حيث قال: وإنما قلنا الأمر الذي أمر الله به -جل ثناؤه- من الصلاة على النبي في كتابه بمعنى الندب، لإجماع جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة، على أن ذلك غير لازم فرضًا أحدًا، حتى يكون تاركه من ذلك في حال أخرى".

ثم أشار ابنُ جرير إلى مذهب الإمام الشافعي بقوله: فإن قال: وكيف يُدَّعى من الأمة إجماعًا على ما قلت، وقد علمتَ أن بعض المتأخرين كان يزعم أن ذلك فرض واجب في الصلاة، وأن من تشهد التشهد الآخر من صلاته،...".

ثم حمل صنيع الإمام الشافعي في القول بهذا الرأي على مَحْمَلَيْنِ، لا يخلوان من الشدة والحط أن أُعرِضُ عن إيراد كلامه لطُوله، وأجتزئ منه قوله: فإن الاختلاف بين السلف من أهل العلم في انقضاء صلاة المصلي، وتمامها إنما كان

<sup>(</sup>١) قال القاضي عياض: وشنعوا عليه الخلاف فيها منهم الطبري والقشيري، وغير واحد.

<sup>(</sup>٢) (تهذيب الآثار، ٢٢٨).

<sup>(</sup>٣) (تهذيب الآثار، ٢٢٩).

<sup>(</sup>٤) يُنظر (تهذيب الآثار، ٢٢٩ - ٢٥٨).

على أقوال أربعة لا خامس لهن، حتى حدث الذي وصفتُ مقالتَه، المُعترضُ قولَ أمةِ محمد على التخطئة، الزاعمُ أن صلاةً كلِّ من صلى قبل إحداثِه القول الذي قاله، كانت فاسدة، إلا أن يكون صلاها على ما حكينا عنه من قوله،...(".

وقد بوَّب الحافظ أبو جعفر الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بقوله: «بيان مُشْكِل الوجه فيما ذكرناه من الاختلاف في الصلاة على النبي في آخر الصلوات هل هو فرضٌ لا تجزئ الصلاة إلا به؟ أو هو من السنن المأمور بها في الصلوات التي تُجزئ وإن لم يؤت بها فيها؟» (٢٠).

وردّ على الشافعية في هذه المسألة بإنصاف دون تشنيع وتشديد بخلاف ابن جرير، وكذلك صنع في كتابه «أحكام القرآن» ، ونجد الإمام أبا بكر ابن خزيمة الشافعي ينتصر لمذهبه على طريقة المحدثين حين بوَّب في كتابه «الصحيح» بابًا سمَّاه بـ «صفة الصلاة على النبي على في التشهد، والدليل على أن النبي النها إنما سئل: قد علمنا السلام عليك، وكيف الصلاة عليك في التشهد».

وأورد حديثًا واحدًا، هو أقوى ما تمسّك به الشافعية في الباب، ومن الشافعية الذين تصَدَّوْا للرد على دعوى تفرُّد الإمام الشافعي بهذه المسألة وشذوذه فيها، الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه «الخلافيات» أن حيث ترجم لهذه المسألة بقوله: «والصلاة على النبي علي فريضة في التشهد الأخير، وركن من أركان الصلاة» أن مساق من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين طرفًا، أعقبه بقوله: فهذا عن الشعبي يُبطِلُ قولَهم: إن العلماء لم يقولوا في هذه المسألة بوجوب الصلاة على النبي النبي مذهبكم ().

<sup>(</sup>١) (تهذيب الآثار، ٢٤١).

<sup>(</sup>٢) (شرح مشكل الآثار، ٦/ ١٧).

<sup>(</sup>٣) (أحكام القرآن، ٢/ ٤٨٢).

<sup>(</sup>٤) (الصحيح، ١/١٥٣).

<sup>(</sup>٥) وتمام العنوان: «الخلافيات بين الإمامين أبي حنيفة والشافعي».

<sup>(</sup>٦) (الخلافيات، ٣/ ١٩٥).

<sup>(</sup>٧) (الخلافيات، ٣/ ٢٠٣).

محرّم ١٤٤٥ هـ

وعبارة الإمام أبي بكر ابنِ المنذر تفيد تفرُّدَ الشافعي بهذا('') بل هذا الإمام أبو سليمان الخطابي الشافعي، يصرح بأن إمامه الشافعيَّ تفرد بهذا الرأي، وأن لا قدوة له فيما ذهب إليه"، لكن يُتَعَجَّب من متأخري الشافعية إذ توجهوا بردودهم إلى القاضي عياض خاصة، مع أن التشنيع على الإمام الشافعي صادر من علماءَ متقدمين، ومشهور عنهم، ومبثوث في كتبهم، وصنيع القاضي عياض - في جلِّه - نقل وحكاية، وإن أبدى المخالفة لرأي الإمام الشافعي، وبهذا تدرك مجانبة الحافظ القطب الخيضري الدمشقي الشافعي (ت ٨٩٤هـ) للصواب، عندما عنون كتابه بـ «زَهْر الرِّياض في ردِّ ما شنَّعهُ القاضي عياض، بسبب إيجاب الصَّلاة على البشير النذير، في التَّشَهُّدِ الأخير»، فهو دالَّ على أن المخصوص بالرد هو القاضي عياض، وقبله صنع مؤلف هذا الجزء المحقَّق عندما تم التنصيص في العنوناتِ المُثْبَتَة على النُّسَخ الخطية على اسم القاضي عياض، وهذا مُصَرَّحٌ به في تقدمة جزئه.

وعلَّة ذلك كما سبق التنبيه عليه، أن كتاب «الشفا» تقَيَّل ذروةً لا تُنال بيَدِ ولا نَشَب، فاستثقل متأخِّرُو الشافعية أن هذا الكتاب الذي دخل كلَّ بيتٍ، وحازَه كلُّ عالم وعاميٌّ وأميرِ ومأمورٍ، وعُقدتْ لقراءته المجالس السلطانية والمحافل المشهودة، وتغالى الناس في نَسْخِه بضروبِ شتَّى، أن يشتمل في طيِّه هذا الرد على الإمام الشافعي، وحكاية ما عابه عليه العلماء من التفرد والشذوذ.

وكتاب القطب الخيضري من الكتب التي نبُّه عليها العلامة عبد الحي الكتاني رحمه الله" ، إلا أن هذا الجزء الذي أحققه من فوائته، وهو -حتى الآن-أوَّل ما أُلِّف في الرد على القاضي عياض في هذه المسألة، ومن فوائته كذلك؛ أن الحافظ أبا الفداء ابن كثير الدمشقى الشافعي (ت ٤٧٧هـ) ألف ردًّا على القاضي عياض، وقد أخبر عن ذلك بقوله: وقد ادعى بعضُهم أن الشافعي، رضي الله

<sup>(</sup>١) (الأوسط، ٣/ ٣٨٥)، ونقله القاضي عياض في «الشفا»، ونصُّه: «وهو قولُ جُمَل أهل العلم، إلا الشافعي رضي الله عنه، فإنه كان يوجب على المصلي إذا ترك الصلاة على رسول الله عنه الإعادة».

<sup>(</sup>٢) (الشفا، ٢/ ٦٣).

<sup>(</sup>٣) (المدخل إلى كتاب الشفا، ٢٠٨).

عنه، تفرَّد بهذا المذهب دون العلماء، ولا سلف له فيه، وليس كما قالوا،... وقد أفردتُ في ذلك مصنفًا (١٠).

والعجبُ من القطب الخيضري أنه لم يُشِرْ إلى مصنَّف الحافظ ابنِ كثير، على عادته في الإشارة إلى من سبقه فيما يقصده من التأليف، فلعله لم يقف عليه وإن كان بلديَّه، وعدم علمه برَدِّ أبي العباس الشماخي اليماني أولَى، فهؤلاء ثلاثة علماء من متأخري الشافعية، ألَّفُوا في الرد على القاضي عياض السبتي. وأما خوض الخالفين ضِمْنًا وعرَضًا بعد هؤلاء الثلاثة المذكورين في هذه المسألة، دفاعًا عن القاضي عياض أو ردًّا عليه، مما أطال فيه العلامة عبد الحي الكتاني بما يُغني عن تكريره. ولم يتفرد المشارقة بالتعقب على القاضي عياض في هذه المسألة، بل كان لأحد المغاربة حَوْمٌ في هذا المضمار، حيث ألف العلامة الفقيه عمر بن عبد الرحمن الجزنائي الفاسي (كان حيًّا سنة ١٩٩ه) رسالة لطيفة، انتقد فيها على القاضي عياض مسألتين؛ مِنْ بينهما هذه المسألة، وانتصب له أحد أصحابه وأقرانه من علماء فاس، فألَّف ردًّا عليه لقبه بـ«الإعلام للقريب والنائي في الرد على الجزنائي»، وهذا الرد أيده العلامة أبو العباس الونشريسي (ت ١٩٤٩هـ) بحواش تعضده وتعززه، وقد أورد الرد مع نص المردود عليه بتمامه، العلامة أبو العباس المقري (ت ١٩٤٩هـ)"، وأبان عن شغل الساحة بتمامه، العلامة أبو العباس المقري (ت ١١٤هـ)"، وأبان عن شغل الساحة بتمامه، العلامة أبو العباس المقري (ت ١١٤٠هـ)"، وأبان عن شغل الساحة الثقافية والفكرية المغربية بعض الإشكالات الواقعة في كتاب «الشفا».

### حول رد الحافظ أبي العباس الشماخي اليماني:

سبق بيان أن هذا الجزء هو أول رد على القاضي عياض -رحمه الله - في مسألة إنكار وجوب الصلاة على النبي في التشهد الأخير، وهو ردٌّلم يأت له ذكرٌ في كتب التراجم والفهارس وشبهها، ولعل لطافة حجمه، وصغر جرمه، كان سببًا في هذا، ويلاحظ على المؤلف أنه ابتدأ بذكر نص كلام القاضي عياض، ثم أعقبه بإيراد الأحاديث والآثار، التي تدرأ عن الإمام الشافعي التفرُّد والشذوذ.

<sup>(</sup>١) (طبقات الشافعية، ٥٤) لابن كثير.

<sup>(</sup>٢) (أزهار الرياض، ١٨٠ وما بعدها).

محرّم ١٤٤٥ هـ

ويؤخذ على المصنف أنه يورد بعضَ الأحاديث من غير «الصحيحين»، ويُنبِّه على من صححها من الحفاظ، وأخصُّ بالذكر ما ينقله عن «السنن» للدارقطني و «الكبرى» للبيهقي، وحين ينقل عنهما أحاديث بيَّنَا ضعفَها، لا يسوق تضعيفهما لتلك الأحاديث، ومما يُحمَد للمصنف أنه لم يخصَّ في سياق كلامه القاضي عياض بالذكر، حيث كان يرد على مجموع المخالفين للإمام الشافعي.

وصَوْنُ ثلاث نسخ يمانية من هذا الجزء، مُفيدٌ التَّحَفِّي الذي أحاطه أعلامُ شافعيةِ اليمن بهذا الجزء من جهة الرواية والإفادة، فالنسخة التي اعتمدتُها أصلاً نُسخت بتَعِزّ سنة ٤٨٧هم، وهي منقولة عن نسخة الحافظ إبراهيم بن عمر العلوي تلميذ المؤلف، فبينها وبين نسخة المؤلف واسطة وحيدة، وأما النسخة (ل) المُثْبَتَة بآخر نسخة «الشفا»، فهي منقولة عن الحافظ سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي، وهو نقلها عن نسخة والده السابقة الذكر، وقد نُسِخت سنة أن النسخة فويين نسخة المؤلف واسطتان، والنسخة (ز) عليها سماعٌ يُفيد أن النسخة نُقلتُ عن نسخة إبراهيم بن عمر العلوي كذلك، وهذا يفيد أن هذا الكتاب انتشر عن حافظ اليمن في زمنه إبراهيم بن عمر العلوي الحنفي، وقد أخبر بذلك عن نفسه في آخر نسخته، فقال: نقلته من خط جامعه مؤلفه الفقيه العلامة الحافظ شرف المحدثين أحمد بن أبي الخير رحمه الله. وقرأته عليه وأقرأته أيضًا غير مرة.

وتفرُّعُ هذه النسخ عن نسخته الأم، دالٌ على انتصابه لإملاء هذا الجزء وبَثّه، وممن حمله عنه الحافظ الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن عمر الحُبيشي الوَصَّابي (ت ٧٨٢هـ) صاحب الكتاب الشهير «البركة في فضل السعي والحركة»، وكان السامع عليه؛ الفقيه شرف الدين قاسم بن أبي بكر الهاملي، وقد نص العلامة الحبيشي في طبقة السماع المذكورة، وقد شُقْتُها في آخر الجزء.

وأما عنوانُ الجزء فالمُثبَتُ في النسخ الثلاث، ذكرُ الجزء بما يدل على مضمونه، دون رَصْف عنوان له على الرسم المعهود في صنعة العناوين، فثبت في النسخة الأصل: جزء ألفه الشيخ شيخنا الإمام الحافظ شرف المحدثين أحمد

بن أبي الخير بن منصور الشماخي السعدي -رحمه الله وقدس روحه في الجنة - في الجواب في الصلاة على النبي أنها واجبة في التشهد الأخير، ومن لم يُصَلِّ فصلاتُه فاسدة، قاله الإمام البارع محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وأنكر ذلك القاضي عياض مؤلف كتاب «الشفا»، فردَّ عليه الإمام الحافظ أحمد بن أبى الخير المقدم ذكره.

وثبت في النسختين (ل) و(ز): جزء ألفه الشيخ الإمام شرف المحدثين أحمد بن أبي الخير قدس الله روحه.

#### وصف النسخ الخطية ومنهج تحقيقها:

اعتمدتُ في ضبط نص هذا الجزء اللطيف على ثلاث نسخ خطية، أُورِدُ وَصْفَها على النحو التالي:

### النسخة الأصل:

هي نسخة محفوظة في مكتبة (لا له لي) برقم: ٢٥٥، ضمن مجموع يماني الانتساخ، يتضمن كتاب أبي الخير الشماخي -والدالمؤلف- في ضبط وإصلاح «البسيط» للواحدي، وهو خزائني الوراقة، احْتُفي به نَسْخًا وضبطًا وحفظًا، وسبب ذلك أنه منسوخٌ لسيد الوزراء ذي الرياستين وفارس الحلبتين، وزير اليَمنَيْن، أبي الحسن علي بن عمر بن أبي القاسم بن معيبد الأشعري (۱) وكان انتساخُ هذا المجموع في مدرسته المعمورة بتعز المحروس، وذلك سنة عمر عما تضمن المجموع أشعارًا وكتبًا وتقييداتٍ شتى، يشغل منها هذا الجزء المحقق ثلاث ورقات تبتدئ من الورقة (٧٨/ب)، وتنتهي عند الورقة (٥٨/ب).

#### النسخة (ل):

هي نسخة محفوظة بمكتبة ولي الدين أفندي برقم: ٧٦٦، بآخر نسخة «الشفا»، وهي نسخة نُسخت بدمشق، ونقلت إلى اليمن وقوبلت على نسخة

<sup>(</sup>١) أثبت التحلية كما وردت في النسخة.

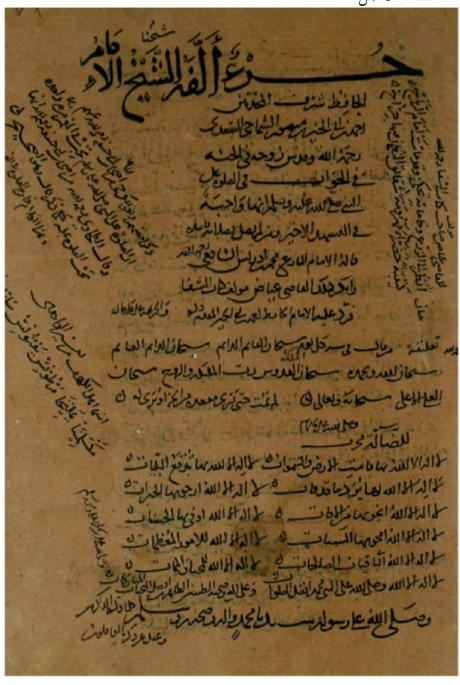
نفيس الدين العلوي، فأثبت فروقها وزياداتها، ومن الزيادات التي أثبتها هذا الجزء، وقيد شيغل الجزء ورقية واحيدة في آخر النسيخة، وكتب بخيط نسيخي واضح، وطالت حواشيه من جهة كعب التجليد تَمَزُّقُ أذهبَ بعض كلماته. النسخة (ز):

محرّم ١٤٤٥ هـ

هي نسخة من خزانة يمانية خاصة فيما يظهر، إذ أفادني ما الأستاذ عبد الله باوزير اليماني جزاه الله عنى خير الجزاء، وقد أمدَّه بالنسخة الأستاذ أحمد الغزِّي اليماني، شكر الله له سعيه، وهي نسخة في ورقتين مندرجة ضمن مجموع، كُتبتْ بخط نسخي واضح، تقيد بآخره سماع تقدَّم التنبيه عليه ووصف مُضمَّنِه. وجعلتُ النسخة الأولى وصفًا أصلًا في ضبط النص، واستعنتُ بالنسختين التاليتين في قراءة النص وتصحيحه، وعلَّقتُ على النص تعليقا مختصرا، حيث عزوتُ الأحاديث والآثار، ووثَّقتُ الأقوال والنقول، وأسأل الله تعالى الصفح والعفو في البدء والختم.

صور النسخ المعتمدة:

النسخة الأصل



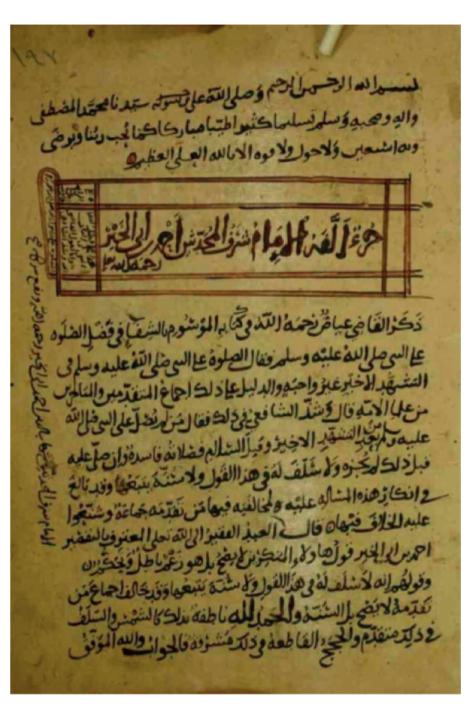


#### النسخة (ل)

لارسول المتعمل ليرعله وسلم مريحا وأحدوالعد بعوار عسد وهويد المعة أحمة معاد اعالهاء حودُ الله النسم العلوسوف لمدس العدر الم عرواله ردحه فسوالله البطران يح وحل الدعلى رواعي المصفع والهوى ومدارسه بماكم اطبيا حاركا يتألى رما درج والتو دكرالعام عدام رجم العرجكاء الموسوم الشفاع وما العلاء عاللي عارا لعلم سيام ها والعلوا والسم المدعم وتعلم والسنورالج عرواهم والدام عاديك المعاص والمناهر مرعا الاعوا وسند السامل والمصال عرفه مواليه صاله على مرا م وبعد المسيط الاصر وصر اللسيل عمل والشده والصاعليه الكرفور تفولا سليدله ويعدا العوار ولاستسيط عبيا والمارا كارهد المستدعل المديم أمرا وومهماء الحدالعسرال العرفالمحرو العصرافدن واكرو لهولا الممروه هورع اطاؤه عكرة ويهم مولاسند لعوج هداللعول ولاستدر مدعا وروا لا اعام مربعره لاامع والدسن والمعد المغرونة كالمروال لغروما كالمعدم والجوالعاطعة وولا معثونه فالمخواصب والمدالوو للعوادي والمعادوي ومسعود صالدعن والراح وطهوط مع ورسول والمالية للهوا والريان وزارا والالعال السلوعلي ويدعها وفندو يفوعل اداخ صلساعلي وصلاسا عالا يستلك والصنت وسواليه عالما المستعوق حراصدان المجال شله فعال والمصموعي فعولوا الموص عاجي العالام والمات والماسة وعلال بعرا العاجدالي وعلا بمرحال رحال بعد اللهد عده والالرابط في هدانسا دخست من فراء والمحمد والشادي ووصرال مومع على العلام والعرف وما الساد وعن عديد وجوز يدمونها عره العلوه على رصوله معالل الدود ملعكم علواللمي الها الدي مواصد اعلم وساعا علايي وجرابهلوه وجوعغ اورمد والعلاه ووحدما الولاله عروسو الله صلاسه علم والموادمون ارليما وعاد صوالله طليريم ومر والعلاه والاه اعلى وروكان سعر والوساري فالاما كارسوالله صليبية لمروية وفرج للسرم يددعهان وعاله وسننق برصيرة أحراالله عوقزل فضاعل كارسوالله وك عند المستدر سوالله ما در من ما من مدا اله فرساله ايدا رسواله ما اله علم و لرود لدا دام محدوعلا لحمد خاصله على معروال المحدوعل حدد ما مادعل الرجو والعالمه للكرج و المالية وحدوالك

إعلية بالصواول الموصلية والتحداك مفسطابهم والمؤيث يرال تعدة الراجعة والمتي والعظم المعاد بعوار في العلاه اللهما على والتحد كامليد والرجيروال جدوا راج محدود المحدود الماري ربهر والمارة على المحدود والعلم الساوعلوا واحرو إصلى وردك عرفا وحلد صواحة المدارة ولماورع واحد يساعك وكرو فولوك والحواواللوم المناج وعالج فيتح فأسلم عالاراه والمرهود والما المجروعل لحدوكا وأرسط البرهم الكحمد تحد فاجد الهادة سلواهي وجد يتعار وور الدلها اودك النعلاه المان والم ورعواك وسلم علم لاساره الالسلم المرع وود السيهة وعمل كمد صاعل احد والالا للمشهر ف والله اعلى ووردى وروه والط له ومولالله على الله على المرود ادا طف و علاما والسرود مَ عابعاً في الشلاء وواه الداروطي وسننه ٥ درور عائش اداليه مل التفاسي لم الاهلوه لم إنا ويعاملن وود والوصع والاصارى واوارد والاعمالية لم وعراصال المالها والا إليه العرام و والقواع و وهد الاحادث المورز والحرار علواد تحر السنه وراللها الم ين الاصلا وواقا ولا رويل ولمن طالا كن ووالله اعل ووالجراب والله الموثولام المذ ودال العاداص عدورام وارمسه دالدري وع ارمسود الالعالى الوالع صلاة لااصلوبهاع محمد ماراب العامرة وعراضا إرواز لوصل علاة الااعلوبهاعلال عمد راسرا بصلاد تنزل والصلوع وسور الدصل الدعر أولي المدارع الده وروع السعراء والمرا تعلى المع الله علوم والسفيد ولمور على أوقال الله كالله وروع اعدانها واحد وراع وهرول والموازم للالكيدة موام والعصراني المرواج والعرائد والعراف والعطروط والورائد وا الله ووالعلي عط طعد مرادي الدام روانور والموري الدري الراري ومور والا

النسخة (ز)





جزءٌ ألفه الشيخ شيخنا الإمام الحافظ شرف المحدثين أحمد بن أبي الخير بن منصور الشماخي السعدي -رحمه الله وقدس روحه في الجنة- في الجواب في الصلاة على النبي عَلَيْ أنها واجبة في التشهد الأخير، ومن لم يُصَلِّ فصلاته

فاسدة، قاله الإمام البارع محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وأنكر ذلك القاضي عياض مؤلف كتاب «الشفا»، فردَّ عليه الإمام الحافظ أحمد بن أبي الخير المقدم ذكره.

# 

والحمد لله، ربِّ يسِّرْ وأعِنْ، وصلَّى الله على سيدنا محمد المصطفى، وآله وصحبه، وسلَّم تسليما كثيرًا طيِّبًا مُباركًا، كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، والحمد لله وحده.

ذكر القاضي عياض -رحمه الله- في كتابه الموسوم بـ«الشفا» في فضل الصلاة على النبي عِينية، فقال: الصلاةُ على النبي عَينية في التشهُّد الأخير غيرُ واجبة، والدليلُ على ذلك؛ إجماعُ المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة، قال: وشذَّ الشافعيُّ في ذلك، فقال: من لم يُصَلِّ على النبي عَيَّالَةٍ من بعد التشهُّد الأخير وقبل السلام، فصلاتُه فاسدة، وإنْ صلَّى عليه قبل ذلك لم يُجزئه.

ولا سلف له في هذا القول، ولا سُنَّة يتبعها، وقد بالغ في إنكار هذه المسألة عليه -لمخالفته فيها مَنْ تقدَّمه- جماعةٌ، وشنَّعوا عليه الخلافَ فيها".

قال العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى، المعترفُ بالتقصير، أحمد بن أبى الخير: قولُ هؤلاء المنكرين لا يصحُّ، بل هو زعمٌ باطلٌ وتحَكُّم، وقولُهم: إنه لا سلف له في هذا القول، ولا سُنَّة يتبعها، وقد خالف إجماعَ مَنْ تقدَّمه، لا يصحُّ، بل السُّنَّةُ -والحمدُ لله- ناطقةٌ بذلك كالشمس، والسلفُ في ذلك مُتقدِّم، والحُجَجُ القاطعة في ذلك مُشرِقة.

فالجواتُ -واللهُ المُوَفِّقُ للصواب- عن السُّنَة [في ذلك] ؟ ما روى أبو مسعود -رضى الله عنه - قال: أقبل رجلٌ حتى جلس بين يدي رسول الله عليه ونحن عنده، فقال: يا رسول الله، أمَّا السلام عليكَ فقد عرفناه، فكيف نُصَلِّي عليك إذا

<sup>(</sup>١) (الشفا، ص٦٢).

<sup>(</sup>٢) زيادة من (ل) و(ز).

نحنُ صَلَّيْنا عليك في صلاتنا صلَّى اللهُ عليك؟ قال: فصَمَتَ رسولُ الله [ق ٧٩ أ] عليه متى أحْبَيْنا أن الرجل لم يسأله، فقال: إذا أنتم صليتم عليّ، فقولوا: اللهم صلِّ على محمد النبيّ الأُمِّيِّ وعلى آل محمد، كما صَلَّيْتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارِكْ على محمد النبيّ الأُمِّيِّ وعلى آل محمد، كما بارَكْتَ على إبراهيم، إنكَ حميدٌ مجيد (١٠)

قال الدارقطني -رحمه الله-: هذا إسنادٌ حسنٌ متصل ...

وقال البيهقيُّ: هذا إسنادٌ صحيح، وفيه بيانُ موضعِ هذه الصلاة من الشريعة (٢٠٠٠).

قال الشافعيُّ وَ اللهُ عَلَى اللهُ جلَّ ثناؤُه الصلاة على رسوله، فقال: ﴿إِن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ [الأحزاب: ﴿]، فلم يكن فرضُ الصلاة [عليه] ﴿ في موضع أولى منه في الصلاة، ووجدنا الدلالة عن رسول الله على رسول الله على رسول الله على فرضٌ في الصلاة، والله أعلم ﴿ .

وروى أبو مسعود الأنصاري، قال: أتانا رسولُ الله على ونحن في مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشيرُ بنُ سعد: أمرنا الله -عز وجل- أنْ نصلِّي عليك [يا رسول الله]، فكيف نُصلِّي عليك؟ قال: فسكتَ رسولُ الله على حتى تمنيّنا أنه لم يسأله، ثم قال رسولُ الله على أله اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صَلَّيْتَ على إبراهيم، وبارِكْ على محمد وعلى آل محمد، كما بارَكْتَ على آل إبراهيم في العالمين، إنكَ حميدٌ مجيد، والسلامُ كما قد علمتم».

<sup>(</sup>۱) أخرجه الإمام أحمد في (المسند، ۲۸/ ۳۰۶) رقم (۱۷۰۷۲)، وابن حبان في (صحيحه، ٥/ ٢٨٩)، رقم (١٧٠٧)، والبيهقي في (السنن الكبرى، ٣/ ١١) رقم (١٣٣٩)، والبيهقي في (السنن الكبرى، ٣/ ١١) رقم (٩٣٦). وخرجه الجمال الزيلعي الحنفي في (نصب الراية، ١/ ٢٦٦) وساق حجج من صحّح الحديث.

<sup>(</sup>٢) (السنن، ٢/ ١٦٨).

<sup>(</sup>٣) (السنن الكبرى، ٣/ ١١٣).

<sup>(</sup>٤) زيادة من حاشية (ز) و(الأم) للشافعي.

<sup>(</sup>٥) (الأم، ١/ ١٤٠) للشافعي. أ

عَجَلَّتُهُ لِأَبْرَاثِ لِلبِّبَوْيِّ

هذا حديثٌ صحيح، رواه مسلم في «الصحيح»(١)، ومعنى الحديثين واحد.

ورُوِيَ عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله، كيف نُصَلِّي عليك؟ قال: تقولون: «اللهم صَلِّ على محمد وآل محمد، كما صَلَّيْتَ على إبراهيم، وبارِكْ على محمد، كما بارَكْتَ على إبراهيم» (").

وروى كعبُ بن عُجْرة، عن النبي عَلَيْهُ أنه كان يقولُ في الصلاة: «اللهم صَلِّ على [ق٧٧ ب] محمد وآلِ محمد، كما صَلَّتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارِكْ على محمد وآلِ محمد، كما بارَكْتَ على إبراهيم وآلِ إبراهيم، إنكَ حميدٌ مجيد» (").

وقد قال عليه السلام: «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي» (أ)

وروى كعبُ بنُ عُجْرة قال: خرج علينا رسولُ الله على فقلنا: قد عرفنا كيف نُسلّمُ عليكَ، فكيف نُصَلِّي عليكَ؟ قال: قولوا: اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صَلَّيْتَ على آل إبراهيم، إنكَ حميدٌ مجيد، اللهم بارِكْ على محمد وعلى آل محمد، كما بارَكْتَ على آل إبراهيم، إنكَ حميدٌ مجيد» (\*) أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في «الصحيح» من حديث شُعْبة.

وفيه الدلالة على أن ذلك في الصلاة، لأن قولهم: «قد عرفنا كيف نُسَلِّمُ عليكَ» إشارة إلى السلام الذي عرفوه في التشهُّد، فقولهم: «كيف نُصَلِّي عليكَ؟»، يَعْنُون به في القعود للتشهُّد، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في (صحيحه، ١/ ٣٠٥) رقم (٤٠٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه النسائي في (السنن الكبري، ٢٥/٩) رقم (٩٧٩٢)، والبزار في (مسنده، ٢٠/١٤) رقم (٩٧٩٢)، والبزار في (مسنده، ٢٤/٤٠٤) رقم (١٨٦٥)، والطحاوي في (مشكل الآثار، ٥/٧٢٧) رقم (١٨٦٥)، وقد بين الحافظ العقيلي في (الضعفاء، ٢/ ٤٠٢) أن الصحيح في رواية الحديث أنه من مسند أبي مسعود الانصاري، وجعله من مسند أبي مسعود وهم.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في (صحيحه، ٤/ ١٨٠٢) رقم (٤٥١٩)، ومسلم في (صحيحه، ١/ ٣٠٥) رقم (٤٠٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري في (صحيحه، ١/٢٢٦) رقم (٢٠٥).

<sup>(</sup>٥) أثبت الحديث في الأصل بهذا اللفظ: «اللهم صلًا على محمد وعلى آل محمد، كما صليتَ على إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد، اللهم بارِك على محمد وعلى آل محمد، كما بارَكْتَ على إبراهيم وآلِ إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد، اللهم بارِك على محمد وعلى آل محمد، كما بارَكْتَ على إبراهيم وآلِ إبراهيم، إنكَ حميدٌ مجيد»، وهذا ليس لفظ رواية شُعْبة المقصودة. وما أثبتُه من (ل) (ز) وهو الثابتُ في «الصحيحين».

وروى بُريدة، قال: قال رسولُ الله عليه: يا «بريدة، إذا جَلَسْتَ في صلاتك، فلا تتركنَّ التشهُّدُ والصلاةَ عليَّ، فإنها زكاةُ الصلاةِ». رواه الدارقطنيُّ في «سُنَنه»(''.

ورَوَتْ عائشةُ -رضي الله عنها-: أن النبي ﷺ قال: «[لا يقبل الله صلاةً إلا بطهور وبالصلاةِ عليّ »(٢).

وروى سهلُ بنُ سعدٍ، أن النبي عَلَيْهُ قال: ] (الله صلاةَ لمن لم يُصَلِّ على نبيِّه على الله على

وروى أبو مسعود الأنصاري قال: قال رسولُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَى صلاة لم يُصَلِّ فيها علي، ولا على أهل بيتي لم تُقْبَلْ منه الله أعلم.

وهذه الأحاديث التي ذُكرتْ في الجواب على إقامة حُجَّة السُّنَّة بذلك، إنما أُتِيَ بها على طريق الاقتصاد. وأما الآثارُ في ذلك فكثيرةٌ جدًّا لا تُحْصَى، والله أعلم.

والجوابُ -واللهُ المُوَفِّقُ للصواب- عن قول السَّلف في ذلك ؛ أنها واجبةٌ [ق ٨٠/ أ] عند عُمَر (أ) وابن عُمَر (أ) وأبي مسعودٍ البدريِّ (أ).

(۱) أخرجه الدارقطني في (السنن، ۲/ ۱۳۸)، رقم (۱۲۸٤)، والبزار في (مسنده «كشف الأستار»، ١/ ٢٥٥) رقم (۲۲۹۸). والبيهقي في (الخلافيات، ٣/ ٢٠٢) رقم (۲۲۹۸).

وقال البيهقي إثره: وكذلك رواه عمروً بن شمر عن جابر، ومدارُه عليه وهو ضعيف، والله أعلم.

(٢) أخرجـ ه الدارقطنـي في (سننه، ٢/ ١٧٠) رقـم (١٣٤١)، والبيهقـي في (الخلافيـات، ٣/ ٢٠٢) رقـم (٢٢٩٧).

قال الدارقطني والبيهقي إثره: عمرو بن شمر وجابر ضعيفان.

(٣) هذا النص سقط بتمامه سهوًا من النسخة (ل).

(٤) أخرجه الدارقطني في (سننه، ٢/ ١٧٠) رقم (١٣٤٢)، والحاكم في (مستدركه، ١/ ٤٠٢) رقم (٩٩٢)، وعنه البيهقي في (الكبري، ٢/ ٩٧٩) رقم (١٣٤).

وقال البيهقي: وعبدُ المهيمن ضعيفُ لا يُحْتَجُّ بروايّاته.

وقال الدارقطني إثره: عبدُ المهيمن ليس بالقويِّ.

(٥) أخرجـه الدارقطني في (سننه، ٢/ ١٧١) رقم (١٣٤٣)، ومن طريقـه البيهقـي في (الخلافيـات، ٣/ ٢٠١) رقم (٢٠١).

وقَبال الدارقَطني إثره: جابر ضعيف، وقد اختلف عليه. وقد بيَّن في (العلل، ٦/ ١٩٧) أن الصحيح وَقْفُه على أبي مسعود الأنصاري من كلامه.

(٦) عبارة القطّب الخيضري تُفيدُ أن الشافعية تفرَّدُوا بهذه الحكاية عن عمر رضي الله عنه، ولم أجد لها سندًا، يُنظر (المجموع شرح المهذب،٣/ ٤٦٧) للإمام النووي.

(٧) أورده ابن بشكوال في (القربة، ١١٥).

(٨) أخرجه البيهقي (الكبرى، ٢/ ٥٣٠) رقم (٣٩٦٨).

وعن أبى مسعود الأنصاريِّ، أنه قال: لو صليتُ صلاةً لا أُصَلِّي فيها على محمد، ما رأيتُ أنها تَتِمُّ .

[وعنه أيضًا أنه قال: لو صليتُ صلاةً لا أُصَلِّي فيها على آل محمد، ما رأيتُ أن صلاتي تَتِـمُّ ] (١)

والصلاةُ على رسول الله علي أَوْلَى من الصلاة على آله.

ورُوِي عن الشعبيِّ، أنه قال: من لم يُصَلِّ على النبي عَيَّا في التشهُّد، فليُعِدْ صلاته، أو قال: لا تُجْزِئُ صلاتُه".

ورُوِي عن أحمدَ أنها واجبةٌ أن [وهي واجبةٌ] عند إسحاق أن وهو قولُ ابن المَوَّازِ من المالكية (٧)، والله أعلم.

آخِرُ الجزءِ، والحمدُ لله وحده، وصلَّى الله على رسوله سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

تَمَّ نَسْخُه في يوم الخميس ثالثَ عشرَ من شهر رمضانَ المُعَظَّم أحدِ شهورِ سنةِ أربع وثمانينَ وسَبْع مئةٍ (^.

نقَلْتُه من خطِّ الفقيه العلامة الحافظ زَيْنِ المُحدِّثينَ أبي محمد إبراهيم بن عمر العلويِّ، رحمةُ الله عليه، قال: نقَلْتُه من خطِّ جامعِه مؤلفِه الفقيه العلامة الحافظ شَرَفِ المُحدِّثينَ أحمدَ بنِ أبي الخَيْرِ، رحمه الله. وقرأتُه عليه وأقرأتُه أيضًا غيرَ مرَّةٍ .

- (١) يُنظر تخريج الرواية التي قبلها.
  - (٢) سقط من الأصل.
- (٣) أخرجه البيهقي في (الخلافيات، ٣/ ٢٠٣) رقم (٢٢٩٩).
  - (٤) يُنظر (المغنى، ١/ ٣٨٨) لابن قدامة.
    - (٥) ساقطة من (ل).
  - (٦) يُنظر (المغنى، ١/ ٣٨٨) لابن قدامة.
    - (٧) (الشفا، ص٦٣).
- (٨) في حاشية الأِصل و(ل): قال ابن الصلاح: نسبوا الإمام الشافعي إلى التفرُّد، وليس كذلك، ولو تفرَّد بَذلك، فكفَى بتفرُّده.
- (٩) في النسخة (ل): نقل من خط الفقيه نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي، قال بخَطِّه: نقلتُه من خط والدي -رحمه الله- وقال: نقلتُه من خطِّ جامعِه مؤلفِه شيخِنا الإمام شرف الدين والمحدثين شهاب الدين أحمد بن أبي الخير بن منصور، قدَّس الله رُوحَه.

# تقييدُ سماع الجزءِ في النسخة (ز)

سمع عليَّ مولايَ وسيدي الفقية شرفُ الدين قاسم بن أبي بكر الهاملي انفع الله به - هذا الجزءَ المُتقدِّم، كما سمعتُه وقرأتُه على شَيْخي الإمام بُرْهان الدين إبراهيم بن عُمَر -نفع الله به -، كما سمعه على مُصنَّفه الفقية أحمدُ بن أبى الخيْر.

كتبه محمد بن عبد الرحمن بن عُمَر الحبيشي، عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين.

وفي آخر النسخة (ز): فرغ بخَطِّ الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبد الله بن أحمد، [حتى يذكره] الدعاء من الواقف عليه.

عَالَّهُ النَّرُاكِ النَّالِ النَّهُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّمُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ الْمُؤْمُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ الْمُعَالِمُ النَّامُ الْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الْمُوالْمُ اللْمُعِلَمُ اللْمُ الْمُعِلَمُ اللْمُلْمُ اللْ

#### المصادر والمراجع

محرّم ١٤٤٥ هـ

- (البداية والنهاية) لأبي الفداء ابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ١٩٩٧م.
- (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.
  - (التكملة لكتاب الصِّلَة) لأبي عبد الله ابن الأبَّار، تحقيق: عبد السلام الهرَّاس، دار الفكر.
  - (تاريخ الإسلام) لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق: بشار عوام معروف، دار الغرب الإسلامي.
- (تبصير المُنتَبِ بتحرير المُشْتَبِه) لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية.
  - (دُرّة الحِجال في أسماء الرجال) لأبي العباس ابن القاضي المكناسي، مكتبة دار التراث.
- (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٢م.
- (السلوك في طبقات العلماء والملوك) لأبي عبد الله الجندي، تحقيق: محمد الأكوع، دار الإرشاد، ١٩٩٥م.
- (الصلة) لأبي القاسم ابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٤هـ.
  - (طبقات صُلَحاء اليمن) لعبد الوهاب البريهي، تحقيق: عبد الله الحبشي، مكتبة الإرشاد.
- (العقود اللؤلوية في تاريخ الدولة الرسولية) لأبي الحسن الخزرجي الزبيدي، تحقيق: محمد بسيوني عسل، ومحمد الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٣م.
- (العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين) للتقي الفاسي، تحقيق: محمود الطناحي ومن معه، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦هـ.
  - (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) للشمس السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة.
- (قلادة النحر في وفَيَات أعيان الدهر) لأبي محمد بامخرمة الحضرمي، تحقيق: بوجمعة مكري ومن معه، دار المنهاج، ٢٠٠٨م.
- (المدخل إلى كتاب الشِّفا) للعلامة عبد الحي الكتاني، تحقيق: خالد البداوي، دار الحديث الكتانية، ٢٠١٥م.

## ﴿ فَوْدِ بِهِ إِلَيْ يَسِي اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ اللَّهِ

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز مبـنى رقــم 3831، ص ب 23421 - الـرمــز البريدي 3799

إدارة المجلة: journal@alsunan.com

إدارة المركز: info@alsunan.com

